الجمهورية التونسية

وزارة العدل

الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

Instance nationale de lutte contre la traite des personnes

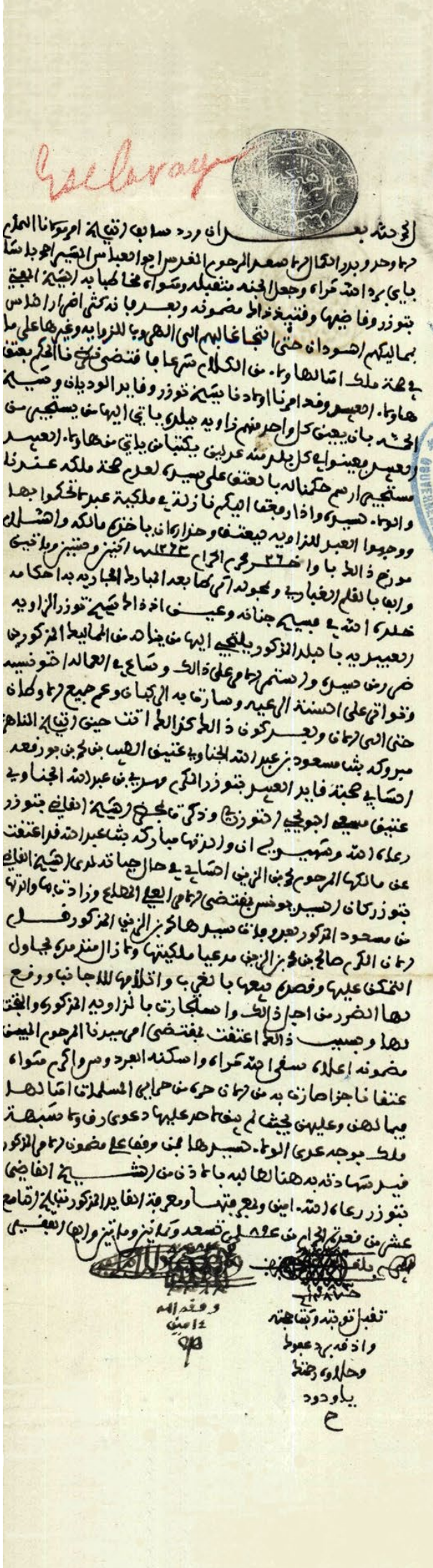

التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

2018

23 جانفي 2019

الفهرس

توطئة **5**

1. الاطار المؤسساتي وتقديم الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص **7**

2. حالة الاتجار بالأشخاص في تونس سنة 2018 **11**

1.2 تدخل وزارة الداخلية **11**

2.2 مساهمة وزارة الدفاع الوطني 16

3.2 تدخلات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن **17**

4.2 مساهمة وزارة التربية **19**

5.2 مساهمة وزارة التكوين المهني والتشغيل **21**

6.2 مساهمة وتدخلات وزارة الصحة 23

7.2 تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية: التعهد الاجتماعي **26**

8.2 موجز كمي لحالة الاتجار في 2018 **30**

3. نشاط الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 **33**

1.3 الوقاية من الاتجار بالأشخاص **33**

1.1.3 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص **33**

2.1.3 التشريعات **36**

1.2.1.3 ملاءمة التشريعات في مجال استغلال الأطفال 36
2.2.1.3 المساهمة في إعداد مشروع قانون حول المكاتب الخاصة للتوظيف بالخارج: 37
3.2.1.3 إعداد النصوص الترتيبية ذات العلاقة 38

3.1.3 التدريب والتكوين **38**

1.3.1.3 تكوين قوات الأمن الداخلي 39
2.3.1.3 تكوين الإطارات الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الاجتماعية: 40
3.3.1.3 تكوين الأساتذة الجامعيين 40
4.3.1.3 تكوين الإطارات الراجعة بالنظر لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن 41
5.3.1.3 تكوين الإطارات الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الدينية 42
6.3.1.3 تكوين الإطارات الراجعة بالنظر لوزارة الصحة: 42
7.3.1.3 الدورات التدريبية بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة 42
8.3.1.3 تكوين القضاة و تأطير الملحقين القضائيين 45
9.3.1.3 تنمية قدرات أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص و تبادل الخبرات 47

4.1.3 الحملات التحسيسية والتغطية الإعلامية **48**

1.4.1.3 انضمام تونس إلى حملة القلب الأزرق 48
2.4.1.3 أهم الاعمال التحسيسية المنجزة بالشراكة مع المنظمات الوطنية والدولية 49
3.4.1.3 الاعمال التحسيسية عبر وسائل الاعلام والتغطية الإعلامية لعمل الهيئة 49
4.4.1.3 توقيع اتفاقيتين في مجال الإعلام 50

2.3 حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص 51

1.2.3 مسار التعهد بضحايا الاتجار بالأشخاص **51**

2.2.3 إحصائيات الهيئة حول عدد الإشعارات وتوزيعها **52**

3.2.3 بيانات حول حاجيات ضحايا الاتجار **56**

1.3 المتابعة والتتبع 56
1.1.3 معالجة ومتابعة حاجيات الضحايا وقضاياهم 57
2.1.3 التعريف ومتابعة التدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص 58
1.2.1.3 إعداد تقرير تونس حول الاتجار بالبشر الموجه إلى وزارة الخارجية الأمريكية 58
2.2.1.3 المساهمة في تقرير GLOTIP لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات: 58
3.2.1.3 المساهمة في تقرير تونس الدوري للحقوق المدنية والسياسية 59
2.3 الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي 59
1.2.3 التعاون مع المنظمات الدولية 59
1.1.2.3 التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة 59
2.1.2.3 التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 61
3.1.2.3 التعاون مع مجلس أوروبا 63
4.1.2.3 التعاون مع منظومة الأمم المتحدة 63
2.2.3 التعاون مع منظمات المجتمع المدني 63
1.2.2.3 التعاون مع منظمة تونس أرض اللجوء 63
2.2.2.3 التعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين 64
3.2.2.3 التعاون مع "محامون بلا حدود" 65
4.2.2.3 التعاون مع الهيئة الوطنية للمحامين 67
5.2.2.3 التعاون مع المعهد التونسي لإعادة التأهيل نبراس 67
6.2.2.3 التعاون مع جمعية أمل للأسرة والطفل 67
7.2.2.3 المشاركة في المنتدى السنوي للمجتمع المدني 68
3.2.3 توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون 68
4.2.3 الشراكة مع الهيئات العمومية المستقلة في إطار رابطة الهيئات 69
5.2.3 الاتصال والتشاور: اللقاءات مع أعضاء الحكومة 70
1.5.2.3 لقاء مع السيدة وزيرة الشباب والرياضة 71
2.5.2.3 لقاء مع السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن 71
3.5.2.3 لقاء مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية 71
4.5.2.3 لقاء مع السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان 72
5.5.2.3 لقاء مع السيد وزير التربية 73
6.5.2.3 لقاء مع السيد وزير الدفاع الوطني 73
3.3 توصيات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 74

الملاحق 76

ملحق عدد 1: القانون الأساسي عدد61 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016، يتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته
ملحق عدد 2: الأمر الحكومي عدد 1061 لسنة 2017 مؤرخ في 26 سبتمبر 2017 يتعلق بضبط تعريفات المعاليم القنصلية
ملحق عدد 3: مداخلات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في وسائل الاعلام
ملحق عدد 4: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية " تونس أرض الانسان"
ملحق عدد5: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والمعهد العالي للدراسات القانونية بقابس
ملحق عدد 6: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "معهد تونس لتأهيل الناجين من التعذيب"
ملحق عدد 7: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "أمل للعائلة والطفل"
ملحق عدد 8: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "بيتي"
ملحق عدد 9: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "أرض اللجوء، تونس"
ملحق عدد 10: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس
ملحق عدد 11: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة
ملحق عدد 12: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومنظمة "لسنا للاتجار"
ملحق عدد 13: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "محامون بدون حدود"
ملحق عدد 14: مذكرة تفاهم
ملحق عدد 15: اتفاقية إطارية للتعاون والشراكة، بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ووزارة المرأة والطفولة وكبار السن
ملحق عدد 16: اتفاقية تعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص
ملحق عدد 17: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين
ملحق عدد 18: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومعهد الصحافة وعلوم الإخبار

الرسوم والجداول

رسم بياني 1: توزيع ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين تم تحديدهم في عام 2018 حسب نوع الاتجار 11
رسم بياني 2: توزيع ضحايا الاتجار بالأشخاص حسب النوع الاجتماعي وفئة العمر (2018) 12
رسم بياني 3: توزيع ضحايا الاتجار بالأشخاص حسب الجنسية (2018) 12
رسم بياني 4: توزيع ضحايا الاتجار بالأشخاص حسب نوع الاتجار والنوع الاجتماعي والجنسية (2018) 13
رسم بياني 5: العدد الجملي للمورطين في الإتجار بالأشخاص المعروفين (2018) 14
رسم بياني 6: توزيع المتاجرين حسب الفئة ونوع الجنس (2018)..... 14
رسم بياني 7: توزيع المتاجرين حسب الفئة والجنسية (2018)..... 14
رسم بياني 8: عمليات تدخل جيش البحر خلال سنة 2018 في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص: عدد العمليات..... 16
رسم بياني 9: عمليات تدخل جيش البحر خلال سنة 2018 في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص: عدد الأشخاص وعدد المراكب..... 16
رسم بياني 10: مندوب حماية الطفولة: توزيع الاشعارات التي تم تلقيها حسب صنف التهديد خلال سنة 2018..... 17
رسم بياني 11: تقدير حالات الاتجار بالأشخاص حسب اشعارات مندوب حماية الطفولة خلال سنة 2018 17
رسم بياني 12: الضحايا المتعهدة لدى وزارة الصحة (2018): توزيع الضحايا حسب الشريحة العمرية..... 24
رسم بياني 13: الضحايا المتعهدة لدى وزارة الصحة (2018): توزيع الضحايا حسب نوع الاتجار..... 25
رسم بياني 14: الضحايا المتعهدة لدى وزارة الصحة (2018): توزيع الضحايا حسب الحالة الصحية..... 25
رسم بياني 15: تعهدات وزارة الشؤون الاجتماعية خلال سنة 2018 : توزيع ضحايا الإتجار حسب الجنسية والنوع الاجتماعي 26
رسم بياني 16: الخدمات التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية لضحايا الاتجار في عام 2018 27
رسم بياني 17: خلاصة حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة خلال سنة 2018 : التوزيع حسب نوع الاتجار 30
رسم بياني 18: خلاصة حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة خلال سنة 2018 : التوزيع حسب نوع الاتجار والفئة العمرية..... 31
رسم بياني 19: حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة : مقارنة بين 2018 و 2017 : التوزيع حسب النوع 31
رسم بياني 20: تطور حالات الاتجار بالأشخاص بين 2018 و 2017 : نسبة الطور حسب النوع..... 32
رسم بياني 21: توزيع الاشعارات خلال سنة 2018 حسب مصدر الاشعار..... 53
رسم بياني 22: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018 : الهرم العمرى..... 53
رسم بياني 23: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018: توزيع حسب الجنسية..... 54
رسم بياني 24: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018 : توزيع حسب نوع الاستغلال..... 55
رسم بياني 25: تصنيف حاجيات ضحايا الاتجار التي تلقتها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 56

الجدول 1: محاور وقياسات خطة عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 2017 - 2019..... 35
الجدول 2: فرق العمل المنبثقة عن الجنة المخصصة للنظر في ملاءمة مختلف النصوص القانونية ذات العلاقة باستغلال الأطفال 37
الجدول 3: الأنشطة التكوينية المنظمة مع ولفائدة هياكل وزارة الصحة..... 42
الجدول 4: الأنشطة التكوينية المنظمة بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة في تونس..... 43
الجدول 5: قائمة المحاكم والولايات التي تم بها تكوين قضاة مرجع..... 46
الجدول 6: توزيع الملفات الواردة على الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 حسب مصدر الاشعار 52
الجدول 7: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018: توزيع حسب الجنسية والنوع وفئة العمر 54
الجدول 8: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018: توزيع حسب نوع الاستغلال وفئة العمر..... 55
الجدول 9: متابعة حاجيات ضحايا الاتجار (2018)..... 57
الجدول 10: المتابعات لمآل القضايا المنشورة بالمحاكم التونسية 58
الجدول 11: منظمة تونس أرض اللجوء : احتياجات ضحايا الاتجار المحتملين (2018)..... 64

توطئة

تشكل جريمة الإتجار بالأشخاص انتهاكا جسيما للمبادئ الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وأعنف أشكال التعدي على كرامة الذات البشرية وهي الجريمة الأكثر نموا في العالم خلال العقود المنقضية بعد تجارة السلاح والمخدرات.

ووعيا بخطورة هذه الجريمة كأحد الأشكال العصرية للعبودية والاسترقاق، بادرت الدولة التونسية بالمصادقة على أهم الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان وخاصة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 والبروتوكول المكمل لها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال بموجب القانون عدد 5 لسنة 2003 المؤرخ في 21 جانفي 2003 والأمر عدد 698 لسنة 2003 المؤرخ في 25 مارس 2003.

وتنفيذا لالتزاماتها الدولية المترتبة عن المصادقة على الاتفاقيات والمواثيق المكرسة لحقوق الإنسان، أنبنى دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 وكافة التشريعات الوطنية على مبادئ احترام الحقوق الفردية والعامة للمواطنين والمواطنات ولا سيما الحق في كرامة الذات البشرية والحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل وتوفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل وحماية حقوق المرأة الأساسية.

وبغاية الوفاء بالالتزام المترتب على الدول الأطراف ببروتوكول "باليرمو" والمتمثل في تجريم الإتجار بالأشخاص في تشريعاتها الوطنية بصرف النظر عن طابعه عبر الوطني أو خضوع جماعة اجرامية منظمة فيه، صدر القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته والذي تضمن تعريف جريمة الإتجار بالأشخاص طبق المعايير الدولية وكرس المقاربة الشمولية للتصدي لتلك الظاهرة والمتمثلة في مكافحة كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال وذلك بالوقاية من الإتجار بالأشخاص وزجر مرتكبيه وحماية ضحاياه ومساعدتهم وتعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص.

ولغاية تحقيق الأهداف المذكورة نص القانون على إحداث هيئة تسمى "الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص".

وتجدر الإشارة إلى أن تركيز الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تم بصفة فعلية بصدور الأمر الحكومي عدد 219 بتاريخ 9 فيفري 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتم تمكينها من مقر بتاريخ 23 جانفي 2018.

وقد نص الفصل 49 من القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 على أن الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تعد تقريرا سنويا عن نشاطها يتضمن وجوبا اقتراحاتها لتطوير الآليات الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته تحيله إلى رئيس الحكومة يتم نشره للعموم. كما يمكن للهيئة إصدار بلاغات حول نشاطاتها وبرامجها.

ويعتبر التقرير الحالي، أول تقرير للهيئة، وقد تم اختيار يوم 23 جانفي من كل سنة لتقديمه وذلك لتثمين ذكرى إلغاء العبودية والرق في تونس من قبل أحمد باي الأول في 23 جانفي 1846.

ويأتي تقرير الهيئة لسنة 2018 ليعكس المجهودات المبذولة من طرف أعضائها، ومن طرف عديد الوزارات، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، الذين كانوا سندا للهيئة في قيامها بالمهام الموكولة لها، وتذليل الصعوبات التي تواجهها خاصة أمام عدم رصد اعتمادات مالية لها طبق ما نص عليه الفصل 44 الذي نص على أن "تخصص للهيئة للقيام بمهامها اعتمادات تلحق بميزانية وزارة العدل"، وعدم اصدار الأوامر التطبيقية سواء المتعلقة بضبط تنظيم الهيئة وطرق سيرها، أو المتعلق بضبط شروط وطرق التكفل بمصاريف علاج ضحايا الاتجار الذين مكنهم القانون من بمجانية العلاج والتداوي بالهياكل الصحية العمومية عند الاقتضاء.

وتغتنم الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، هذه المناسبة لتتقدم بالشكر لكافة أعضاء الهيئة ولكتابتها القارة وكافة العاملين بها على المجهودات التي قاموا بها، كما تتقدم ببالغ الشكر للوزارات والسادة الوزراء، ولكل المنظمات الدولية والمجتمع المدني الذين كانوا سندا للهيئة وعملوا على تذليل الصعوبات التي تعترضها حتى تتمكن من تأمين دورها مع شكرا خاص لمساهماتهم في اعداد هذا التقرير.

ويتمحور التقرير حول ثلاثة محاور رئيسية، فيقدم أولاً لمحة عن السياق المؤسساتي قبل أن يعرض لمحة عامة عن حالة الاتجار بالأشخاص في تونس سنة 2018 من خلال تدخل الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الشأن، والانتهاء بعرض نشاط الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 مهيكل حسب الركائز الأربع لمهامها والانتهاء بمقترحات للتوصيات قصد تطوير الآليات الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

1. الاطار المؤسساتي وتقديم الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

تعتبر جريمة الإتجار بالأشخاص انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان باعتبارها أحد الأشكال العصرية للعبودية والاسترقاق وأعنف أشكال التعدي على كرامة الذات البشرية وتعد من أهم الجرائم في العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات.

وبناء على ذلك، بادرت الدولة التونسية بالمصادقة على أهم الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان وخاصة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 والبروتوكول المكمل لها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال بموجب القانون عدد 5 لسنة 2003 المؤرخ في 21 جانفي 2003 والأمر عدد 698 لسنة 2003 المؤرخ في 25 مارس 2003.

وفي نفس السياق كرس دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 احترام الحقوق الفردية والعامة للمواطنين والمواطنات ولا سيما الحق في كرامة الذات البشرية والحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل وتوفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصلحة الفضلى للطفل وحماية حقوق المرأة الأساسية واتخاذ جميع التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة.

وبغاية ملاءمة تشريعنا الوطني مع الدستور التونسي ومع جل المواثيق والاتفاقيات المصادق عليها في هذا الإطار، صدر القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته والذي تضمن تعريف جريمة الإتجار بالأشخاص طبق المعايير الدولية وكرس المقاربة الشمولية للتصدي لهذه الظاهرة والمتمثلة في مكافحة كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال وذلك بالوقاية من الإتجار بالأشخاص وزجر مرتكبيه وحماية ضحاياه ومساعدتهم وتعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص.

كما أحدث القانون المذكور إطار مؤسساتي متخصص يُعنى بوضع استراتيجية وطنية تهدف إلى الوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته واقتراح الآليات الكفيلة بتنفيذها وهي "الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص".

وقد تميزت تركيبة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بكونها تركيبة مختلطة تضم ممثلين عن الجهات الحكومية وغير الحكومية وذلك على النحو التالي:

- الجهات الحكومية :
  - قاض عدلي من الرتبة الثالثة من ذوي الاختصاص في مجال حقوق الإنسان، رئيسا، مباشرا لكامل الوقت،
  - ممثل عن وزارة الداخلية، عضوا،

- ممثل عن وزارة الدفاع الوطني، عضوا،
- ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالتكوين المهني والتشغيل، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالصحة، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالمرأة والأسرة والطفولة، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالشؤون الدينية، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالتربية، عضوا،
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالشباب، عضوا،

- **الجهات غير الحكومية :**
  - ممثل عن هيئة حقوق الإنسان عند إرساءها، عضوا،
  - خبير في الإعلام، عضوا،
  - ممثلين إثنين مختصين من الناشطين في الجمعيات ذات الصلة بمجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، عضوين.

وقد تم تعيين أعضاء الهيئة لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد بمقتضى أمر حكومي عدد 137 لسنة 2017 مؤرخ في 9 فيفري 2017 .

وسمي أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص السيدات والسادة الآتي ذكرهم:

- **السيدة روضة العبيدي . رئيس**
- **السيدة روضة بيوض ممثلة عن وزارة الداخلية: عضو .**
- **السيد فتحي ستاي ممثل عن وزارة الدفاع الوطني: عضو و تم تعويضه بالسيد جمال العلوي .**
- **السيدة يسرى سويدان ممثلة عن وزارة الشؤون الخارجية : عضو وتم تعويضها بالسيدة نور زروق .**
- **السيدة جيهان القاسمي ممثلة عن الوزارة المكلفة بحقوق الانسان: عضو وتم تعويضها بالسيدة هندة الوسلاتي**
- **السيدة تبر ريمي النعيمي ممثلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية: عضو .**
- **السيدة سنية الزغلة ممثلة عن وزارة التكوين المهني والتشغيل: عضو .**
- **السيد أحمد بن نصر ممثل عن وزارة الصحة: عضو .**
- **السيدة سندة العبيدي ممثلة عن وزارة المرأة والأسرة والطفولة: عضو**
- **السيدة ليلى الدريدي ممثلة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: عضو .**
- **السيدة بشرى السبعي ممثلة عن وزارة الشؤون الدينية : عضو .**
- **السيد فتحي الزرمديني ممثل عن وزارة التربية: عضو وتم تعويضه بالسيدة عايدة شقراني .**
- **السيد شكري حمدة ممثل عن وزارة الشباب والرياضة : عضو وتم تعويضه بالسيد قيس بوزيان .**
- **السيدة نادية الهداوي خبيرة في الإعلام : عضو وتم تعويضها بالسيد مالك الخالدي .**
- **السيد مالك كفيف رئيس جمعية أمل للعائلة والطفل: عضو**
- **السيدة سناء بن عاشور رئيسة جمعية بيتي: عضو.**

ولرئيس الهيئة أن يدعو أي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعات الهيئة قصد الاستئناس برأيه في المسائل المعروضة عليها.

ويضبط تنظيم الهيئة وطرق سيرها بأمر حكومي.

و تجدر الإشارة إلى أن تركيز الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تم بصفة فعلية بصدور الأمر الحكومي عدد 219 بتاريخ 9 فيفري 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتم تمكينها من مقر بتاريخ 23 جانفي 2018.

وتتولى الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص القيام بالمهام التالية:

- وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته واقتراح الآليات الكفيلة بتنفيذها،
- تعزيز قدرات مختلف المتدخلين في هذا المجال وذلك بإصدار المبادئ التوجيهية الكفيلة بتمكين جميع الجهات المعنية وبصفة خاصة الناقلين التجاريين ومتفقدي الشغل ومندوبي حماية الطفولة والأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والمصالح المكلفة بمراقبة الحدود والأجانب ووثائق الهوية والسفر والتأشيرات والإقامة من ترصد عمليات الاتجار بالأشخاص، والإبلاغ عنها.
- جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة لها، ويمكن للهيئة أن تستعين للغرض بالمصالح والهياكل العمومية المختصة في جمع المعلومات والإحصائيات حول المسائل المرتبطة بمهامها.
- تيسير الاتصال بين مختلف المصالح والجهات المعنية بهذا المجال وتنسيق جهودها وتمثيلها على الصعيدين الوطني والدولي،
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني وسائر المنظمات ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص ومساعدتها على تنفيذ برامجها في هذا المجال،
- اقتراح الآليات والإجراءات الكفيلة بالحد من الطلب الذي يحفز جميع أشكال استغلال الأشخاص ونشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الاتجار بهم عن طريق الحملات التحسيسية والبرامج الثقافية والتربوية وإقامة المؤتمرات والندوات وإصدار النشريات والأدلة،
- تنظيم الدورات التدريبية والإشراف على برامج التكوين على الصعيدين الوطني والدولي في المجالات ذات العلاقة بنشاطها،
- التعريف بالتدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وإعداد الأجوبة على المسائل التي تطلب المنظمات الدولية إبداء الرأي فيها ذات العلاقة بميدان تدخلها،
- المساهمة في تنشيط البحوث والدراسات لتحديث التشريعات المنظمة للمجالات ذات العلاقة بالاتجار بالأشخاص على ضوء المعايير الدولية وأفضل الممارسات بما يحقق تنفيذ برامج الدولة في التصدي لهذه الظاهرة.

كما نص الفصل 49 من القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 على أن الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بإعداد تقرير سنوي عن نشاطها يتضمن وجوبا اقتراحاتها لتطوير الآليات الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته تحيله إلى رئيس الحكومة يتم نشره للعموم. كما يمكن للهيئة إصدار بلاغات حول نشاطاتها وبرامجها.

وتبعا للمهام الموكولة للهيئة فإن التقرير سوف يتناول الأعمال والأنشطة التي أنجزتها الهيئة في علاقة بالمهام الموكولة لها، مع ذكر النجاحات والإخفاقات والإشكاليات في تحقيق تلك المهام وأسبابها.

الوضعية المالية للهيئة:

نص الفصل 44 من القانون عدد 61 لسنة 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته على أن تخصص للهيئة للقيام بمهامها اعتمادات تلحق بميزانية وزارة العدل، وبالرغم من وضوح النص فإن الهيئة لم تمكن من ميزانية ولم يتم تشريكها في مناقشة الاعتمادات التي ستخصص لها في ميزانية وزارة العدل واقتصر الأمر على توفير المقر والحاجيات المكتبية، وسيارة مصلحة.

2. حالة الاتجار بالأشخاص في تونس سنة 2018

تعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة لها. ويتسنى ذلك من خلال التعاون الوطيد مع مختلف الجهات الحكومية و الجهات غير الحكومية والشركاء المهتمين بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وبلغ إجمالي عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين احصتهم الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عبر تجميع البيانات خلال سنة 2018، عدد 780 ضحية. ويعرض التقرير التقسيمات القطاعية والبيانات والإحصائيات التفصيلية لتدخل الجهات الحكومية ذات الصلة قبل تقديم ملخص عام يعرض خصائصها و ملامحها.

1.2 تدخل وزارة الداخلية

في إطار تطبيق أحكام القانون عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته، باشرت الوحدات الأمنية بكامل تراب الجمهورية (شرطة وحرس وطنيين) الأبحاث في مجال الاستغلال الجنسي (توريط شخص في أعمال دعارة أو بغاء أو في تقديم أي أنواع أخرى من الخدمات الجنسية بما في ذلك الاستغلال في المشاهد الإباحية) والتشغيل القسري والاستغلال الاقتصادي لأطفال والممارسات الشبيهة بالرق (استخدام طفل في أنشطة إجرامية).

وقد أمكن خلال سنة 2018 التعهد بـ 383 ضحية موزعة كالتالي:

رسم بياني 1: توزيع ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين تم تحديدهم في عام 2018 حسب نوع الاتجار

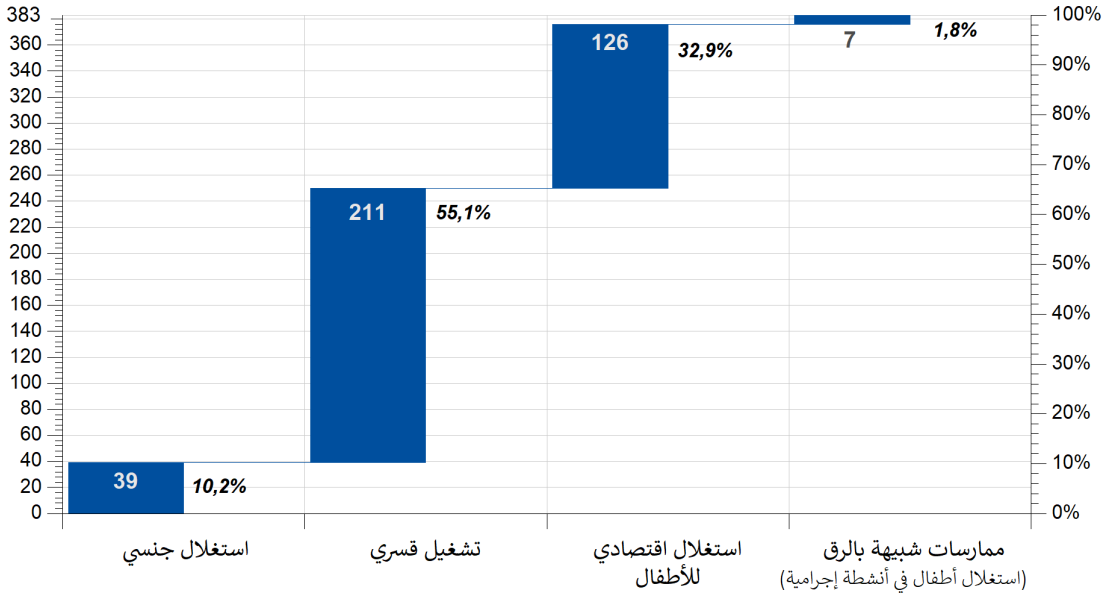

المصدر: حسب معطيات وزارة الداخلية

بلغ عدد ضحايا الاستغلال الجنسي 39 ضحية أي بنسبة 10.2 % في حين بلغ عدد ضحايا التشغيل القسري 211 ضحية أي بنسبة 55 % كما بلغ عدد ضحايا الاستغلال الاقتصادي (استخدام طفل في التسول، تعاطي أنشطة هامشية) 126 ضحية أي بنسبة 32.9 % وعدد ضحايا الممارسات الشبيهة بالرق (استغلال طفل في أنشطة إجرامية) 7 ضحايا أي بنسبة 1.9 %.

وبلغ العدد الجملي للضحايا النساء والفتيات 239 ضحية أي بنسبة 62.4 % مقابل 144 ضحية من جنس الذكور أي بنسبة 37.6 %. وبلغ العدد الجملي للضحايا النساء الراشدات 187 ضحية مقابل 52 ضحية طفلة بينما بلغ العدد الجملي للذكور الرشد 49 ضحية مقابل 95 ضحية طفل ويكون بالتالي العدد الجملي للضحايا الأطفال 147 طفل أي بنسبة 38.4 % من جملة الضحايا كما يبينه الرسم التالي:

رسم بياني 2: توزيع ضحايا الاتجار بالأشخاص حسب النوع الاجتماعي وفئة العمر (2018)

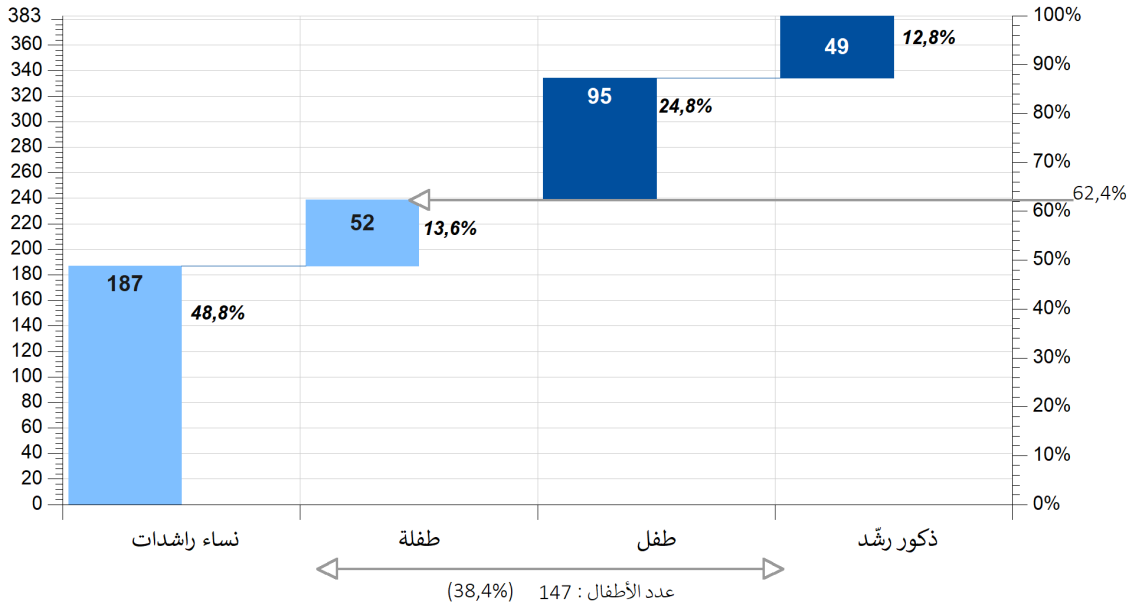

المصدر: حسب معطيات وزارة الداخلية

رسم بياني 3: توزيع ضحايا الاتجار بالأشخاص حسب الجنسية (2018)

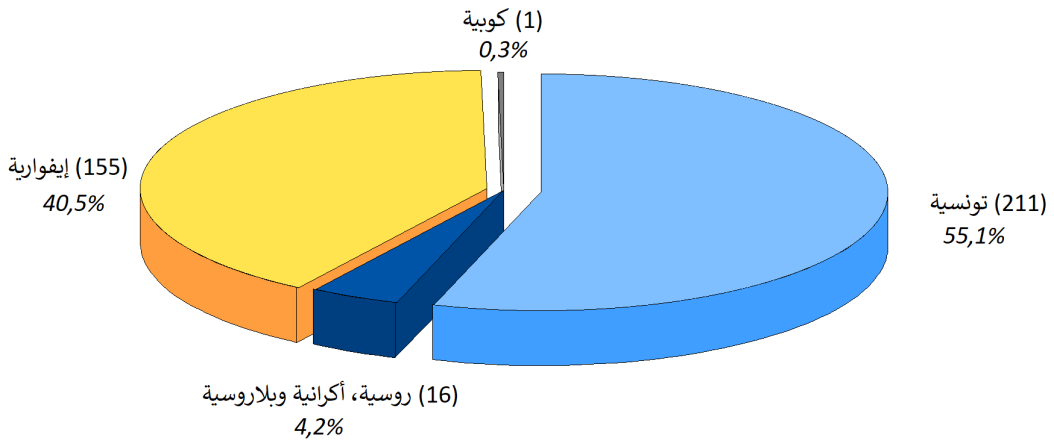

المصدر: حسب معطيات وزارة الداخلية

ويبين التوزيع حسب جنسية الضحية ان التونسيين يمثلون أغلب الضحايا حيث بلغ عددهم 211 ضحية أي بنسبة 55.1 % مقابل 172 ضحية أجنبية أي بنسبة 44.9 % وأغلب الضحايا من الجنسية الإيفوارية كما تم التعهد بعدد 16 ضحية أجنبية في التشغيل القسري بإحدى الملاهي الليلية من الجنسية الروسية، الأكرانية والبلاروسية بالإضافة إلى ضحية من الجنسية الكوبية.

ويلخص الرسم التالي توزيع ضحايا الاتجار التي تم تحديدها على مستوى السلطات الامنية خلال سنة 2018 حسب الفئات وبعض خصائص النوع الاجتماعي والجنسية.

رسم بياني 4: توزيع ضحايا الاتجار بالأشخاص حسب نوع الاتجار والنوع الاجتماعي والجنسية (2018)

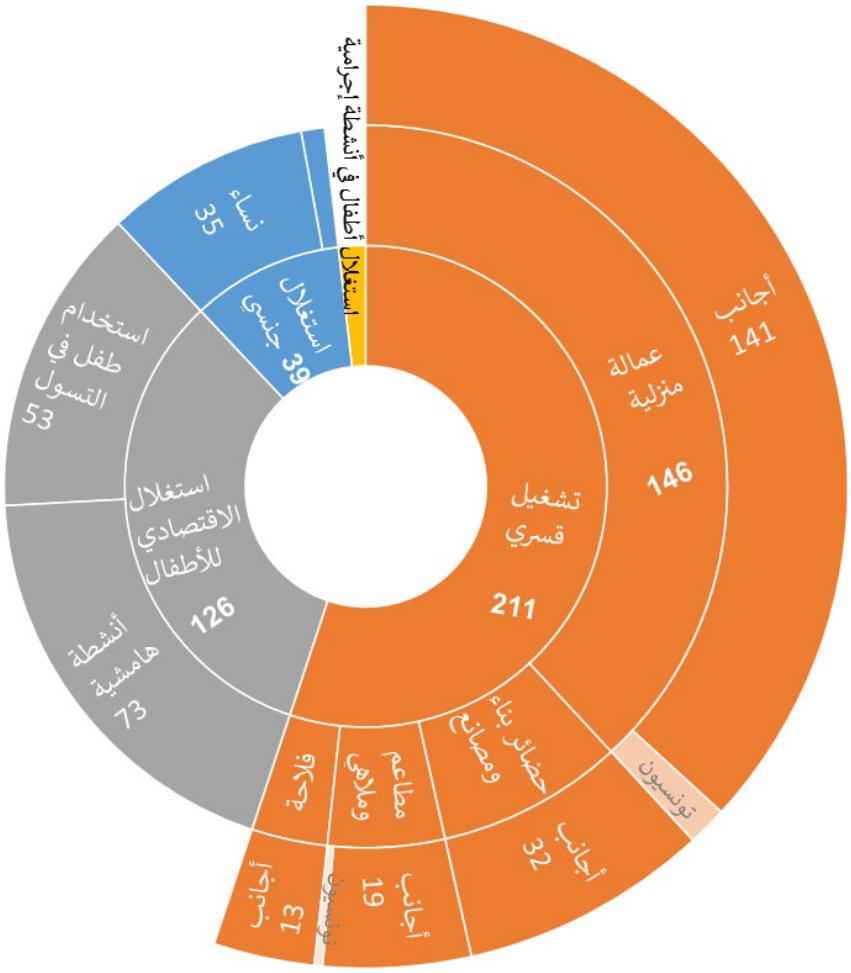

المصدر: حسب معطيات وزارة الداخلية

أما فيما يتعلق بالمورّطين في جرائم الاتجار بالأشخاص فقد بلغ عددهم سنة 2018 عدد 301 مورّط من بينهم 199 معروفين لدى السلط الامنية. وبلغ عدد المورّطين في مجال الاستغلال الجنسي 33 مورّط أي بنسبة 16.6 % في حين بلغ عددهم في التشغيل القسري أو الجبري 19 مورّط أي بنسبة 09.5 % كما بلغ عدد المورّطين في الاستغلال الاقتصادي (استخدام طفل في التسول، تعاطي أنشطة هامشية) 140 مورّط أي بنسبة 70.4 %. وبلغ عدد المورّطين في جرائم الممارسات الشبيهة بالرق وتحديدا استغلال طفل في الإجرام المنظم 7 مورّطين أي بنسبة 03.5 %.

رسم بياني 5: العدد الجملي للمورطين في الإتجار بالأشخاص المعروفين (2018)

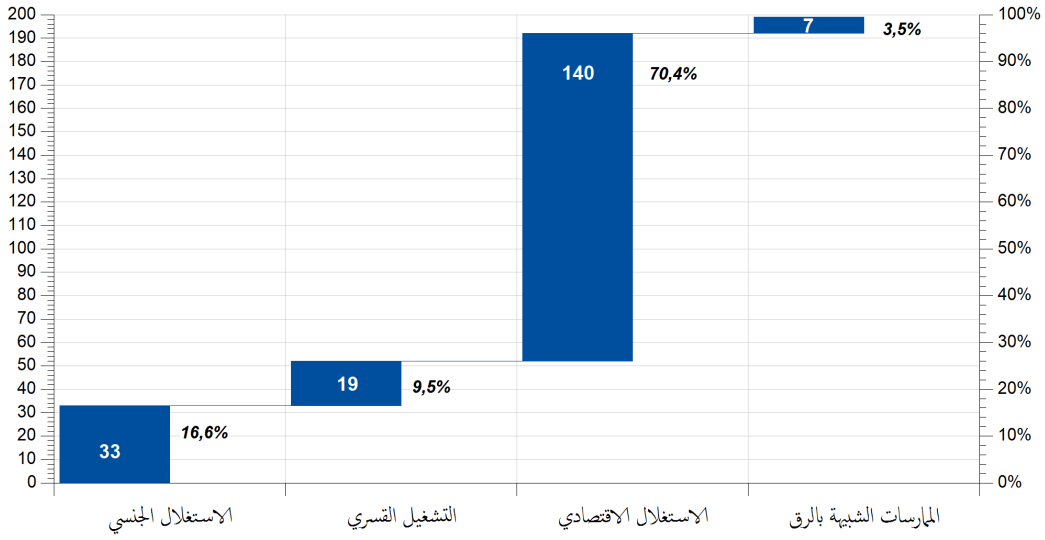

المصدر: بيانات وزارة الداخلية

وبلغ العدد الجملي للمورّطين من جنس الإناث 99 أي بنسبة 49.7 % مقابل 100 من جنس الذكور وبلغ عدد المورّطين التونسيين 194 أي بنسبة 97.5 % مقابل 5 مورّطين أجانب.

رسم بياني 6: توزيع المتاجرين حسب الفئة ونوع الجنس (2018)

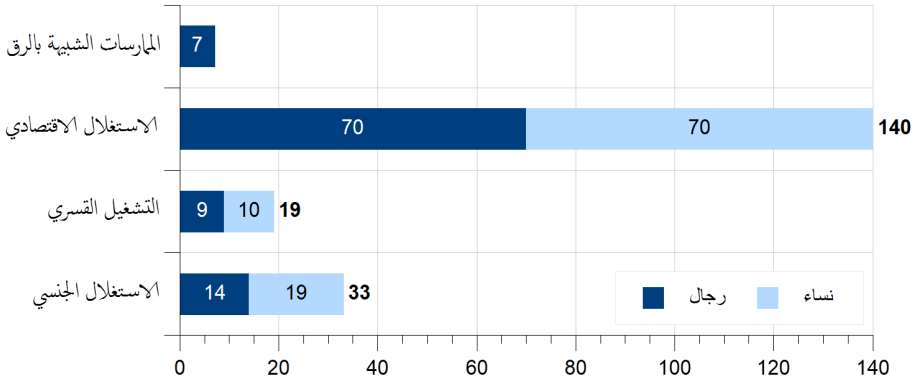

المصدر: بيانات وزارة الداخلية

رسم بياني 7: توزيع المتاجرين حسب الفئة والجنسية (2018)

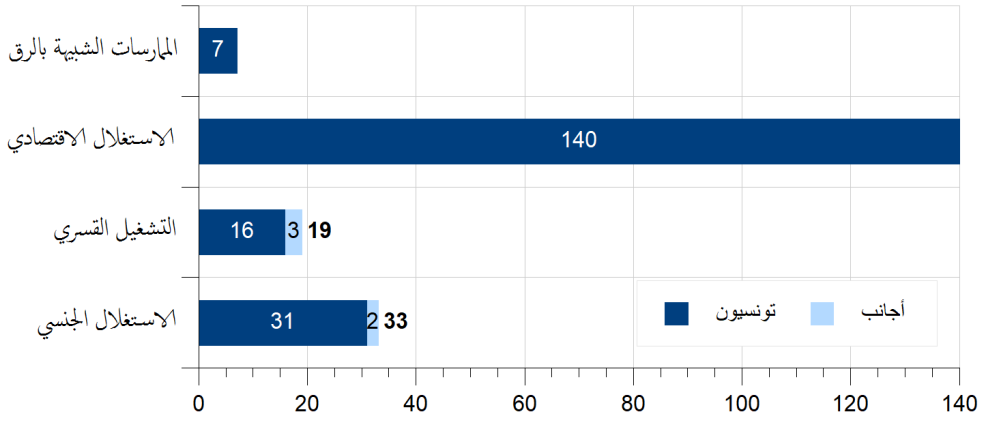

المصدر: بيانات وزارة الداخلية

كما تم التعهد بـ 4 شركات توظيف، تورّطت في جرائم التشغيل القسري وهي على التوالي:

- شركة تنشط بصفة قانونية: تضرّرت عن طريقها 35 ضحية من الإناث في إطار الإتجار بالأشخاص باستغلال عمالة الغير إذ تم التوسط لهنّ في السفر إلى بلد عربي للعمل كعون رعاية حياتية بعد تلقّيهنّ دورات تكوينية بأحد فروع الشركة، وبسفرهنّ إلى البلد العربي تم حجزهنّ بمبيتات لا تتوفر على أبسط الضروريات كما عملن أغلبهنّ كمعينات منزليات وتعرضّت أغلبهن إلى الاستغلال الاقتصادي والجنسي وبعضهن للتحرش، من قبل مشغليهنّ وبختم الأبحاث وإحالتها على النيابة العمومية تمت إحالة القضية على القطب القضائي المالي.
- شركتان تنشطان بصفة غير قانونية تتوليان تنزيل عروض شغل لفائدة الراغبين في العمل ببلدان الخليج العربي، تضرر عن طريقها ضحيتان في إطار الإتجار بالأشخاص باستغلال عمالة الغير.
- شركة تنشط بصفة غير قانونية تتولى تنزيل عروض شغل على مواقع التواصل الاجتماعي لفائدة الراغبين والراغبات في العمل بالبلاد التونسية كمعينات منزليات وبالمطاعم والمقاهي في إطار الإتجار بالأشخاص باستغلال عمالة الغير.

وفيما يتعلق بمآل الأبحاث تجدر الإشارة أنه الى غاية 30 نوفمبر 2018 تمت إحالة 75 محضر على العدالة ويبلغ عدد المحاضر بصدد الإنجاز 135 محضر.

ومن بين الصعوبات والإشكاليات التي تعوق مكافحة هذه الظاهرة، تشخص وزارة الداخلية العناصر التالية:

- محدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية لمصلحة مكافحة الإتجار بالأشخاص بالإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية بإدارة الشرطة العدلية وهي الوحدة الأمنية الوحيدة التي تنشط على مستوى وطني والمختصة بالبحث في هذا الصنف من الجرائم.
- تعذّر التعريف بالمورطين في جرائم التشغيل القسري للضحايا الأجانب لقلّة المعطيات المتوفرة في شأنهم ولتعمدّهم الانتقال بالسكنى من مكان إلى آخر للتفصي من الملاحقة الأمنية، بالإضافة إلى عدم التعاون من قبل الضحايا الذين يرغب أغلبهم في العودة الطوعية إلى بلدانهم.
- محدودية تطبيق أحكام القانون عدد 61 لسنة 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته من حيث التكييف القانوني للجرائم ومواصلة اعتماد أحكام المجلة الجزائية لدى بعض المحاكم.
- محدودية التعاون مع بعض مكاتب الأنتربول وشعب الاتصال في إطار تبادل المعلومات حول الضحايا والمورّطين والمطالبة بإنابات تحقيق دولية رغم أن الأمر يتعلق بتعاون أمني.
- نقص في الدورات التكوينية المبرمجة لفائدة مأموري الضابطة العدلية والعاملين بنقاط العبور (إدارة الحدود والأجانب) مع قصر المقرّر الزمني لتلك الدورات مما يحول دون التعمق في المحتوى التكويني رغم كثافة المادة وتعقّد الجريمة.
- عدم تنامي واجب الإشعار عن حالات إتجار بالأشخاص لدى مختلف الأطراف مما يحول دون التعهد الفوري بالوضعيات وخاصة الأطفال.

2.2 مساهمة وزارة الدفاع الوطني

تقوم وزارة الدفاع الوطني بمعاضدة المجهود الوطني في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص حيث يتولى جيش البحر في إطار عمليات البحث والإنقاذ بالبحر للمهاجرين غير الشرعيين تقديم المساعدة الأولية للمنكوبين بما في ذلك الإجلاء الصحي عند الاقتضاء ثم تسليمهم إلى السلط المعنية.

وخلال سنة 2018 قامت وزارة الدفاع الوطني بـ 79 تدخل تم خلالهم انقاض 912 شخصا ويبين الرسمان التاليان تفصيل ذلك:

رسم بياني 8: عمليات تدخل جيش البحر خلال سنة 2018 في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص: عدد العمليات

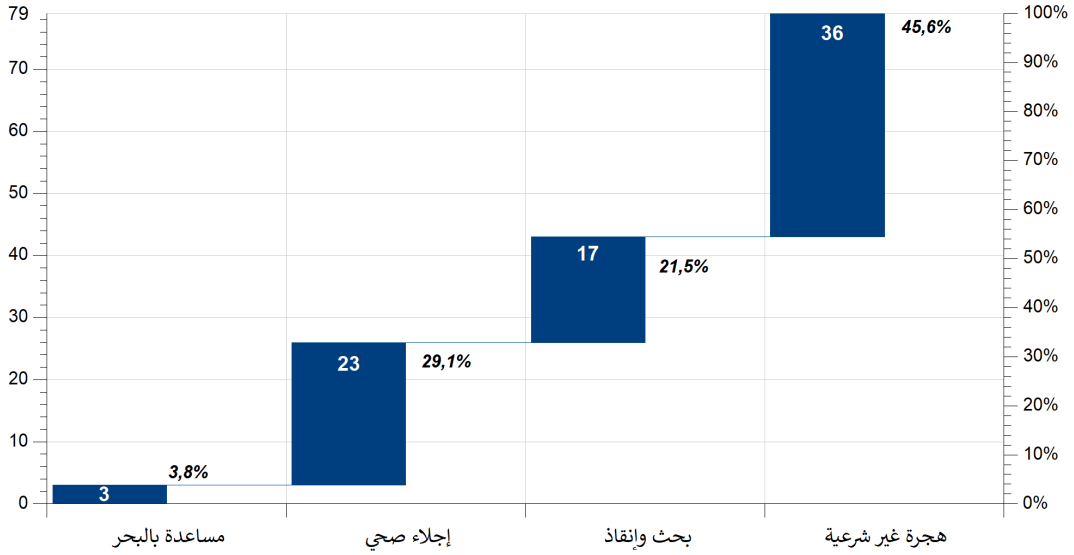

المصدر: بيانات وزارة الدفاع الوطني

رسم بياني 9: عمليات تدخل جيش البحر خلال سنة 2018 في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص: عدد الأشخاص وعدد المراكب

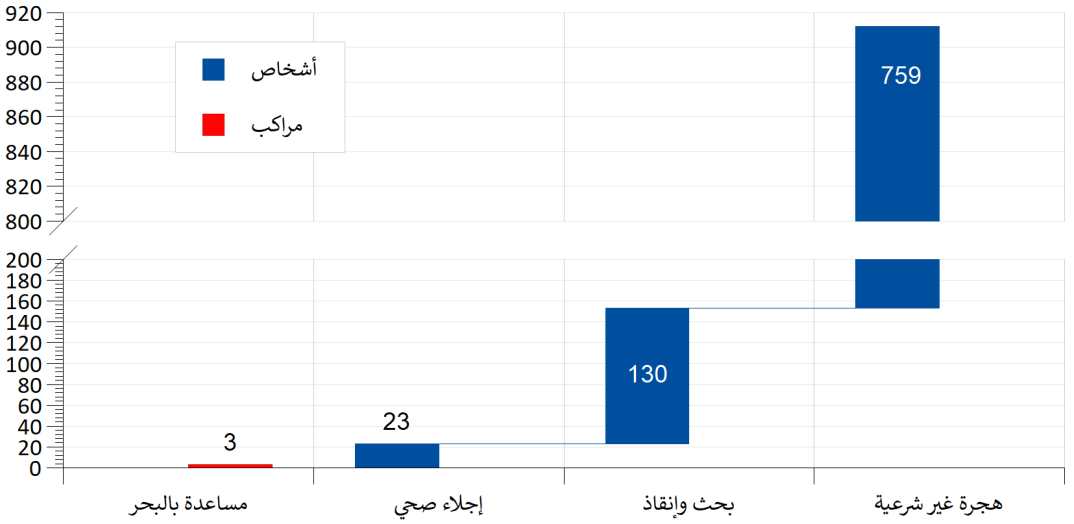

المصدر: بيانات وزارة الدفاع الوطني

3.2 تدخلات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

اعتمادا على الإحصائيات الصادرة عن المندوب العام لحماية الطفولة والتي لها صلة بجرائم الاتجار بالأشخاص (بالنسبة للأطفال) خلال سنة 2018، تم تسجيل 429 اشعار حول استغلال الطفل ذكرا كان أو أنثى جنسيا، و22 اشعار حول استغلال الطفل في الإجرام المنظم، و102 اشعار حول تعريض الطفل للتسول أو استغلاله اقتصاديا. وتتوزع هذه الإشعارات حسب أصناف التهديد وحسب الولايات على النحو التالي:

رسم بياني 10: مندوب حماية الطفولة: توزيع الاشعارات التي تم تلقيها حسب صنف التهديد خلال سنة 2018

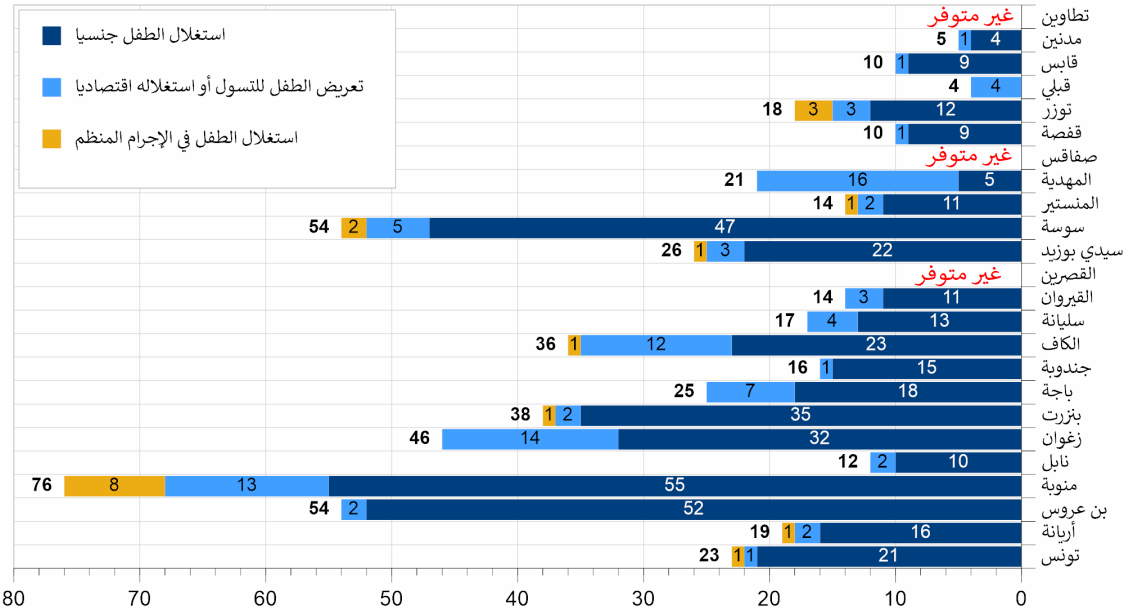

المصدر: بيانات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

ويجدر الذكر أنه بتاريخ اعداد التقرير تبقى هذه الأرقام غير نهائية ولا تمثل الإحصائيات الفعلية المسجلة بمكاتب مندوبي حماية الطفولة، نتيجة عدم استكمال تنزيل جميع البيانات من كافة المكاتب. إلا انه وبالمقارنة مع الإحصائيات المسجلة خلال سنة 2017، يمكن القيام بعملية تقديرية تضفي الى تقدير 210 حالة تصنف في خانة الاتجار بالأشخاص وتتوزع كالتالي :

رسم بياني 11: تقدير حالات الاتجار بالأشخاص حسب اشعارات مندوب حماية الطفولة خلال سنة 2018

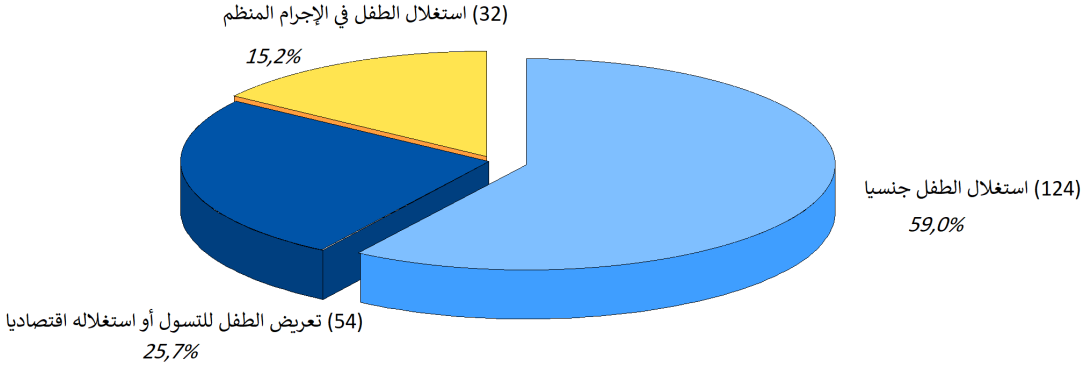

المصدر: بيانات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وتقديرات

وعلى مستوى التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، عملت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن خلال سنة 2018 على القيام بالإجراءات المستوجبة للانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداءات الجنسية (لانزروت)، حيث أنه وعلى إثر مصادقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 13 جويلية 2017 على الانضمام للاتفاقية لانزروت، صدر القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2018 المؤرخ في 15 جانفي 2018 المتعلق بانضمام الجمهورية التونسية لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداءات الجنسية (لانروت). كما حرصت الوزارة خلال السنة الحالية على استكمال كافة الإجراءات بالتنسيق مع الهياكل ذات العلاقة، لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية للاتجار بالأشخاص والأنشطة المبوبة ضمنه سواء من حيث التصدي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية واعتماد وتنفيذ سياسات شاملة لمنع جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، و تعزيز البرامج الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر والانقطاع المدرسي المبكر وعمالة الأطفال ووضع برامج اجتماعية للتعهد بالفئات الهشة والأكثر عرضة للاتجار و تدعيم برامج العناية بالأسرة والمرأة والطفولة وخاصة في الوسط الريفي، عملت الوزارة خلال سنة 2018 على إعداد جملة من الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع والانطلاق في تنفيذها، وتتمثل خاصة في:

- النهوض بالطفولة المبكرة:
  - المصادقة على الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة
  - برنامج دعم أبناء العائلات المعوزة
  - إحداث فضاءات الطفولة المبكرة بمؤسسات الطفولة العمومية: بناء وتجهيز 49 فضاء
  - العمل على إعادة إحياء رياض الأطفال البلدية: إعادة إحياء 42 روضة
- وقاية الأطفال:
  - الانطلاق في إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من مخاطر سوء استعمال الأنترنات منذ ورود أول الإشعارات بخصوص حالات انتحار أطفال بسبب الألعاب الإلكترونية، كما تولت الوزارة اتخاذ الإجراءات العاجلة والهادفة إلى توعية الأولياء وكذلك مختلف المتدخلين الميدانيين بالمخاطر التي قد تترتب عن سوء استعمال الأطفال للأنترنات
  - الاستراتيجية الاتصالية حول التصدي للعنف المسلط على الأطفال داخل الأسرة
- برنامج اللاّمؤسساتية: تمكين الأطفال من العيش مع أسر سواء عائلاتهم الطبيعية أو لدى عائلات استقبال.
- في مجال المرأة والأسرة:
  - الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (2017-2020)
  - مشاركة الفتيات والنساء في الحياة العامة: تم تكوين 3500 امرأة وفتاة حول المشاركة في الشأن المحلي
  - تحسين جودة الحياة للفتاة والمرأة في الريف: تحسين ظروف النقل المرأة العاملة في الريف

- مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة: الترفيع في عدد مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف
- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص: إحداث مجلس للنظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل بمقتضى الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 ووضع خطة عمل وطنية لمأسسة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي (2016-2020)

- الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة، وتهدف خاصة إلى:

- التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعية الخصوصية: الأسر ذات عائل واحد والأسر الفقيرة والتي لديها أبناء من أصحاب الشهادات أو العاطلين عن العمل والأسر المهددة بخطر الإرهاب والتطرف والمناطق الحدودية وذات الكثافة السكانية العالية
- الإحاطة بالأسر المهاجرة: من خلال تقديم خدمات مرافقة وإحاطة اجتماعية ونفسية لأبناء أسر المهاجرين المتبقين بأرض الوطن في إطار الوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر
- مرافقة الأسر ودعم وظائفها: قصد إعداد الشباب للحياة الزوجية وتقديم خدمات الوساطة العائلية وتنمية الوعي بأهمية السلوك الحضاري وتنمية التربية الوالدية،

4.2 مساهمة وزارة التربية

ترتكز خطة وزارة التربية على المساهمة في المجهود الوطني لمنع ومكافحة جريمة الإتجار بالأشخاص على مقاربة وقائية احترازية من خلال التأكيد على ضمان حق التعليم للجميع وتكريس مبدا تكافؤ الفرص والعدالة في ارساء حق التعليم باعتباره من الحقوق الاساسية التي نص عليها الدستور التونسي

وتتجلى هذه المقاربة الوقائية لخطة وزارة التربية في منع ومكافحة جريمة الاتجار بالبشر من خلال التأكيد على مبدا إجبارية التعليم إلى سن السادسة عشر .

وتتجلى خطة وزارة التربية في المساهمة في الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة جريمة الاتجار بالبشر من خلال معالجة مشكل الانقطاع المدرسي المبكر باعتباره سببا وارضية لتعريض الطفل لخطر الاستغلال الجنسي والاقتصادي عند مغادرته مقاعد الدراسة في سن مبكرة الى جانب مشكل الانحراف و استغلاله من قبل العصابات المنظمة في اعمال التسول وترويج المخدرات و الدعارة الى جانب أن مشكل الانقطاع المدرسي المبكر يعتبر سببا لانتشار الامية وعدم القدرة على الانخراط في سوق الشغل في المستقبل وإمكانية استقطابه من قبل الجماعات الإجرامية.

كما تهدف خطة وزارة التربية في مجال التصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة الى اعادة ادماج المتسربين في المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية. وفي هذا الاطار بلغ عدد المطالب المقدمة بخصوص حالات الاسعاف الاستثنائي بالعودة الى الدراسة إثر رفت بقرار من مجلس القسم بالتعليم الاساسي والثانوي خلال السنة الدراسية 2017/ 2018 قرابة 11498 وتمت الاستجابة إلى 10489 مطلب (8322 على المستوى الجهوي و 250 على المستوى المركزي(. وقد بلغ عدد المطالب المقدمة للإسعاف الاستثنائي بالعودة إلى الدراسة إثر رفت بقرار من مجلس القسم قرابة 408 مطلب تم الاستجابة الى 328 مطلب.

وتهدف الخطة الاستراتيجية لقطاع التربية للفترة الممتدة بين 2016 الي 2020 الى النهوض بالمنظومة التربوية من خلال تكريس جودة وفاعلية المنظومة التربوية عن طريق تحسين ظروف التعليم بالمؤسسات التربوية وتطوير الاساليب البيداغوجية للتعلم وتحسين مكتسبات التلميذ ومراجعة آليات تقييم وتطوير برامج الدراسة وتحقيق مبدا التمييز الايجابي من خلال مراجعة الخريطة المدرسية للمؤسسات التربوية وتقليص التفاوت بين الجهات في نسبة النجاح والتمدرس، واقرار خطة افرادية تراعي حاجيات التلاميذ ذوي الاعاقة.

وتجدر الاشارة الى أن مقاربة وخطة وزارة التربية في مجال مقاومة الانقطاع والتسرب المدرسي باعتبارها آلية أساسية للمساهمة في مجهود الدولة في حماية الأطفال من المخاطر الاجتماعية المتمثلة في جرائم الاتجار بالأشخاص وجرائم المخدرات والانحراف الى جانب اصلاح المنظومة التربوية عبر تحسين البرامج الدراسية و اخضاع المنظومة التعليمية للتقييم الدوري و اعتماد وسائل تكنولوجيات الاتصال الحديثة في المنظومة التعليمية والتأكيد على اهمية دور سلك الأخصائيين النفسيين في رصد ومتابعة الحالات الصعبة للتلاميذ التي تستدعي التدخل والدعم، فإنه تم التأكيد على أهمية ربط العملية التربوية بمنظومة التكوين المهني من خلال عمليات تنسيق البرامج بين وزارة التربية ووزارة التكوين المهني والتشغيل من خلال احداث المدارس الاعدادية التقنية منذ سنة 2008 التي تعتبر صنفا من المؤسسات التربوية الراجعة بالنظر الى وزارة التربية تتولى تقديم تعليم تقني مهني في بعض الاختصاصات المهنية و تخول للتلميذ حق الالتحاق بالتكوين المهني لاحقا او مواصلة دراسته بالتعليم العمومي.

وفي اطار سعي الدولة الى تكريس اجبارية التكوين المهني بالنسبة الى الاطفال الذين تتراوح سنهم بين 16 و 18 سنة صدر المنشور المشترك عن وزيري التربية والتكوين المهني والتشغيل عدد 20 /14 المؤرخ في 13 مارس 2018 المتعلق بتوجيه تلاميذ السنوات التاسعة اساسي الى مراكز التكوين المهني بعنوان السنة الدراسية 2018/2017.

علاوة على ذلك فإن مقاربة وزارة التربية الوقائية لمقاومة جرائم الاتجار بالأشخاص تستند الى خطة متكاملة تهدف الى تحقيق انفتاح المؤسسة التربوية على محيطها الاجتماعي من خلال التأكيد على دور المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات في النهوض بالمؤسسة التربوية من خلال اهمية دورها في معاضدة مجهود أطراف الأسرة التربوية في تنشيط الحياة المدرسية وجعل المؤسسة التربوية الى جانب دورها التربوي التعليمي تمثل فضاء لممارسة الانشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك تأكيدا لمساهمة وزارة التربية فقد تمّ إمضاء اتفاقيّة شراكة لتمويل "مدرسة الفرصة الثانية " للتصّدي لظاهرة الانقطاع المدرسي. ويتمثل مشروع "مدرسة الفرصة الثانية "في اعادة فتح عدد من المدارس من جديد لتوفير كل الامكانات التدريسية والمهنيّة والترفيهيّة وأقسام اللغات واعلاميّة ومركب ثقافي ورياضي ومطعم مدرسي مع تقديم الاحاطة النفسيّة للتلاميذ بغاية اعادة بناء الثقة من جديد بين المدرسة والتلميذ واحتوائه قدر المستطاع وتحفيزه على الدراسة.

وتعتبر مدرسة الفرصة الثانية الحلّ الأمثل للتصّدي لظاهرة التسرب المدرسي في ظل تسجيل أكثر من 100 ألف متسرب سنويا تتراوح معدل اعمارهم بين 12 و18 سنة بغاية استقبال المنقطعين وتأطيرهم وتكوينهم واعادة ادماجهم حسب الامكانيّات المتاحة صلب المؤسسّات التربويّة او بمراكز التكوين المهني في مرحلة اولى اما لمواصلة دراستهم او للظفر باختصاص يمكنهم من الاندماج بسوق الشغل في مرحلة ثانية. وهو ما يؤدّي الى تصوّر مهام الرّصد والتدقيق والمتابعة ومراجعة النظام التأديبي في اتجاه تغليب الجانب التربوي على الجانب الزجري.

5.2 مساهمة وزارة التكوين المهني والتشغيل

تساهم وزارة التكوين المهني والتشغيل في المجهود الوطني لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص خاصة من خلال تدخلاتها في مجال الهجرة واليد العاملة الأجنبية وتطوير الهجرة المنظمة.

ويقوم مكتب الهجرة واليد العاملة الأجنبية بتصور واقتراح السياسات الهادفة إلى النهوض بتوظيف اليد العاملة التونسية بالخارج وتنمية التوظيف بالخارج من خلال إرساء وتطوير العلاقات مع الهياكل المختصة وإعداد الملفات المتعلقة بإسناد التراخيص للمؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج ومراقبة أنشطتها والتعاون معها والتنسيق مع الهياكل الإدارية الأخرى لمكافحة الممارسة غير القانونية لنشاط التوظيف بالخارج. كما يشارك المكتب في إعداد وتنفيذ برامج إدماج العائدين من الهجرة ومتابعتها والإشراف على إنجاز دراسات واستشارات تتعلق بمجال التوظيف بالخارج. ويساهم في إعداد ومراجعة الاتفاقيات الدولية والقنصلية في مجال الهجرة ومتابعة تنفيذها.

المشاريع المنجزة في مجال الهجرة المنظمة:

- مشروع دعم الشراكة من أجل التنقل بين تونس والاتحاد الأوروبي"Lemma" الذي شرع في إنجازه جويلية 2016 ويمتد على ثلاث سنوات. ويتكون المشروع من ثلاث محاور أساسية: أ) الهجرة بغرض مهني والتنقل، ب) الاستفادة من الجالية التونسية بالخارج، ج) عودة وإعادة إدماج المهاجرين
- المشاركة في تنفيذ مشروع "إدماج الهجرة في مخططات التنمية". ويهدف المشروع إلى تطوير قدرات الجهات الفاعلة في مجال الهجرة باعتماد البعد الإنمائي عند وضع وتنفيذ الاتفاقات الدولية
- مشروع منتور(MENTOR) "الشبكة المتوسطية للتوجيه والتدريب في مجال الهجرة النظامية" الذي يمثل تجربة أولى في مجال الهجرة الدائرية بين الجهات الإيطالية والتونسية ويهدف المشروع إلى-تحسين آليات التنقل المؤقتة والدائرية لشباب تونس المقيمين خارج الاتحاد الأوروبي، من خلال تمكينهم من القيام بتربص مهني بإيطاليا وتعزيز التعاون في مجال التكوين المهني والتشغيل بين إيطاليا و تطوير مؤهلات مستشاري التشغيل من أجل تطوير آليات الهجرة الدائرية والمؤقتة والتعريف بفرص الهجرة المنظمة في اتجاه إيطاليا والاتحاد الأوروبي.
- برنامج "الانتداب العادل للعمال– FAIR" الذي ينفذه مكتب العمل الدولي بالتعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل، وهو برنامج يسعى إلى تعزيز ممارسات الاستخدام العادل

- مشروع "أمام" "دعم تحسين حوكمة الهجرة وتشجيع هجرة اليد العاملة العادلة في المغرب الكبير" وفي تونس وهو يهدف إلى حماية حقوق العمال المهاجرين في المغرب العربي كما أنه سيعمل على التنسيق الأفضل بين مختلف الهياكل المسؤولة عن وضع إحصاءات عن الهجرة.

كما قامت وزارة التكوين المهني والتشغيل بعرض ومناقشة مشروع القانون الجديد المتعلق بتنظيم نشاط المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج. وقد تم إعداد مشروع القانون الجديد بصفة تشاركية بين كل الوزارات المعنية والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وهو يهدف إلى مزيد تنظيم ومراقبة قطاع الوساطة في مجال التوظيف بالخارج من خلال :

- تشديد الرقابة على المؤسسات الخاصة لتفادي التجاوزات عبر احداث سلك تفقد له صفة الضابطة العدلية يتولى مراقبة نشاط المؤسسات ويعاين المخالفات التي تضبط في محاضر يقع رفعها إلى الوزير المكلف بالتشغيل الذي يحيلها بدوره إلى النيابة العمومية.
- تسليط عقوبات ردعية تتراوح بين الخطايا المالية والعقوبات البدنية الذين يمارسون نشاط التوظيف بالخارج بدون الحصول على ترخيص من وزارة التكوين المهني والتشغيل.
- تفعيل دور الوزارة في مجال غلق مقرات المؤسسات غير المرخص لها.
- فتح تمثيلية لشركة "بيوميت" تتولى اسناد تأشيرات التحول إلى دولة قطر.

وواصلت الوزارة متابعة ومراقبة نشاط المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج المتحصلة على الترخيص القانوني في إطار القانون عدد 49 لسنة 2010 مؤرخ في 1 نوفمبر 2010 يتعلق بإتمام القانون عدد 75 لسنة 1985 المؤرخ في 20 جويلية 1985 والمتعلق بالنظام المنطبق على أعوان التعاون الفني وأمر عدد 2948 لسنة 2010 مؤرخ في 9 نوفمبر 2010 والمتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات منح ترخيص تعاطي مؤسسات خاصة لأنشطة في مجال التوظيف بالخارج. ويهدف تنظيم هذا القطاع أيضا إلى الاستفادة من عروض الشغل المتأتية من الأسواق الخليجية والعربية والأوروبية والعمل على تلبيتها بالكفاءات التونسية، في إطار منظم يحفظ كرامة وحقوق العمال التونسيين. وقد تحصلت 42 مؤسسة خاصة على الترخيص القانوني من وزارة التكوين المهني والتشغيل لممارسة نشاط التوظيف بالخارج. ويتم موافاة وزارة التكوين المهني والتشغيل بتقرير سنوي لنشاط كل مؤسسة توظيف بالخارج في آخر كل سنة وفق الإطار الترتيبي. ويتم نشر وتحيين قائمة المؤسسات الخاصة للتوظيف المرخص لها بالموقع الالكتروني لوزارة التكوين المهني والتشغيل لتمكين طالبي الشغل من الاطلاع عليها.

وقد تم إدراج أحكام جديدة بالإطار القانوني لمؤسسات التوظيف بالخارج تتعلق بتفعيل الفصل 26 مكرر من الأمر عدد 2369 لسنة 2012 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012 من خلال التكفل بمصاريف دورات الإعداد والتأهيل لفائدة المترشحين للتوظيف بالخارج خاصة في المجالات اللغوية إذا اقتضت الضرورة وفي صورة توفر عرض شغل جدي من الخارج.

وقام مكتب الهجرة واليد العاملة الأجنبية خلال الثلاثية الأولى من سنة 2018 القيام بزيارات ميدانية إلى عدة مؤسسات متحصلة على الترخيص بهدف تحديد المخالفات والتجاوزات لشروط ممارسة النشاط، لفت نظر أصحاب المؤسسات للعمل على تفادي هذه المخالفات، التعرف على الصعوبات والإشكاليات التي تعترض المؤسسات، تحديد المقترحات التي من شأنها دعم هذا القطاع ومزيد تطويره.

وفي مجال التصدي للمؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج غير المتحصّلة على الترخيص قامت الوزارة خلال سنة 2018 بالنشاط التالي:

- توجيه شكايتين للنيابة العمومية بتاريخ 17 جانفي 2018 ضد شركتين غير متحصلتين على الترخيص لممارسة نشاط التوظيف بالخارج، وذلك تبعا لمراسلات وزارة الشؤون الخارجية الواردة على الوزارة بخصوص عمليات تحيل تعرض لها تونسيون متواجدون بدولة قطر. كما تمت مراسلة الشركتين المذكورتين قصد التنبيه عليهما بأن مواصلة ممارسة نشاط التوظيف بالخارج دون الحصول على الترخيص يستوجب تسليط عقوبات جزائية وبذلك ارتفع عدد القضايا التي تم رفعها إلى النيابة العمومية إلى 20 قضية.
- وعلى اثر الاستماع الى الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أمام لجنة شؤون التونسيين بالخارج بمجلس نواب الشعب في خصوص عقود التشغيل الوهمية والتي تسبّبت في استغلال عدد من التونسيات ببعض البلدان العربية تمت مطالبة وزارة التكوين المهني والتشغيل بتقديم إيضاحات حول الموضوع.
- إعداد مشروع مقرر وزير التكوين المهني والتشغيل المتعلق بضبط تركيبة أعضاء ومهام وطرق سير لجنة قيادة مراجعة وتحيين الإطار القانوني المنظم لنشاط التوظيف بالخارج واللجنة الفنية المكلفة بالصياغة، وذلك قصد تعزيز الإطار التشريعي المنظم للمؤسسات الخاصّة للتوظيف بالخارج وبلورة مشروع قانون قصد ردع التجاوزات التي تقوم بها المؤسسات غير القانونية ويتضمّن خاصّة التنصيص على عقوبات ماليّة وسجنيّة للمؤسسات المخالفة والغلق الفوري لمقرات المؤسسات غير القانونية وتحرير محاضر ضدّ الوجود غير القانوني للمؤسسات الناشطة في هذا المجال والتجاوزات التي تقوم بها.

6.2 مساهمة وتدخلات وزارة الصحة

تشارك وزارة الصحة في جهود الدولة التونسية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في تونس.وتندرج هذه الجهود في نطاق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تونس، ومختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

وفي هذا السياق، لعبت وزارة الصحة دورا رئيسيا في حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال تقديم المساعدة الطبية لهم، على الرغم من التأخير في إصدار نصوص تنظيمية تضمن الرعاية الصحية المجانية لضحايا الاتجار بالأشخاص.

وكجزء من الجهودات التي تبذلها الوزارة لمنع ظاهرة الاتجار بالأشخاص، تم تنفيذ أنشطة مختلفة قصد تنمية وعي العاملين في مجال الصحة بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وذلك، من خلال الخدمات الصحية التي يقدمها الطب الشرعي للضحايا والتي تقدمها الوحدة الطبية القضائية INJED بمستشفى شارل نيكول، هذا فضلا على مشاركة وزارة الصحة في الجهود المستمرة بالتنسيق مع مندوبي حماية الطفولة والشرطة القضائية.

وتبين إحصائيات المساعدة الطبية المقدمة لضحايا الاتجار بالأشخاص في الفترة المتراوحة بين بين 1 جانفي و15 ديسمبر 2018 أن وزارة الصحة تعهدت بـ 69 ضحية (سواء اكتشفت و / أو تمت إحالتها) لغرض المساعدة الطبية لديك الخصائص التالية:

- معظم الضحايا من الإناث: 60 ٪ .
- ربع الضحايا أجانب: 15 ضحية: 13 ضحية إيفوارية، وضحية كونغولية وضحية من بوركينا فاسو.
- 45 ٪ من الضحايا من الأطفال ويبلغ الحد الأدنى لسن الضحايا 11 سنة ويبلغ الحد الأقصى لسنهم 54 سنة ومتوسط عمر 21.6 سنة.

رسم بياني 12: الضحايا المتعهدة لدى وزارة الصحة (2018): توزيع الضحايا حسب الشريحة العمرية

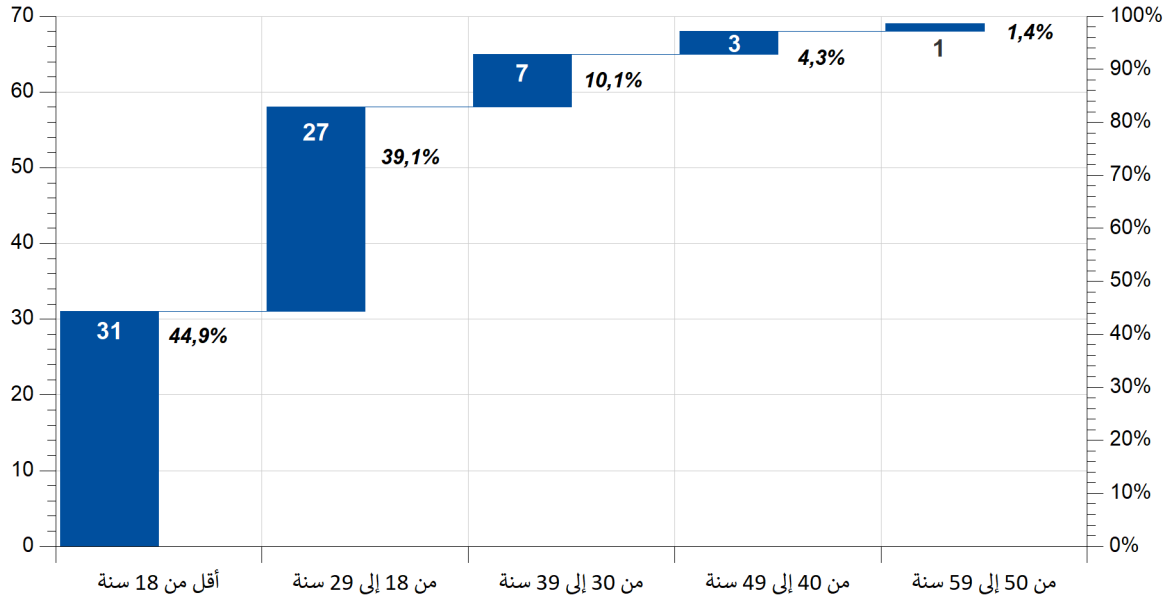

المصدر: حسب بيانات وزارة الصحة

ويمثل الاستغلال الجنسي أهم نوع الاتجار وقع تسجيله حيث بلغت نسبته 59 ٪ و من ضمن 41 ضحية في مجال الاستغلال الجنسي، 6 من ضحايا تم استغلالهم خارج الأراضي التونسية. ويأتي مجال الاستعباد المنزلي في الرتبة الثانية (19 ٪) ويليه الاستغلال في التسول (13 ٪).

رسم بياني 13: الضحايا المتعهدة لدى وزارة الصحة (2018): توزيع الضحايا حسب نوع الاتجار

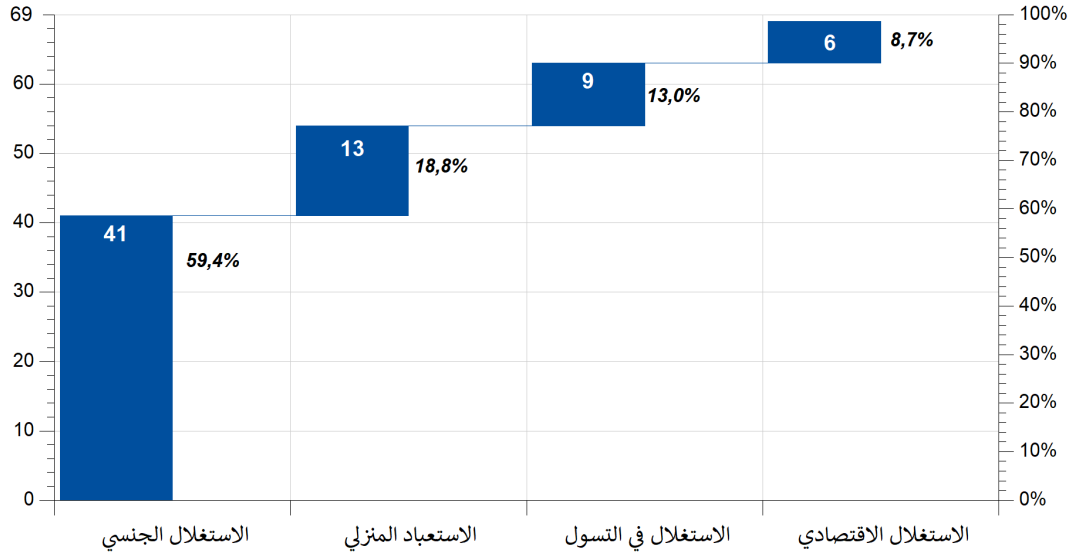

المصدر: حسب بيانات وزارة الصحة

وبينت التقارير الطبية أن الاضرار النفسية هي الاكثر رواجا لدي ضحايا الاتجار حيث وقع احصاء 48 ضحية تعاني من أضرار نفسية (53.9٪) وتمثل الأضرار الجسدية والجنسية على التوالي 16.9٪ و 15.7 ٪.

رسم بياني 14: الضحايا المتعهدة لدى وزارة الصحة (2018): توزيع الضحايا حسب الحالة الصحية

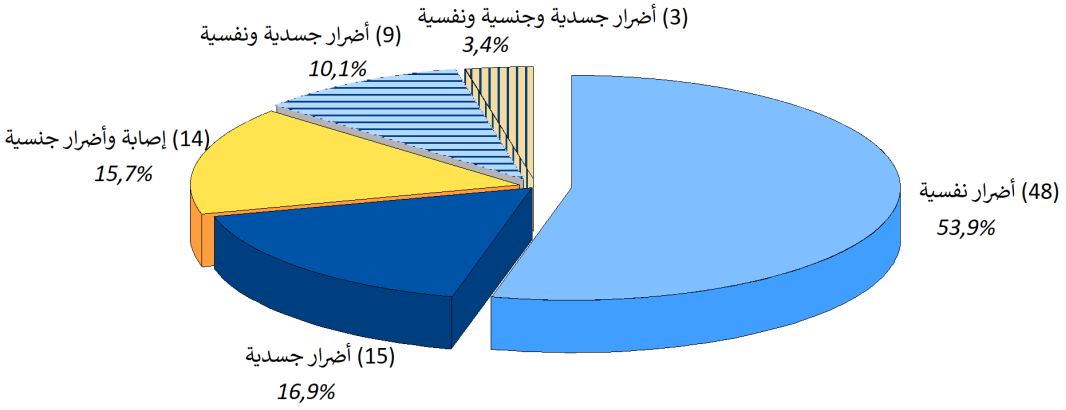

المصدر: حسب بيانات وزارة الصحة

وتمثل الوحدة الصحية-القضائية "إنجاد"، أول خدمة استقبال للضحايا الذين تم الكشف عنهم ومعالجتهم: 43 ضحية 62.3٪.

7.2 تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية: التعهد الاجتماعي

تبعا لما نص عليه الفصل 60 من القانون عدد 61 لسنة 2016 "تعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتنسيق مع المصالح والهياكل المعنية على توفير المساعدة الاجتماعية الضرورية للضحايا لتيسير إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية وإيوائهم وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة. ويراعى في اتخاذ هذه التدابير سن الضحايا وجنسهم وحاجياتهم الخصوصية".

تعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتنسيق مع جميع المتدخلين من مصالح وهياكل حكومية، ومجتمع مدني ومنظمات دولية، على توفير المساعدة الاجتماعية الضرورية للضحايا على الصعيد الاجتماعي بما في ذلك توفير المأوى وتيسير إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية مع مراعاة سن الضحايا وجنسهم وحاجياتهم الخصوصية.

وفي هذا الإطار وبالتنسيق بين مختلف الهياكل الراجعة بالنظر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية التي تؤمن دورا هاما في هذا المجال، وبالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية، عبر هياكلها، تقديم خدمات المساعدة والحماية الاجتماعية لضحايا الإتجار بالأشخاص واتخاذ التدابير الكفيلة بالحماية الجسدية والنفسية لهم، وتوفير المساعدة الاجتماعية الضرورية للضحايا لتيسير إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية وذلك مع مراعاة سنّ الضحايا وجنسهم وحاجياتهم الخصوصية وضمان سماع الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي في جرائم الإتجار بالأشخاص بحضور أخصائي اجتماعي أو أخصائي نفسي.

وفي هذا الإطار تمّ التعهّد بـ 70 ضحية اتجار بالأشخاص من بينهم 36 طفل و أغلبهم من الذكور (68,7%) ومن حاملي الجنسية الايفوارية (45,7%) ويليهم التونسيون (38,6%) و يبين الرسم التالي ذلك التوزيع :

رسم بياني 15: تعهدات وزارة الشؤون الاجتماعية خلال سنة 2018 : توزيع ضحايا الإتجار حسب الجنسية والنوع الاجتماعي

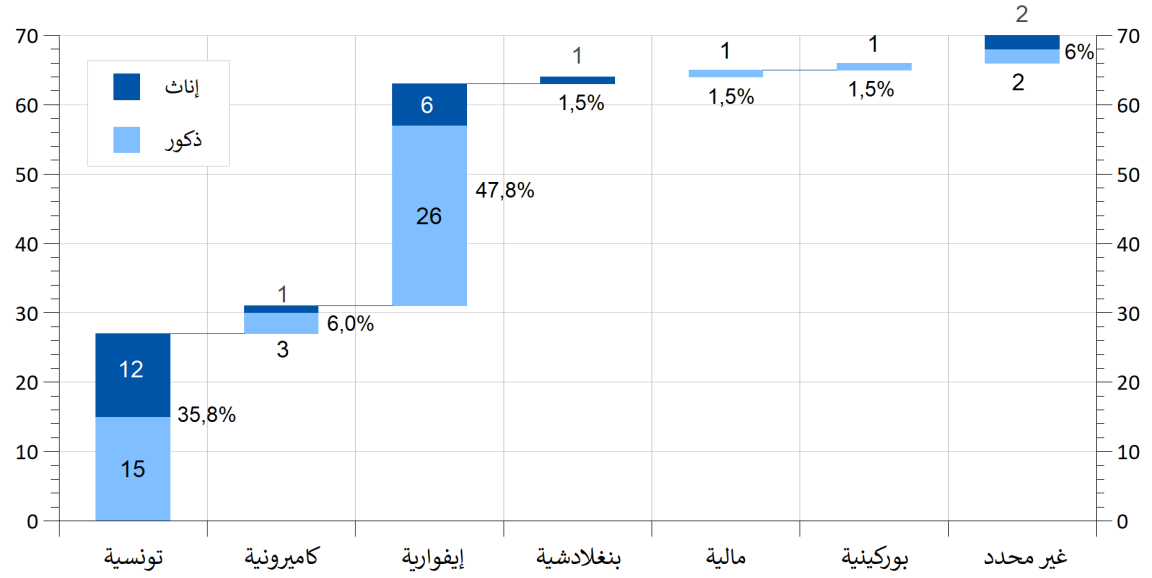

المصدر: حسب بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية

وتتمثل أهم الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الرعاية الاجتماعية في:

- توفير الحاجيات الأساسية لضحايا الإتجار بالأشخاص،
- الإحاطة النفسية والاجتماعية،
- الرعاية الطبية (الخضوع لفحوصات طبية داخل المركز والمرافقة الطبية بالمستشفيات)،
- التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بالتعهّد الصحي،
- المساعدة القانونية (المرافقة والإنارة القانونية قصد استكمال التحقيقات القانونية المجراة من طرف الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية).

ويبين الرسم البياني التالي الخدمات التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية لضحايا الاتجار في عام 2018 :

رسم بياني 16: الخدمات التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية لضحايا الاتجار في عام 2018

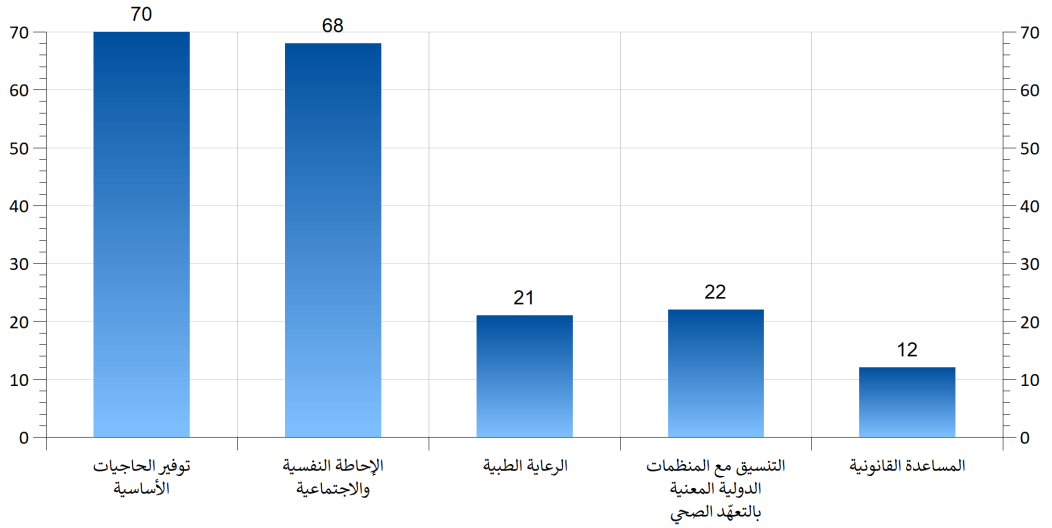

المصدر: حسب بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية

وفي مجال دعم البنية التحتية للمؤسسات الاجتماعية من خلال تدعيم الوسائل المادية والبشرية لمراكز الإيواء لضحايا الإتجار بالأشخاص، خاصة مراكز الرعاية الاجتماعية للأطفال، تمّ توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بإحداث مركز ثان بسيدي بوزيد لإيواء الأطفال المهددين على معنى الفصل 20 من "مجلة حماية الطّفل" يغطي الوسط والجنوب ويتولى هذا المركز تقديم خدمات الرعاية الأساسية والإحاطة النفسية والاجتماعية والتربوية لفائدة الأطفال المتعهد بهم بهدف إعادة إدماجهم أسريا ومدرسيا ومهنيا، ليبلغ بذلك عدد مراكز الرعاية الاجتماعية للأطفال مركزين بطاقة استيعاب 72 بتونس و60 بسيدي بوزيد هذا إضافة إلى مراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بكل من تونس وسوسة وصفاقس التي تؤمن خدمات الإيواء والإحاطة لفائدة الأشخاص الفاقدين للمأوى والسند من ضمنهم ضحايا الاتجار بالأشخاص.

وفي إطار ضبط برامج التكوين ودعم قدرات المتدخلين الاجتماعيين بحسب مجال ونوع التدخل في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص، تمّ بالتعاون مع الهيئة :

- إعداد برامج تكوين للأخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين حول كيفية التعرّف على ضحايا الإتجار بالأشخاص والإشعار عنهم.
- ماي 2018: تنظيم حلقات تكوينية بدعم من جمعية محامون بلا حدود لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسانيين حول "آليات التعرّف على ضحايا الإتجار بالأشخاص وتقنيات الإنصات"،
- ديسمبر 2017: تنظيم ورشات ودورات تكوينية شملت كافة العاملين بمراكز الرعاية الاجتماعية (مركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس)، بالإضافة إلى عدد من إطارات أقسام النهوض الاجتماعي، حول القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته،
- نوفمبر 2018: مشاركة إطارات الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الاجتماعية في الملتقى الجهوي الأول حول "مكافحة الإتجار بالأشخاص في تونس"،
- أكتوبر 2018: شاركت الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة في دورة تدريبية لتدريب المدربين في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص بدعم من مجلس أوروبا، لفائدة 25 متفقد شغل "نقاط اتصال" لمكافحة عمل الأطفال حول تطبيق القانون الأساسي 61 لسنة 2016 المتعلّق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته،
- إعداد دليل منهجي لفائدة متفقدي الشغل لمراقبة ومتابعة عمل الأطفال وتخصيص جزء من هذا الدليل لمكافحة الاتجار بالأشخاص خاصة بالنسبة لحالات العمل القسري.

وفي مجال مقاومة تشغيل الأطفال:

- تم الشروع في تفعيل "الخطّة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال 2017 – 2020 " التي تولت وزارة الشؤون الاجتماعية إعدادها بالتعاون مع مكتب العمل الدولي. وتهدف هذه الخطّة إلى وضع التصوّرات والآليات العملية الكفيلة بالحدّ من التحاق الأطفال بسوق العمل والدفع نحو تحقيق حماية فعلية بما يكفل لهم طفولة متوازنة.
- خلال سنة 2018: انجاز دراسة ميدانية حول ظاهرة تشغيل الأطفال في تونس بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء.
- خلال سنة 2018 وفي إطار تنفيذ الخطة الوطنية المذكورة آنفا، تمّ مواصلة تنفيذ مشروع "معا ضد عمل الأطفال بتونس" (PROTECTE)، والذّي يهدف إلى:
  - تدعيم قدرات الحكومة التونسية ومنظمات الأعراف والعمال ومكونات المجتمع المدني المعنية بتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال ،
  - تطوير وتدعيم قاعدة البيانات والمعارف المتعلقة بعمل الأطفال وأسوء أشكاله في تونس،
  - تدعيم التوعية والتعبئة الاجتماعية بخصوص مكافحة عمل الأطفال،
  - وضع آلية نموذجية لمتابعة عمل الأطفال بتونس،
  - وضع أمثلة بديلة للمرافقة وإعادة الإدماج في إطار الوقاية من عمل الأطفال،
  - تعيين 40 نقطة اتصال بهياكل النهوض الاجتماعي.

- جانفي وفيفري 2018: تنظيم دورتين تكوينيتين في مجال مقاومة تشغيل الأطفال، تم تخصيصها لتطوير معارف وقدرات نقاط الاتصال المكلفين بملف مكافحة تشغيل الأطفال،
- من 22 إلى 25 أكتوبر 2018: تنظيم دورة تكوينية لفائدة نقاط الاتصال حول برنامج "صرخة" SCREAM والمتعلق بدعم قدرات المتدخلين في مجال توعية الشبان والأطفال بمخاطر تشغيل الأطفال،
- سنة 2018: الشروع في تحيين قرار السيد وزير الشؤون الاجتماعية المتعلق بتحيين قائمة الأعمال الخطرة التي يمنع فيها تشغيل الأطفال،
- وفي إطار تنفيذ مشروع PROTECTE من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تم إعداد استراتيجية اتصال بشأن مكافحة عمل الأطفال، تهدف إلى الترويج (الجهات الفاعلة المؤسسية، والشركاء الاجتماعيين، والمجتمع، ومكونات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في وسائل الإعلام، ...)، لمفاهيم مقاومة عمل الأطفال وسيتم استكمال خطة مكافحة عمل الأطفال، بخطة عمل تنفيذية. وتتكون الاستراتيجية من مجموعة من الأهداف على النحو التالي:
  - الهدف 1: هدف إعلامي وتثقيفي لتدعيم الوعي وضمان حد أدنى من المعرفة وتعميم المفاهيم الرئيسية لعمل الأطفال بين عامة الناس، الأولياء والأطفال والشركاء الاجتماعيين والفاعلين الإعلاميين والجهات الفاعلة في المجتمع بحيث تشارك هذه الفئات المستهدفة في مكافحة عمل الأطفال،
  - الهدف 2: هدف تنسيقي لتبني هذه المفاهيم الجديدة من جانب الجهات الفاعلة المؤسسية والشركاء الاجتماعيين من أجل اتخاذ قرارات أفضل،
  - الهدف 3: هدف التعبئة من خلال جعل الأطراف المختلفة تلتزم بالجهود المبذولة في عملية مكافحة عمل الأطفال في تونس مع ضمان تغيير في سلوكهم،
  - الهدف 4: هدف وقائي وحمائي وإعادة الإدماج، حيث سيساعد تطبيق النصوص القانونية على الحد من عمل الأطفال.
- إجراء استشارة تهدف إلى تحسين نظام التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في مجال مكافحة عمالة الأطفال والتي تهدف إلى تحديد مسار التعهد بوضعيات تشغيل الأطفال من طرف مختلف المتدخلين الميدانيين ووضع آليات رصد وتعهد ومتابعة.

8.2 موجز كمي لحالة الاتجار في 2018

بعد تدقيق البيانات الصادرة عن مختلف المصادر بداية بدراسة الملفات الواردة على الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتكييفها بالنظر الى متطلبات خصائص الاتجار وكذلك استنادا بالأساس على معطيات وزارة الداخلية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تسنى القيام بمسح شامل لحالات الاتجار بالأشخاص المسجلة في تونس في سنة 2018. وبلغت تلك الحالات 780 حالة.

وتتميز حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة عام 2018 برباعية التركيز:

- حوالي ثلاث ارباع الضحايا من النساء: تمثل الفتيات والنساء غالبية الحالات المسجلة في عام 2018 وبلغ عددهن 578 ، أي 74.1 ٪ من حالات الاتجار.
- حوالي نصف الحالات تتعلق بالأطفال: 377 طفل وقع الاتجار بهم في 2018 ، أي ما يمثل 48٪ من الحالات المسجلة، وباستثناء حالات التشغيل القسري، تصل هذه النسبة إلى 92٪ (367 من أصل 398 حالة).
- تتعلق حوالي 3 من أصل 7 حالات بالرعايا الإيفواريين فهم يمثلون الجنسية الأكثر تضرراً من الاتجار بالأشخاص في تونس في عام 2018 ، ويرجع ذلك أساساً إلى مشاركتهم القوية في التشغيل القسري.
- التشغيل القسري يشكل حوالي نصف حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة سنة 2018. ويتضح من خلال الرسم البياني التالي، أن التشغيل القسري يتصدر بقية أنواع جرائم الاتجار بالأشخاص في تونس سنة 2018، حيث يمثل حوالي نصف الحالات المسجلة (نسبة 49% من مجموع الجرائم)، يليه الاستغلال الاقتصادي سواء في الأنشطة الهامشية أو التسول بنسبة 34.1 %، ثم الاستغلال الجنسي بنسبة 11.9 %، واستخدام طفل في أنشطة إجرامية 5%.

رسم بياني 17: خلاصة حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة خلال سنة 2018 : التوزيع حسب نوع الاتجار

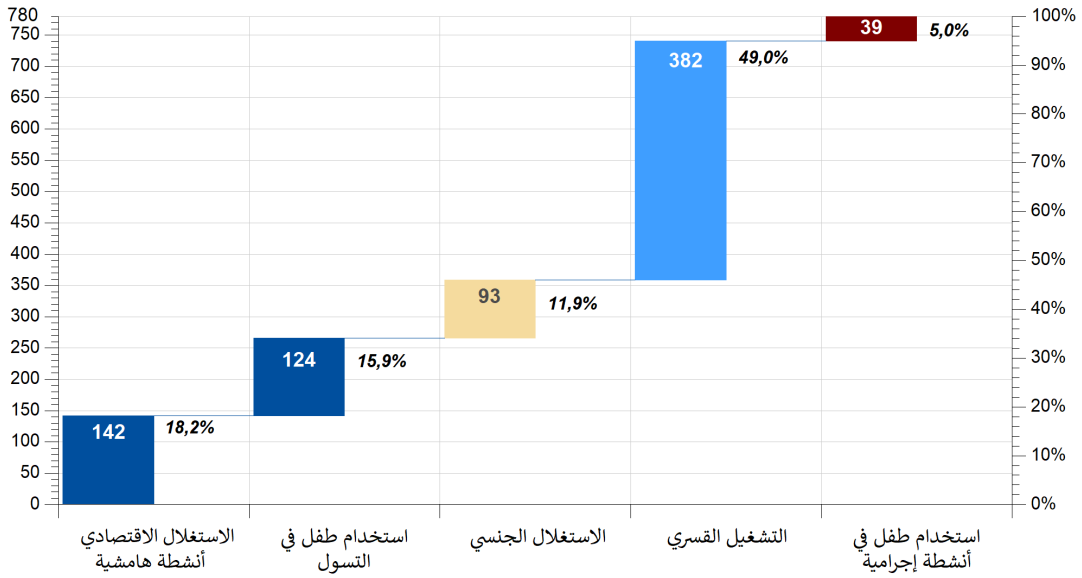

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحسب بيانات وزارة الداخلية و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

لقد عرف قانون منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، السخرة أو التشغيل القسري، بأنه: "أي عمل أو خدمة يفرض عنوة على شخص تحت التهديد بأي عقاب ولا يكون هذا الشخص قد تطوع بأدائه بمحض اختياره". ويتبين من الرسم البياني التالي أن هذا النوع من جرائم الاتجار لا يستهدف الأطفال إلا بنسبة ضعيفة (2.6%)، بل البالغين، وأغلب ضحاياه من الأجانب:

رسم بياني 18: خلاصة حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة خلال سنة 2018 : التوزيع حسب نوع الاتجار والفئة العمرية

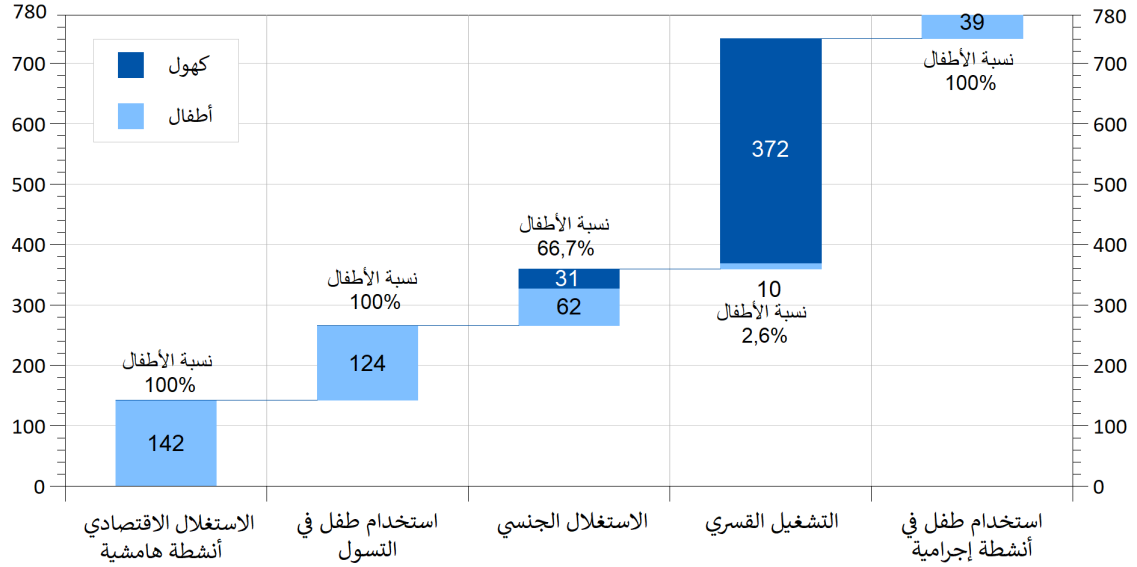

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحسب بيانات وزارة الداخلية و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

وبالمقارنة مع احصائيات السنة الماضية نسجل ارتفاعا في عدد حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة في تونس عام 2018 بنسبة 5,1٪ حيث ارتفع من 742 حالة في 2017 الى 780 حالة في 2018 ويبين الرسم التالي تطورها حسب نوع الاتجار.

رسم بياني 19: حالات الاتجار بالأشخاص المسجلة : مقارنة بين 2018 و 2017 : التوزيع حسب النوع

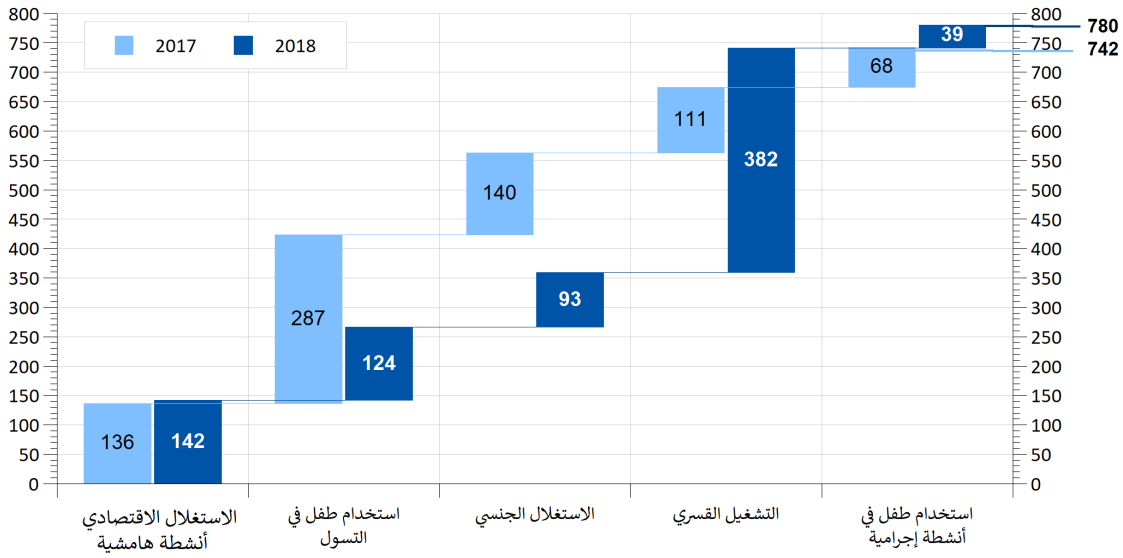

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحسب بيانات وزارة الداخلية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

ويتبين من نتائج 2018 أن عدد الأطفال الذين تم استخدامهم في أنشطة إجرامية، والذين تم استخدامهم في الاستغلال الاقتصادي، عرف تراجعا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 فتراجع عدد الأطفال ضحايا الاستغلال الاقتصادي بنسبة 37,1٪ وعرف عدد الأطفال الذين تم استخدامهم في أنشطة إجرامية تراجعا بنسبة 42,6٪، كما عرف الاستغلال الجنسي للأشخاص (أطفال وبالغين) تراجعا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 33,6٪، في حين عرف عدد الأشخاص الذين تم استغلالهم في التشغيل القسري تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 حيث تجاوزت نسبة التطور 244٪.

رسم بياني 20: تطور حالات الاتجار بالأشخاص بين 2018 و 2017 : نسبة الطور حسب النوع

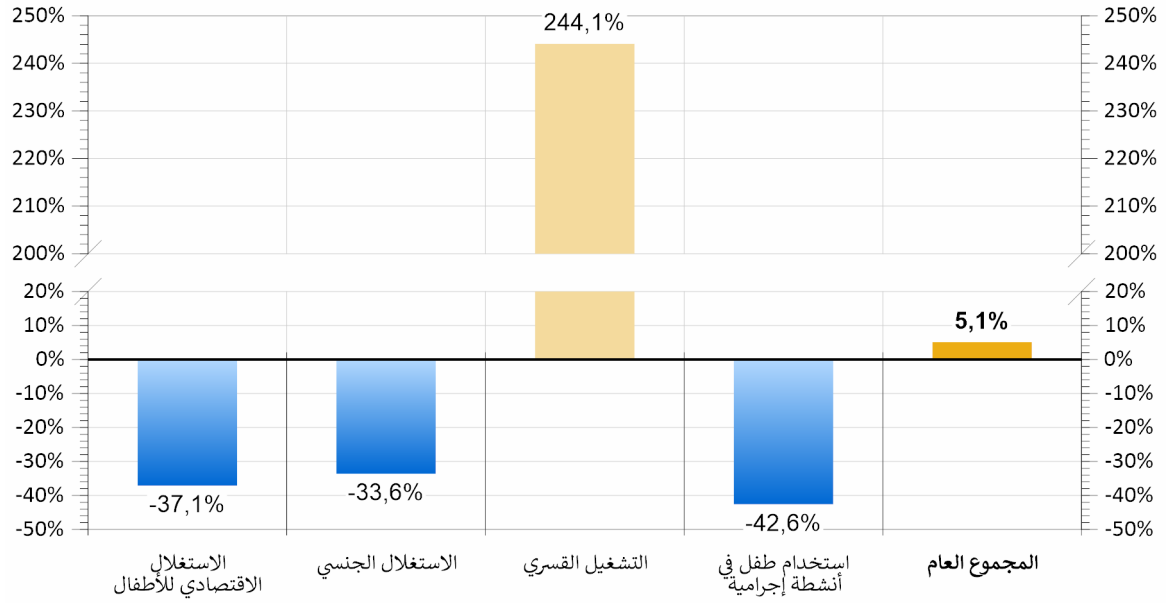

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

ويعود تراجع النسب التي تتعلق خاصة بالأطفال إلى أن الهيئة اعتبرت أن سنة 2018 هي سنة التركيز على إشكالية استغلال الأطفال خاصة في التسول، والعمل على مكافحته بالتنسيق مع جميع المتدخلين وخاصة مندوبي حماية الطفولة، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والمجتمع المدني.

أما تطور عدد الأشخاص ضحايا الاستغلال الاقتصادي في الأنشطة الهامشية، والتشغيل القسري، فإنه لا يعني بالضرورة تطور عدد الحالات، بل يعود أيضا إلى تطور حالات الاشعار، وتطور عدد حالات التحديد الذاتي من قبل الضحايا وكذلك وبالخصوص الى كفاءة أكبر وأداء أحسن وتغطية أفضل لنظام المعلومات الموجه لمعالجة البيانات منذ إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وارساء هياكلها وتفعيل شراكاتها.

3. نشاط الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018

استنادا إلى قانون منع بالأشخاص عدد 61 لسنة 2016، وعلى وجه الخصوص الفصول 44 و46 المتضمنة التنصيص على احداث الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتحديد مهامها والصلاحيات الموكلة إليها. وتفعيلا لدور الهيئة خاصة فيما يتعلق بحماية ودعم الضحايا والمتضررين من جرائم الاتجار بالأشخاص والتعهد بهم، تولى المشرع التوسيع في مهام الهيئة التي تمحورت حول الدعائم الأربعة " Les 4P " :

- منع كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال (**P**révention)
- مكافحة كل أشكال الاستغلال بالوقاية من الاتجار بالأشخاص وزجر مرتكبيه (**P**oursuite)
- حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم (**P**rotection)
- تعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص (**P**artenariat)

ويعرض التقرير نشاط الهيئة مبوبا حسب هذه الدعائم الأربعة.

1.3 الوقاية من الاتجار بالأشخاص

تمثل الوقاية من الاتجار بالأشخاص الباب الأول لمهام الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار ويحتوي بالأساس على المهام التالية:

- وضع استراتيجية وطنية والآليات الكفيلة بتنفيذها
- تنشيط البحوث والدراسات لتحديث التشريعات
- إحداث قاعدة بيانات (المعطيات والبيانات والإحصائيات)
- تعزيز قدرات مختلف المتدخلين
- نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الاتجار بالأشخاص
- اقتراح الآليات والإجراءات الكفيلة بالحد من الطلب

1.1.3 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص

بادرت الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص بدعم فني من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص للسنوات 2018-2023 وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 46 من القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والذي أسند لها كأول مهمة "وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته واقتراح الاليات الكفيلة بتنفيذها". وتم إعداد هذه الاستراتيجية الوطنية وفق مقاربة تشاركية بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وبقية الوزارات المعنية ومكونات المجتمع المدني الناشطة في المجال وقد تم على هذا الأساس:

- تنظيم ورشة استشارية لمختلف الوزارات المتداخلة في الفترة الممتدة بين 18 و20 سبتمبر 2017. وقد شارك في هذه التظاهرة حوالي 22 شخص باعتبار أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وممثلين عن الوزارات المعنية وممثلين عن مختلف مكونات المجتمع المدني (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، محامون بلا حدود، جمعية بيتي، جمعية أمل للأسرة والطفل).
- تنظيم استشارة مع مكونات المجتمع المدني حول الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وذلك يوم 15 ديسمبر 2017 وقد شارك في هذا اللقاء حوالي 31 ممثل عن المنظمات الدولية وغير الحكومية قاموا بتقديم ملاحظاتهم وتساؤلاتهم حول هذه الوثيقة. وقد تم إدراج مختلف هذه الملاحظات في المشروع الأولي للاستراتيجية.

كما تم عرض هذه الوثيقة على استشارة جميع الوزارات في الفترة الممتدة بين شهر فيفري وماي 2018 وتم الأخذ بعين الاعتبار مختلف الملاحظات والمقترحات التي تم تقديمها وذلك في النسخة الحالية التي تمت المصادقة عليها بتاريخ 06 جوان 2018.

وتبعا لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تم وضع خطة عمل لتنزيل محاور الاستراتيجية للفترة الممتدة بين 2017-2019.

وتهدف هذه الاستراتيجية الى وضع مقاربة شاملة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال تنسيق جميع الجهود بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والدولي في مجال تطبيق اجراءات الحماية وآليات المساعدة للضحايا بالإضافة إلى إرساء قاعدة بيانات وإحصائيات حول الاتجار بالأشخاص بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة للهيئة الوطنية فضلا عن تنمية قدرات كافة المتدخلين.

وانسجاما مع ما تضمنته المعاهدات الدولية والقانون عدد61 لسنة 2016، ركزت الاستراتيجية الوطنية على المحاور الأربعة المتعارف عليها وهي على التوالي:

- **الوقاية:** وتضمن المحور الاستراتيجي الأول المتعلق بالوقاية تصورا لآليات تنفيذ الأهداف الاستراتيجية المتمثلة خاصة في رسم السياسات الشاملة لمنع الاتجار بالأشخاص من خلال حسن إنفاذ النصوص القانونية وملاءمة التشريعات وتقييم واقع الاتجار بالأشخاص والسعي نحو معالجة أسبابه الجذرية، هذا إضافة إلى نشر الوعي الاجتماعي بخطورة الظاهرة عن طريق التدابير الوقائية والحد من الطلب بالإضافة إلى تنشيط البحوث والدراسات المتعلقة بالمجال فضلا عن تعزيز التكوين وبناء القدرات
- **الحماية:** بالنسبة لمحور المتعلق بالحماية فقد تم التركيز فيه على اليات التعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص من خلال إصدار المبادئ التوجيهية في المجال بالإضافة إلى إرساء اليات مساعدة الضحايا على المستويات الصحية والاجتماعية والقانونية.
- **التتبع:** وخصص المحور الاستراتيجي الثالث، والمتعلق بالتتبعات، لكيفية ضمان نجاعة زجر جرائم الاتجار بالأشخاص من خلال تعزيز أجهزة إنفاذ القانون المتخصصة وضمان الاستخدام الجيد لطرق التحري الخاصة للكشف عن هذه الجرائم و تجريم الذوات المعنوية فضلا عن حماية حقوق الضحايا والشهود أثناء المرحلة القضائية.

- **الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي**: وفيما يتعلق بالمحور المخصص للشراكات فقد تم التركيز على كيفية تعزيز التعاون في المجال على المستوى الوطني بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بالإضافة إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي فضلا عن تركيز اليات دورية للتقييم والمتابعة.

وقد تم العمل على متابعة تنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة من خلال مجموعة من المؤشرات التي مكنت الهيئة من معرفة درجة تحقيقها لجملة الأهداف المرسومة.

الجدول 1: محاور وقياسات خطة عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 2017 - 2019

المحور الأول: التنسيق في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص
التدبير 1-1: موائمة الإطار التنظيمي: مع القانون رقم 61 - 2016
التدبير 1-2: التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص على المستويين الوطني والمحلي
التدبير 1-3: إجراء جرد لواقع الاتجار بالأشخاص في تونس
التدبير 1-4: إنشاء قاعدة بيانات إحصائية حول جرائم الاتجار بالأشخاص
التدبير 1-5: ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص
المحور 2: الحماية من جرائم الاتجار بالأشخاص
التدبير2-1: وضع استراتيجية وطنية للتحسيس وللإعلام لعامة الناس
التدبير 2-2: القيام بحملات التوعية والوقاية التي تستهدف عامة الناس قصد للحد من الطلب
التدبير 2-3: تدريب جميع المهنيين في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص
الإجراء 2-4: وضع منهجية للتعرف على الضحايا وتقييم المخاطر قبل توجيهها
المحور الثالث: حماية واستقبال ومرافقة ضحايا الاتجار بالأشخاص
قياس 3-1: - تحسين فرص حصول الضحايا على الحق في الإيواء والحق في الإقامة
التدبير 3-2: حماية الضحايا الذين لا يرغبون أو لا يمكنهم التعاون
التدبير 3-3: تعزيز حماية الضحايا
التدبير 3-4: إنشاء إيواء آمن للضحايا
التدبير3-5: تكييف التعهد الاجتماعي للضحايا
المحور الرابع: معاقبة الجناة
الإجراء 4-1: التشجيع على ملاحقة الجناة على أساس القانون عدد 61 - 2016
التدبير 4-2: إتقان واستخدام طرق التحري والتحقيق الخاصة كلما دعت الضرورة ذلك
التدبير 4-3: تشجيع النيابة العمومية على إجراء التحقيقات المالية
المحور الخامس: التعاون مع الدول الأطراف في البروتوكول والمنظمات الدولية
التدبير 5-1: تعزيز نهج متكامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مختلف المحافل الدولية
التدبير 5-2: تطوير وتنسيق التعاون التقني والعملي على المستوى الإقليمي والدولي
التدبير 5-3: تعزيز التعاون الجنائي الدولي المتبادل في مجال مكافحة الاتجار

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

2.1.3 التشريعات

1.2.1.3 ملاءمة التشريعات في مجال استغلال الأطفال

قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بإحداث لجنة تتكون من مختلف الوزارات والقطاعات المتداخلة وذلك للنظر في ملاءمة مختلف النصوص القانونية ذات العلاقة باستغلال الأطفال.

وتم إرساء هذه اللجنة باعتبار أنه تبين من خلال نشاط الهيئة والإشعارات التي تتعهد بها أن قرابة 75% من حالات الاتجار بالأشخاص تهم استغلال الأطفال وبصفة خاصة الاستغلال الاقتصادي للأطفال في التسول والعمالة المنزلية بالإضافة إلى أن الاطار القانوني المنظم لمكافحة استغلال الأطفال يشهد تضاربا من قانون الى آخر أو تداخلا في المفاهيم أو اختلافا في العقوبات مما خلق صعوبات على مستوى التدخل للحماية والتعهد أو على مستوى التكييف القانوني للجريمة.

وقد أثبت التعامل اليومي للهيئة مع ضحايا الاتجار بالأشخاص أن مقاربة مندوب حماية الطفولة مثلا تختلف عن التي تعتمدها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في مجال الاستغلال الجنسي للأطفال كما أن التكييف القانوني لاستغلال الفتيات في عمالة المنازل يختلف من منظور القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 الى منظور قانون العنف ضد المرأة الذي جعل من هذا الاستغلال جنحة.

واتفق أعضاء اللجنة على القيام بجرد أولي للنصوص القانونية التي يمكن أن تشمل مجال تدخل عمل اللجنة على غرار:

- مجلة الشغل.
- مجلة حماية الطفل.
- قانون منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.
- قانون مناهضة العنف ضد المرأة.
- قانون المخدرات.
- قانون مكافحة الإرهاب.
- المجلة الجزائية.
- مجال الجرائم السيبرنية.
- قانون حماية المعطيات الشخصية.
- القوانين المنظمة للعمل الفلاحي والبحري.
- القوانين المنظمة لعملة المنازل.
- القوانين التوجيهية للتربية والتعليم المدرسي والتكوين المهني والتعليم العالي.
- مجلة الأحوال الشخصية.

كما تم الاتفاق على تكوين فرق عمل مصغرة للتعمق في عملية الجرد حسب المجالات والنظر في مدى ملاءمة هذه القوانين لبعضها وذلك على النحو التالي:

الجدول 2: فرق العمل المنبثقة عن الجنة المخصصة للنظر في ملاءمة مختلف النصوص القانونية ذات العلاقة باستغلال الأطفال

الفرق	المجالات	أعضاء الفريق
عـ 1ـدد -	مجلة حماية الطفل وقانون العنف ضد المرأة ومجلة الأحوال الشخصية.	-ممثلة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار الس.
		مندوب حماية الطفولة بمنوبة
		- ممثلة مصالح حقوق الانسان والعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني
		ممثل وزارة شؤون الشباب والرياضة
عـ 2ـدد	القوانين المتعلقة بالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني.	- ممثلة وزارة التكوين المهني والتشغيل
		- ممثلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
		- ممثلة وزارة التربية.
عـ 3ـدد	المجلة الجزائية وقانون المخدرات ومكافحة الإرهاب والمعطيات الشخصية.	- ممثلة وزارة الداخلية
		- ممثل مركز الدراسات القانونية والقضائية
		- ممثلة رئاسة الحكومة وممثلة وزارة الشؤون الدينية.
		- الهيئة الوطنية
عـ 4ـدد	مجلة الشغل والقانون التوجيهي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.	- الهيئة الوطنية
		- ممثلة وزارة الشؤون الاجتماعية.
عـ 5ـدد	قطاع الصحة.	- ممثلة وزارة الصحة.

2.2.1.3 المساهمة في إعداد مشروع قانون حول المكاتب الخاصة للتوظيف بالخارج:

تبعا لتلقي الهيئة لجملة من الاشعارات المباشرة من طرف عدد هام من الضحايا المحتملات لجرائم اتجار بالأشخاص، وقيامها بالعديد من المداخلات عبر وسائل الاعلام بكل أصنافها للفت النظر لخطورة المكاتب الخاصة للتوظيف بالخارج التي تمارس بطريقة غير قانونية ودون الحصول على ترخيص، تمت دعوة الهيئة للاستماع إليها من قبل لجنة التونسيين بالخارج بمجلس نواب الشعب، وفي إطار التفاعل الإيجابي من قبل وزارة التشغيل والتكوين المهني التي تولت دعوة كل الوزارات المعنية والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لإعداد مشروع قانون بصفة تشاركية يهدف إلى مزيد تنظيم ومراقبة قطاع الوساطة في مجال التوظيف بالخارج .

وقد ركز مشروع القانون على:

- تشديد الرقابة على المؤسسات الخاصة لتفادي التجاوزات عبر احداث سلك تفقد له صفة الضابطة العدلية يتولى مراقبة نشاط المؤسسات ويعاين المخالفات التي تضبط في محاضر يقع رفعها إلى الوزير المكلف بالتشغيل الذي يحيلها بدوره إلى النيابة العمومية.
- تسليط عقوبات ردعية تتراوح بين الخطايا المالية والعقوبات البدنية الذين يمارسون نشاط التوظيف بالخارج بدون الحصول على ترخيص من وزارة التكوين المهني والتشغيل.
- تفعيل دور الوزارة في مجال غلق مقرات المؤسسات غير المرخص لها.

3.2.1.3 إعداد النصوص الترتيبية ذات العلاقة

إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بضبط تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وطرق سيرها: قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص منذ بداية شهر مارس 2018 بإعداد مشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وطرق سيرها وذلك تطبيقا للفصل 45 من على القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وقد تم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل وزارة المالية والمحكمة الإدارية غير أن هذا الأمر الحكومي لم يصدر إلى حين هذا التاريخ.

إعداد مشروع أمر حكومي يضبط شروط وطرق التكفل بضحايا الاتجار بالأشخاص والمتعلق بمجانية العلاج: تبعا للفصل 59 من القانون الأساسي عـ61ـدد لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته فإن الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تعمل" بالتنسيق مع المصالح والهياكل المعنية على توفير لمساعدة الطبية اللازمة لضمان التعافي الجسدي والنفساني للضحايا الذين هم في حاجة لذلك. ويتمتع الضحايا عند الاقتضاء بمجانية العلاج والتداوي بالهياكل الصحية العمومية. وتضبط شروط وطرق التكفل بمصاريف علاج الضحايا بأمر حكومي".

وفي هذا الإطار فقد تم إحداث فريق عمل صلب الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص يتكون من ممثلين عن كل من ديوان رئيس الحكومة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية لإعداد مشروع أمر حكومي يضبط شروط وطرق التكفل بمصاريف علاج ضحايا الاتجار بالأشخاص واتفق فريق العمل، بعد مبادرة من وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة، على اعتماد بطاقة توجيه كآلية للتكفل بالعلاج عوضا عن بطاقة العلاج، يتم تسليمها حصريا من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للضحية المحتملة التي تم التعرف عليها وتخول لضحايا الاتجار بالأشخاص مجانية العلاج.

إبداء الرأي في تنقيح الأمر الحكومي عدد الأمر الحكومي عدد 1061 المؤرخ في 26 سبتمبر 2017 المتعلق بضبط المعاليم القنصلية بالنسبة للأجانب الّذين تجاوزوا مدة الإقامة بالتراب التونسي: في إطار إضفاء مزيد الشفافية وتسهيل الإجراءات الإدارية عند الإعفاء من المعاليم القنصلية بالنسبة للمهاجرين ضحايا الاتجار بالبشر تم إبداء الرأي بالإيجاب في إطار تنقيح الأمر الحكومي عدد الأمر الحكومي عدد 1061 المؤرخ في 26 سبتمبر 2017.

3.1.3 التدريب والتكوين

يحتل باب التدريب والتكوين مكانا محوريا في مهام واعمال الهيئة الوطنية نظرا لأهميته في حسن تطبيق القانون عدد61 لسنة 2016، ولأهميته في مكافحة الإتجار بالأشخاص.

ويعرض التقرير اهم ما قامت به الهيئة في مجال التدريب والتكوين بدعم من المنظمات الدولية أو بالتعاون والتنسيق مع بعض الوزارات المعنية، خلال سنة 2018.

1.3.1.3 تكوين قوات الأمن الداخلي

تم دعم قدرات قوات الأمن الداخلي في مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص عبر إعداد دورات تكوينية و أيام دراسية ومحاضرات و مذكرات وأدوات ودعائم بيداغوجية.

- الدورات التكوينية:

- المشاركة في 4 دورات تكوين مكونين في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "ONUDC" والإدارة العامة للتكوين شملت عدد 25 إطار أمني من مأموري الضابطة العدلية شرطة وحرس وطنيين، انتهت باختيار عدد 8 مكونين وطنيين في المجال.
- تأمين 4 دورات تكوينية على المستوى الجهوي (طبرقة، سوسة، توزر وجربة) لفائدة 104 إطار أمني من مأموري الضابطة العدلية (شرطة وحرس وطنيين) في مجال مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ONUDC.

- الأيام الدراسية والمداخلات والمحاضرات:

- تأمين مداخلات حول مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص لفائدة مندوبي حماية الطفولة وأعوان الديوانة بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمنظمة الدولية للهجرة ال OIM.
- تأمين مداخلات لفائدة 100 عون وإطار بمدارس الأمن الوطني في مجال دعم قدراتهم في مجال مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص (في إطار برامج التكوين المستمر لقوات الأمن الداخلي).
- تأمين مداخلة لفائدة الأطباء الشرعيين بكلية الطب بتونس ولفائدة أساتذة وطلبة جامعيين بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس حول مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص.
- تأمين محاضرة لفائدة إطارات سامية بالمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي.

- المذكرات والدراسات:

- تأطير عدد 2 إطارات سامية في إعداد مذكرة ختم الدروس حول جرائم الإتجار بالأطفال وجرائم الإتجار بالأشخاص بالمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي.

- الأدوات والدعائم البيداغوجية:

- دليل التكوين: تم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إعداد دليل التكوين في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص الذي يضم الحقيبة البيداغوجية للمكوّن التي تحتوي على دليل المكوّن، بطاقة سير الحصة التكوينية، الدعائم البيداغوجية، وثائق المتكوّن وعرض "Power Point".
- دليل الإجراءات العدلية: تم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إعداد دليل الإجراءات العدلية في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص ويمكّن هذا الدليل من حذق إجراءات البحث في هذا الصنف من الجرائم والتحري وجمع الأدلة الجنائية وحذق طرق التحري الخاصة لملاحقة الجناة ويحتوي على المحاور التالية:

مبادئ التعامل مع ضحايا الإتجار بالأشخاص.
الإطار القانوني الدولي والوطني لمكافحة الإتجار بالأشخاص.
أركان جريمة الإتجار بالأشخاص.
إجراءات الحماية وآليات المساعدة.
الجرائم المرتبطة.
إجراءات البحث في جرائم الإتجار بالأشخاص.
فنيات البحث في جرائم الإتجار بالأشخاص.
التنسيق والتعاون والشراكة.

- المشاركة في دور الفريق خبراء الإنتربول في مجال مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي ضد الأطفال عبر الأنترنات في الفترة 26-29 نوفمبر 2018.

2.3.1.3 تكوين الإطارات الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الاجتماعية:

وفي إطار ضبط برامج التكوين ودعم قدرات المتدخلين الاجتماعيين بحسب مجال ونوع التدخل في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص، تمّ للغرض:

- إعداد برامج تكوين لكافة المتدخلين الحكوميين وخاصة الإخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين حول كيفية التعرّف على ضحايا الإتجار بالأشخاص والإشعار بهم طبق الإجراءات المعمول بها،
- تنظيم حلقات تكوينية في إطار برنامج التعاون مع جمعية محامون بلا حدود وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسانيين خلال شهر ماي 2018 حول "آليات التعرّف على ضحايا الإتجار بالأشخاص وتقنيات الإنصات"،
- تنظيم ورشات ودورات تكوينية شملت كافة العاملين بمراكز الرعاية الاجتماعية (مركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس)، بالإضافة إلى عدد من إطارات أقسام النهوض الاجتماعي خلال موفي شهر ديسمبر 2017 حول القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته،
- مشاركة إطارات الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الاجتماعية في الملتقى الجهوي الأول حول "مكافحة الإتجار بالأشخاص في تونس" خلال شهر نوفمبر 2018،
- مشاركة الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة خلال سنة 2018 في دورات تدريبية في إطار بناء قدرات العاملين في هياكل تفقدية الشغل في مجال الاتجار بالأشخاص وذلك خلال شهر جانفي 2018 في دورة تدريبية لتدريب المدربين التي ينظمها كل من مجلس أوروبا لفائدة متفقدي الشغل، وذلك خلال شهر أكتوبر 2018 لفائدة 26 متفقد شغل "نقاط اتصال" ((points focaux لمكافحة عمل الأطفال حول تطبيق القانون الأساسي 61 لسنة 2016 المتعلّق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- إعداد دليل منهجي لفائدة متفقدي الشغل لمراقبة ومتابعة عمل الأطفال حيث سيخصص جزء من هذا الدليل لمكافحة الاتجار بالأشخاص خاصة بالنسبة لحالات العمل القسري.

3.3.1.3 تكوين الأساتذة الجامعيين

تم في إطار دعم قدرات الأساتذة الجامعيين، مشاركة 5 أساتذة جامعيين في دورة تدريبية حول منع الاتجار بالبشر خلال شهر فيفري 2018 وذلك بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومجلس أوروبا.

وفي نفس الإطار، ساهمت الهيئة في تنشيط عدة ملتقيات في الجامعات التونسية على غرار: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجندوبة، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس وكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. ويتم الإعداد حاليا لتنظيم ملتقى من طرف المعهد العالي للدراسات القانونية بقابس حول الجسد في القانون التونسي بين القيد والحرية.

كما تم إدراج مادة منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في برامج التدريس على مستوى ماجستير حقوق الإنسان والقانون الإنساني وماجستير القانون الجزائي والعلوم الجنائية بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس.

وفي نفس السياق، تولت بعض الكليات تعديل برامجها في مادة حقوق الإنسان لإدراج مادة منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص على غرار المعهد العالي للدراسات القانونية بقابس.

4.3.1.3 تكوين الإطارات الراجعة بالنظر لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

شارك خمس وعشرون مندوب حماية الطفولة بالدورة التكوينية للمكونين في مجال الإتجار بالأشخاص التي تم تنظيمها من طرف الهيئة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة من 25 إلى 29 سبتمبر 2017 بمجموع 35 ساعة تكوين.

وتبعا لهذه الدورة التكوينية لفائدة المكونين في مجال الاتجار بالأشخاص التزم جميع المشاركين بتأمين على الأقل دورة تكوينية لفائدة المتدخلين بالجهات حول الاتجار بالأشخاص.

وقد نظم مندوبو حماية الطفولة الذين شاركوا في هذه الدورة، خلال سنة 2018 دورات تكوينية لفائدة المتدخلين على المستوى الجهوي (ولايات: صفاقس وبنزرت وباجة والمهدية وسوسة)

كما انتفع 41 مندوب حماية الطفولة ممثلين عن مختلف الولايات أيام 24و25 و26 و27 سبتمبر 2018 بدورة تكوينية حول القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 حول الاتجار بالأشخاص ومكافحته التي نظمتها كل من الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمنظمة الدولية للهجرة.

كما وقع تنظيم دورة تكوينية لفائدة مجموعة من الإطارات العاملين بالمصالح المركزية للوزارة ورؤساء مصالح كبار السن بالمندوبيات الجهوية بالتنسيق بين وزارة المرأة والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حول القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 حول الاتجار بالأشخاص ومكافحته والتعريف بدور الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال يومي 13 و14 ديسمبر 2018.

ونظمت كذلك دورة تكوينية لفائدة مجموعة من الإطارات العاملين بالمصالح المركزية للوزارة ومندوبي حماية الطفولة والمندوبين الجهويين ورؤساء المصالح بالمندوبيات الجهوية حول القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 حول الاتجار بالأشخاص ومكافحته والتعريف بدور الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال يومي 21 و22 ديسمبر 2018

وتم خلال شهر ديسمبر 2018 بالتنسيق بين وزارة المرأة والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تنظيم دورة تكوينية حول موضوع "كبار السن في وضعيات التهديد: بين المعلن والمخفي" والتي تناولت الإشكاليات المتعلقة بالاتجار بكبار السن بالإضافة الى تنظيم دورة تكوينية لفائدة إطارات الوزارة العاملين على المستويين المركزي والجهوي حول قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومهام ومشمولات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

5.3.1.3 تكوين الإطارات الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الدينية

لقد أعدت وزارة الشؤون الدينية مشروعا لتكوين مكونين من الوعاظ والأئمة الخطباء في مجال حقوق الإنسان وستتناول هذه الدورات بالدرس (قانون مناهضة العنف ضد المرأة- قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وقانون الإرهاب).

6.3.1.3 تكوين الإطارات الراجعة بالنظر لوزارة الصحة:

يلخص الجدول التالي الأنشطة التكوينية المنظمة مع ولفائدة هياكل وزارة الصحة خلال سنة 2018

الجدول 3: الأنشطة التكوينية المنظمة مع ولفائدة هياكل وزارة الصحة

المنظمين والشركاء	الشرائح المستهدفة	المكان	التاريخ
كلية الطب الشرعي و الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	الإطار العامل	خدمة الطب الشرعي بسوسة	16/2/2018
المعهد التونسي لإعادة التأهيل نبراس والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	الأخصائيين النفسيين	والمعهد التونسي لإعادة التأهيل **نبراس**	09/03/2018
وزارة الصحة والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	الإطار الطبي وشبه الطبي بقسم الاستعجالي	قسم الاستعجالي بمستشفى الرابطة	20/4/2018
وزارة الصحة والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	الإطار الطبي وشبه الطبي بقسم الاستعجالي	قسم الاستعجالي بمستشفى شارل نيكول	21/09/2018
كلية الطب الشرعي الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص محامون بلا حدود	أطباء، الطب الشرعي	كلية الطب بتونس	27/10/2018

7.3.1.3 الدورات التدريبية بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة

نظمت المنظمة الدولية للهجرة في تونس بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 عدة أنشطة تكوينية:

- 10 حلقات عمل تدريبية حول محتويات القانون الأساسي رقم 61-2016 بشأن منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص حيث تم تنظيم 10 دورات تدريبية في مختلف المناطق التونسية استفاد منها 1073 مشاركا من مختلف المناطق.

- تم تدريب 441 مشتركا على القانون الأساسي 61-2016 بشأن منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، خلال 10 دورات حول منع جرائم الاتجار بالأشخاص ومكافحته شاركت في تنظيمها المنظمة الدولية للهجرة والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- 632 مشاركاً آخرين تم تحسيسهم وتدريبهم حول مخاطر جرائم الاتجار بالأشخاص في 19 لقاء متصل بالتدريب المستمر وبناء القدرات لفائدة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة.

ويبين الجدول التالي محتوى و الأطراف المشاركة في 29 نشاط تكويني وقع تنظيمه خلال 2018:

الجدول 4: الأنشطة التكوينية المنظمة بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة في تونس

رقم	التاريخ	محتوى النشاط	المكان	الأطراف المشاركة	عدد المشاركين
1	4 مارس 2018	ورشة عمل حول التعرف والتعهد بضحايا الاتجار بالأشخاص في إطار تدفق الهجرة المختلطة	جرجيس	-المفوضية السامية لشؤون اللاجئين -الصليب الأحمر التونسي - ديوان الاسرة والعمران البشري - الهلال الأحمر التونسي المعهد العربي لحقوق الانسان - مندوبي حماية الطفولة	18
2	12 افريل 2018	ورشة عمل حول الوقاية ومكافحة الاتجار بالأشخاص	بنزرت	ـ وزارة المرأة والاسرة والطفولة والمسنين ـ وزارة الصحة - الهيئة الوطنية لمكافحة لاتجار بالأشخاص - مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس - وزارة الشؤون الاجتماعية	24
3	10-12 افريل 2018	تكوين للصحفيين حول تعامل وسائل الاعلام مع الهجرة	صفاقس	-المركز الافريقي لتطوير الصحفيين والاعلاميين - مكتب المنظمة الدولية للهجرة	20
4	16 افريل 2018	دورة تحسيسية وإعلامية لفائدة المهاجرين	تونس	-مكتب المنظمة الدولية للهجرة	15
5	19و20 أفريل 2018	ندوة حول حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص	جندوبة	-المركز الافريقي لتطوير الصحفيين والاعلاميين -مكتب المنظمة الدولية للهجرة - الهيئة الوطنية لمكافحة لاتجار بالأشخاص	191
6	24و25 افريل 2018	يوم تحسيسي حول الصحة النفسية والرفاه النفسي والاجتماعي للمهاجرين بتونس	تونس	-ديوان الاسرة والعمران البشري -مكتب المنظمة الدولية للهجرة - وزارة الصحة	20
7	3 ماي 2018	يوم دراسي حول الاتجار بالأشخاص	Université centrale-Tunis	-جامعيين - الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص -مكتب المنظمة الدولية للهجرة	30
8	13 ماي 2018	يوم توعوي للمهاجرين بتونس	تونس	-مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس - منظمات غير حكومية	100
9	16 ماي 2018	عرض دراسة حول الهجرة غير النظامية إعداد 0	تونس	-مكتب المنظمة الدولية للهجرة -المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية	50

رقم	التاريخ	محتوى النشاط	المكان	الأطراف المشاركة	عدد المشاركين
10	4 إلى 6 جوان 2018	تكوين حول الاتجار بالأشخاص - فرنسا	مدينة بوردو الفرنسية	-الحكومة الفرنسية -المجتمع المدني بفرنسا	30
11	28 جوان 2018	يوم تكويني حول الوقاية من الاتجار بالأشخاص	باجة	-وزارة المرأة والاسرة والطفولة والمسنين - الهيئة الوطنية لمكافحة لاتجار بالأشخاص -وزارة الشؤون الاجتماعية -اعلاميين -مجتمع مدني -مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس	41
12	3-5 جويلية 2018	تكوين للصحفيين حول التعامل الإعلامي مع الهجرة	سوسة	- الهيئة الوطنية لمكافحة لاتجار بالأشخاص - مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس	20
13	9 جويلية 2018	محاضرة جهوية حول الاتجار بالأطفال	تونس	مرصد حقوق الطفل -الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص -مجتمع مدني -مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس - خبراء جهويين	150
14	16 جويلية 2018	تكوين حول إدارة حقوق الانسان وإدارة الحدود	مطار المنستير	-مكتب المنظمة الدولية للهجرة -المفوضية السامية لحقوق الانسان -المفوضية السامية لشؤون اللاجئين -وزارة الداخلية	6
15	16 جويلية 2018	استماع/سماع Lorena Lando بلجنة التونسيين بالخارج بمجلس نواب الشعب	تونس	لجنة التونسيين بالخارج بمجلس نواب الشعب	15
16	17-20 جويلية 2018	تكوين حول إدارة حقوق الانسان وإدارة الحدود	مدرسة الأمن بسوسة	-مكتب المنظمة الدولية للهجرة -المفوضية السامية لحقوق الانسان -المفوضية السامية لشؤون اللاجئين -وزارة الداخلية	25
17	22و23 جويلية 2018	تكوين حول إدارة حقوق الانسان وإدارة الحدود	المنستير	-مكتب المنظمة الدولية للهجرة -الهلال الأحمر التونسي	50
18	27 اوت 2018	تكوين حول إدارة حقوق الانسان وإدارة الحدود	مطار جربة-جرجيس	مكتب المنظمة الدولية للهجرة -المفوضية السامية لحقوق الانسان -المفوضية السامية لشؤون اللاجئين -وزارة الداخلية	6
19	من 29 اوت إلى 1 سبتمبر 2018	تكوين حول إدارة حقوق الانسان وإدارة الحدود	مدرسة صلامبو	مكتب المنظمة الدولية للهجرة -المفوضية السامية لحقوق الانسان -المفوضية السامية لشؤون اللاجئين -وزارة الداخلية	6
20	3 سبتمبر 2018	تكوين حول إدارة حقوق الانسان وإدارة الحدود	مطار صفاقس	مكتب المنظمة الدولية للهجرة -المفوضية السامية لحقوق الانسان -المفوضية السامية لشؤون اللاجئين -وزارة الداخلية	4

رقم	التاريخ	محتوى النشاط	المكان	الأطراف المشاركة	عدد المشاركين
21	7-4 سبتمبر 2018	تكوين حول إدارة حقوق الانسان وإدارة الحدود	مدرسة الامن الوطني بالشبيكة	مكتب المنظمة الدولية للهجرة -المفوضية السامية لحقوق الانسان -المفوضية السامية لشؤون اللاجئين -وزارة الداخلية	21
22	25-24 سبتمبر 2018	ورشة تكوين حول القانون الأساسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص	الحمامات	-وزارة المرأة والطفولة والمسنين : مندوبي حماية الطفولة - الهيئة الوطنية لمكافحة لاتجار بالأشخاص	18
23	27-26 سبتمبر 2018	ورشة تكوين حول القانون الأساسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص	الحمامات	-وزارة المرأة والطفولة والمسنين: مندوبي حماية الطفولة - الهيئة الوطنية لمكافحة لاتجار بالأشخاص	22
24	11 أكتوبر 2018	يوم تكويني حول الوقاية من الاتجار بالأشخاص	المهدية	-الوزارات	42
25	23-22 أكتوبر 2018	تكوين حول القانوني الأساسي عدد61 لسنة 2016 حول مكافحة الاتجار بالأشخاص	تونس	-وزارة الشؤون الاجتماعية : متفقدو الشغل	26
26	8 نوفمبر 2018	يوم تكويني حول الوقاية ومكافحة الاتجار بالأشخاص	سوسة	الوزارات	39
27	15 نوفمبر 2018	ورشة عمل حول الوصول للعدالة، الاتجار بالأشخاص وحماية الأطفال والنساء المهاجرات	تونس	-مكتب المنظمة الدولية للهجرة بتونس -وزارة العدل -عمادة المحامين - الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص - وزارة المرأة والطفولة وكبار السن	15
28	6-5 ديسمبر 2018	تكوين حول القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص	جربة	-شرطة الحدود والديوانة بمطارات صفاقس وجربة وتوزر	21
29	8-7 ديسمبر 2018	أيام دراسية حول الاتجار بالمرأة والأطفال بتونس	تونس	-الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص -جامعة العلوم القانونية بتونس -هانس سايدل (Hanss Seidel) بالمغرب	30
المجموع					**1073**

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة في تونس

8.3.1.3 تكوين القضاة و تأطير الملحقين القضائيين

قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بإرساء ممارسة فضلى تتعلق بتكوين قضاة المرجع. حيث وبالنظر لصعوبة تكوين كل القضاة في ظرف وجيز، وحرصا من الهيئة على توفير أرضية تسمح بحسن تطبيق القانون وكذلك تغطية كل ولايات الجمهورية بقضاة مكونين في مجال منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، حتى يكونوا مرجعا لزملائهم بتلك الجهات وكذلك مرجعا لكل من يحتاج لمختص في مجال الاتجار بالأشخاص ليستنير برأيه، وكذلك بهدف انشاء نقاط اتصال وتنسيق مع الهيئة، تولت الهيئة بالتعاون وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الفترة من 26

فيفري إلى 1 مارس 2018 ، تكوين 28 مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق بعدد 14 ولاية، على أن يتم تكوين قضاة المرجع ببقية الولايات في شهر فيفري 2019.

وقد تم اختيار الولايات التي تم استكمال تكوين قضاة المرجع بها، على أساس أكثر الولايات المعنية بهذا النوع من الجرائم، وموفى شهر فيفري 2019 يكون بكل ولاية من الجمهورية عدد2 قضاة مرجع.

الجدول 5: قائمة المحاكم والولايات التي تم بها تكوين قضاة مرجع

المحكمة	قضاة مرجع
المحكمة الابتدائية جندوبة	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية زغوان	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية صفاقس	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية سوسة	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية بنزرت	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية نابل	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية منستير	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية تونس	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية قرمبالية	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية منوبة	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية أريانة	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية تونس 2	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية الكاف	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق
المحكمة الابتدائية القصرين	مساعد وكيل جمهورية وقاض تحقيق

كما نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيفري 2018 دورة تدريبية لمدة يوم واحد للقضاة في التكوين المستمر بالشراكة مع المعهد الأعلى للقضاء، شارك فيه عدد 170 قاضيا استنادا إلى دليل تدريبي للقضاة التونسيين وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الاتجار بالأشخاص بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمعهد الأعلى للقضاء.

وفي إطار دعمه لإدارة المعهد الأعلى للقضاء، ساهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا في تدريب 50 من الملحقين القضائيين بتاريخ 14 مارس 2018 حول القانون عدد 61 لسنة 2016 .

وفيما لتعلق بتأطير الملحقين القضائيين، قدمت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص مساعدات للطلبة في انجاز اطروحات تخرج وتوفير المراجع والمحامل الالكترونية.

كما برمجة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص سلسلة من امسيات نقاش بالمبيتات الجامعية للتحسيس حول جرائم الاتجار بالأشخاص والقانون عدد 61 لسنة 2016

وتم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات إعداد دليل إجراءات لفائدة القضاة لتمكينهم من الاليات القانونية والعملية للتعهد بضحايا الاتجار بالأشخاص وتفعيل القانون عدد 61 لسنة 2016، وتعمل الهيئة حاليا على الإشراف على انجاز دليل إجراءات ثان لفائدة قوات الأمن الداخلي سيتمكن من خلاله المتدخلون من الاطلاع على المبادئ التوجيهية والإجراءات التي تمكنهم من التعرف وتحديد الضحايا المحتملين .

ونظرا لانعدام موارد الهيئة فإن القيام بإنجاز مثل هذه الأدلة يتطلب دعما ماليا هاما تسعى الهيئة للحصول عليه من خلال تحمل الشركاء الدوليين نفقات صياغة وطباعة هذه الوثائق الهامة وتبقى مسألة الميزانية الذاتية للهيئة تشكل عائقا أمام إنجاز عدة أعمال.

9.3.1.3 تنمية قدرات أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص و تبادل الخبرات

قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 بالعديد من الأنشطة الموجهة نحو تنمية قدرات أعضاء الهيئة والمساهمة في تبادل الخبرات.

- في مجال تنمية قدرات أعضاء الهيئة:
  - تم تنظيم 24 جانفي 2018 حضور ورشة تكوين المكونين في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص بإشراف المجلس الأوروبي ووزارة العدل والهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص حول إجراءات التتبع من خلال التعرف على العناصر المكونة للجريمة، معرفة الضحايا وشبكات الإتجار (التعرف على الفقه القضاء البلجيكي).
  - المشاركة بتاريخ 2 أكتوبر 2018 : حضور فعاليات الندوة التي نظمتها وزارة التكوين المهني والتشغيل حول الهجرة ومشروع القانون المتعلق بالمؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج.
- في مجال تبادل الخبرات والزيارات:
  - المشاركة في ندوة نظمها البرنامج الأورومتوسطي حول الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بلبنان من 17 إلى 19 أفريل 2018.
  - المشاركة في دورة تدريبية حول مكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بالأردن من 24 إلى 2018/06/26.
  - حضور زيارة دراسية بهولندا من 23 إلى 2018/07/26 في إطار تبادل التجارب والخبرات في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص رفقة أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص.
  - المشاركة في الملتقى الدولي لمكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بنيجيريا خلال شهر سبتمبر 2018.
  - المشاركة في الدورة الرابعة لشبكة تكوين قوات الأمن بالسعودية حول الممارسات الدولية الجيدة في علاقة بالتكوين في مجال التحقيق في جرائم الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من 6 إلى 2018/11/8 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
  - المشاركة في ورشة عمل دولية حول مكافحة الإتجار بالأشخاص بالنمسا يوم 2018/11/21.

4.1.3 الحملات التحسيسية والتغطية الإعلامية

أن نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الاتجار بالأشخاص عن طريق الحملات التحسيسية، يعد من مهام الهيئة الأساسية حسب ما نص عليه الفصل 46 من القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

وقد سعت الهيئة إلى أن تكون تونس أول بلد عربي بالتوازي مع دولة عربية أخرى، والتاسعة عشر دوليا التي تنضم لحملة "القلب الأزرق" لمكافحة الاتجار بالبشر وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر الموافق للثلاثين من شهر جويلية من كل سنة. وتهدف حملة القلب الأزرق، إلى مناهضة الاتجار بالبشر ورفع درجة الوعي وتشجيع الأفراد على مكافحته.

ومن جهة ثانية، وإيمانا من الهيئة بالدور الهام للمنظمات الوطنية والدولية ولوسائل الاعلام في مكافحة الظواهر الاجرامية عبر التوعية والتحسيس، فقد سعت إلى الانخراط في كل الأعمال التحسيسية والتوعوية وتشجيعها.

1.4.1.3 انضمام تونس إلى حملة القلب الأزرق

بمناسبة إحياء اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر الموافق للثلاثين من شهر جويلية من كل سنة، نظمت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ندوة دولية بتاريخ 30 جويلية 2018 ، خصصت للإعلان عن انضمام تونس لحملة "القلب الأزرق " لمكافحة الاتجار بالبشر، افتتحها وزير العدل وحضرها المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة بتونس وممثلة المنظمة الدولية للهجرة بتونس وممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعدد من السفراء و ممثلي البعثات الديبلوماسية بتونس و المنظمات الوطنية والدولية ومكونات المجتمع المدني.

وقد أكد المتدخلون بالمناسبة على أهمية انخراط تونس في المجهود الدولي للتصدي لجريمة الاتجار بالأشخاص والمشاركة في المبادرات التي يتم إطلاقها على صعيد إقليمي ودولي بما من شأنه أن يعزز من فرص التوقي من هذه الجريمة اللاإنسانية والتضييق على مرتكبيها، إلى جانب تعزيز مسارات التنسيق بين الهيئات والدول لإضفاء نجاعة أكبر على ما يبذل من جهود ويتخذ من إجراءات في الغرض.

وتم التذكير بما اتخذته البلاد التونسية من مبادرات وإجراءات لتأكيد الالتزام بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر والتصدي لها من خلال المصادقة على الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات المكرسة لحقوق الإنسان والكافلة لحرمته الجسدية وإصدار " القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 مؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته "، وإحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي شرعت في أداء مهامها بالتعاون مع مختلف الأطراف المتداخلة وطنيا ودوليا.

كما تم الإعلان عن البدء في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي تهدف إلى إرساء مقاربة شمولية في التعاطي مع ظاهرة الإتجار بالأشخاص من خلال تنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين على المستويين الوطني والدولي وإيجاد الآليات المناسبة لجمع البيانات والمعطيات

والإحصائيات المتعلقة بالإتجار بالأشخاص لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة للهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص ومنها تنسيق الجهود في مجال تطبيق اجراءات الحماية وآليات المساعدة للضحايا. كما كرست الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص المجالات الاستراتيجية الأربعة المتفق عليها دوليا وهي: الوقاية والحماية والتتبعات والتعاون وبناء الشراكات وطنيا وإقليميا ودوليا.

2.4.1.3 أهم الاعمال التحسيسية المنجزة بالشراكة مع المنظمات الوطنية والدولية

لقد عملت الهيئة على دعم ومساندة كل الحملات التحسيسية والتوعوية سواء التي قام بها المجتمع المدني، أو المنظمات الدولية والتي استهدفت عدة شرائح من المجتمع، وسوف يتم التعرض لها بأكثر تفصيلا في الجزء المتعلق بالشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي[1].

3.4.1.3 الاعمال التحسيسية عبر وسائل الاعلام والتغطية الإعلامية لعمل الهيئة

كان للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص العديد من التدخلات في وسائل الإعلام، الهدف منها إما التوضيح أو الرد على معلومات واردة أو تقديم معطيات تتعلق بالاتجار بالأشخاص خلال الملتقيات، في إطار جهودها للتعريف بعمل الهيئة والتحسيس بخطورة هذه الجريمة وتقديم إحصائيات مفصلة.

و كما هو معلوم، فان الهيئة بدأ عملها يتعزز و يبرز منذ تركيز مقر لها في 23 جانفي 2018، ذكرى إلغاء العبودية في تونس 23 جانفي 1846. و قد حضر حفل افتتاح المقر السيد وزير العدل السابق غازي الجريبي.23 جانفي 2018، هذا التاريخ مكن الهيئة من التعريف بأنشطتها و عملها و استقبال الصحفيين ووسائل الإعلام الذين واكبوا بكثافة حدث الافتتاح (الصحافة المكتوبة، الالكترونية، المرئية، المسموعة). وتم خلال عملية الافتتاح تقديم تصريحات من السيد الوزير تتعلق بأهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة في دعم منظومة حقوق الإنسان الشاملة في تونس، و دورها في الإحاطة بالفئات الهشة من الأطفال و النساء الذين يتم استغلال وضعياتهم الاجتماعية في هذه الجريمة، مشددا على ضرورة التركيز على التعاون الدولي في مجابهة هذه الجريمة العابرة للقارات.

كما قدمت رئيسة الهيئة السيدة روضة العبيدي خلال نفس الحدث تصريحات إعلامية بخصوص أهمية إحداث هذا المقر في تيسير أداء مهام الهيئة خاصة فيما يتعلق بالشكاوي و استقبال الضحايا وحسن الإنصات إليهم وتوجيههم والإحاطة بهم. وتمثلت أهمية هذا الحدث إعلاميا في إعلان السيدة رئيسة الهيئة عن رقم أخضر موضوع على ذمة العموم 80104748 للإبلاغ عن التجاوزات والانتهاكات المدرجة في سياق الاتجار بالأشخاص، والذي مكن من تسهيل جهود التبليغ عن حالات الاتجار.

وادرج بالملحق رقم 3 أهم تدخلات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في وسائل الاعلام.

[1] انظر لاحقا الجزء 2.3 : الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي

4.4.1.3 توقيع اتفاقيتين في مجال الإعلام

اتفاقية مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

في 21 ديسمبر 2018 وقعت كل من الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين اتفاقية شراكة وتعاون. وتندرج هذه الاتفاقية في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص 2018-2023، وتعريف دور الهيئة لدى وسائل الإعلام.

ومن بنودها دعم قدرات ومهارات الصحفيين من خلال تنظيم الدورات التدريبية وصقل مهاراتهم من خلال تنظيم الأنشطة والتظاهرات المشتركة بين النقابة والهيئة.

كما تشجع هذه الاتفاقية الصحفيين على الاهتمام بقضايا الاتجار بالأشخاص، عبر منحهم جائزة سنوية مشتركة لأفضل عمل صحفي سمعي بصري يخص مكافحة الإتجار بالبشر، اضافة إلى إحداث جائزة الإبداع الصحفي المتكونة من الآتي:

- أفضل برنامج إذاعي
- أفضل برنامج تلفزي
- أفضل مقال صحفي
- أفضل تحقيق استقصائي
- أفضل كتاب نشر في السنة من تأليف صحفي

اتفاقية مع معهد الصحافة وعلوم الإخبار بمنوبة

في 28 ديسمبر 2018 وقعت كل من الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص ومعهد الصحافة وعلوم الإخبار بمنوبة اتفاقية شراكة. وتندرج هذه الاتفاقية في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص 2018-2023، وفي إطار سعي معهد الصحافة وعلوم الإخبار الانفتاح على محيطه وتفاعله الإيجابي مع القضايا الوطنية والكونية الراهنة، خاصة المتعلقة منها بالحقوق الإنسانية. ومن بنودها تنظيم حملات تحسيسية للتعريف بأشكال الإتجار بالأشخاص، وبآليات حماية الضحايا والعقوبات المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016، وتنظيم دورات تكوينية للطلبة في تنفيذ قانون مكافحة الإتجار بالأشخاص.

كما يتعهد المعهد بإدراج محور الإتجار بالأشخاص ضمن برامج تدريس مادة حقوق الإنسان. وتشجع هذه الاتفاقية طلبة معهد الصحافة وعلوم الإخبار بمنوبة على الاهتمام بقضايا الإتجار بالأشخاص، عبر منحهم جائزتين لأفضل إنتاج صحفي واتصالي يخص مكافحة الإتجار بالبشر.

2.3 حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص

في مجال حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، تتضمن مهام الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عدة محاور:

- توفير المساعدة الطبية اللازمة لضمان التعافي الجسدي والنفساني للضحايا - مجانية العلاج
- إرشاد الضحايا حول الأحكام المنظمة للإجراءات القضائية والإدارية لضمان حصولهم على التعويض المناسب عن الأضرار اللاحقة بهم وذلك بلغة تفهمها الضحية
- مساعدة الضحايا على تكوين ملفاتهم قصد الحصول على الإعانة العدلية
- إصدار المبادئ التوجيهية الكفيلة بالتعرف على ضحايا الإتجار بالأشخاص وتوفير المساعدة اللازمة لهم
- الاستعانة بمختلف المصالح والهياكل العمومية المختصة قصد تنفيذ إجراءات حماية الضحايا والشهود والمبلغين وإجراءات مساعدة الضحايا
- تلقي الإشعارات حول عمليات الإتجار بالأشخاص وإحالتها على الجهات القضائية المختصة
- متابعة الملفات الخاصة بالضحايا لدى السلط العمومية بالتنسيق والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومدّ يد المساعدة لهم عند الاقتضاء لرفع العراقيل التي قد تعيق التوصل بحقوقهم
- توفير المساعدة الاجتماعية الضرورية للضحايا لتيسير إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية وإيوائهم.

1.2.3 مسار التعهد بضحايا الاتجار بالأشخاص

إن مسار التعهد بالضحايا يمر وجوبا عبر الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص حتى يتسنى للهيئة تحديد العدد النهائي للضحايا المحتملين . وتعمل الهيئة على وضع تطبيقة إعلامية تمكنها من المرور عبر المراحل التالية:

- تلقي الاشعار بالوضعيّة:
  - عبر جذاذات الإحالة من المنظمات الدولية والمجتمع المدني.
  - عبر المراسلات الإدارية الواردة من مختلف مؤسسات الدولة.
  - عبر اتصالات هاتفيّة من مختلف الهياكل العموميّة.
  - من خلال الاستقبال المباشر للضحايا.
  - وعبر الرقم الأخضر.

  مع الإشارة إلى تخصيص فضاء لاستقبال الضحايا بمقر الهيئة.
- معالجة الاشعار: تتمّ معالجة الاشعارات الواردة على الهيئة بصفة فرديّة مع مراعاة خصوصية كل حالة، إذ تتلقى الهيئة إشعارات لضحايا من مختلف الجنسيات والشرائح العمريّة وتقوم بـ :
  - إجراء مقابلات مع الضحايا و/أو الضحايا المحتملين: إجراء مقابلات لتشخيص حاجياتهم واستيضاح مطالبهم، وتوضيح مسار التعهّد وأثاره.
  - التنسيق مع وزارة الداخلية (الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية).

- التنسيق مع مؤسسات الدولة بالنسبة للوضعيّات ذات احتياجات اجتماعية أو صحية (إيواء، تعهّد نفسي، تعهّد طبي، ...) مع مراعاة خصوصية الأطفال والنساء.
- التنسيق مع المجتمع المدني فيما يتعلّق بالتعهد الاجتماعي والطبي والنفسي.
- التنسيق مع وزارة المالية في خصوص الاعفاء من المعاليم القنصلية في إطار تطبيق الأمر الحكومي عدد 1061 المؤرخ في 26 سبتمبر 2017 المتعلق بضبط التعاريف القنصلية بالنسبة للأجانب الّذين تجاوزوا مدة الإقامة بالتراب التونسي.
- التنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة في إطار العودة الطوعية وإعادة الادماج في بلد المنشأ.

- المتابعة وإعادة الإدماج إن أمكن: تسعى الهيئة لتركيز ممارسات جيّدة في إطار التعهّد بضحايا الاتجار بالأشخاص، عبر مساعدتهم على إعادة الادماج من خلال دعمهم في بعث مورد رزق أو مساعدتهم على تلقي تكوين يؤهلهم للاندماج في سوق الشغل

2.2.3 إحصائيات الهيئة حول عدد الإشعارات وتوزيعها

بلغ العدد الجملي للإشعارات لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 عدد 430 موزعة كما يلي:

الجدول 6: توزيع الملفات الواردة على الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 حسب مصدر الاشعار

مصدر الطلب	العدد	
مؤسسات الدولة	**36**	
مصالح وزارة الداخلية	**10**	
الإدارة العامة للأمن الوطني	1	
الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية	7	
الفرقة العدلية منزل بورقيبة	1	
فرقة الابحاث والتفتيش للحرس الوطني صفاقس	1	
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن - مندوب حماية الطفولة	20	
وزارة الشؤون الاجتماعية - مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي	2	
وزارة الخارجية	4	
المجتمع المدني والمنظمات الدولية	**350**	
جمعية أطباء بلا حدود	8	
مكتب المنظمة الدولية للهجرة	245	(1)
تونس أرض اللجوء	97	
المبادرات الشخصية	**42**	
أحد أفراد العائلة أو أحد الأصدقاء	3	(2)
حضور تلقائي	39	(3)
مصادر أخرى	**2**	
مواقع التواصل الاجتماعي	1	
أخرى (عريضة)	1	(4)
المجموع	**430**	

(1) من بينهم 13 تبيّن انهم ليسوا ضحايا اتجار بالأشخاص (12 قادمين من ليبيا)، (2) من بينهم 1 عبر بريد الكتروني عبر سفارة الكوت ديفوار (الاشعار من العائلة الايفوارية)، (3) ضحايا شركة التوظيف بالخارج، (4) العريضة عن مواطن تونس حول تضلع أطراف في عملية اتجار بالأشخاص

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

رسم بياني 21: توزيع الاشعارات خلال سنة 2018 حسب مصدر الاشعار

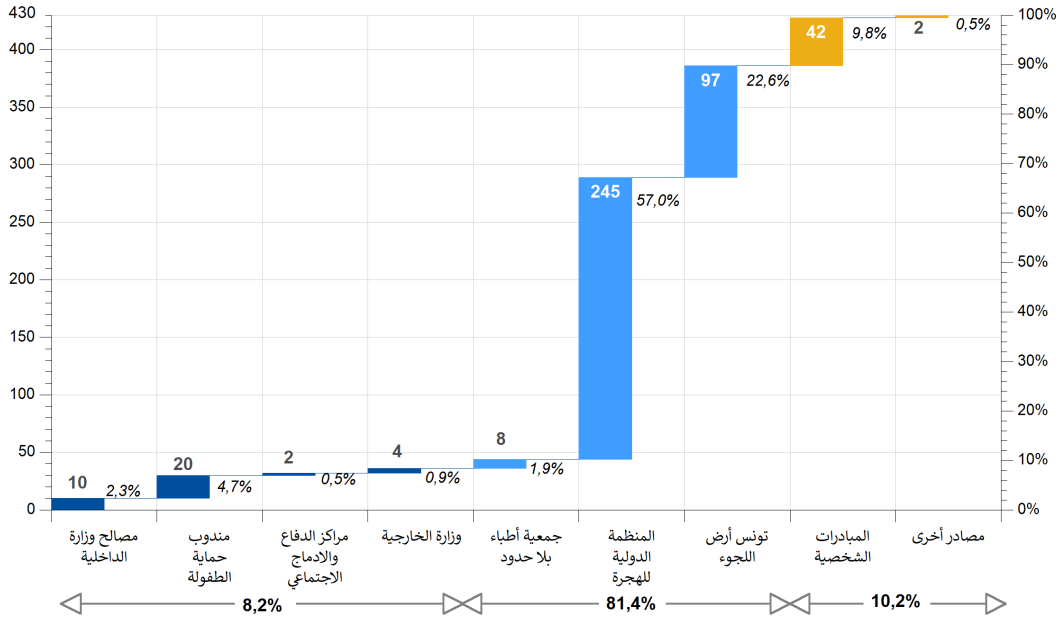

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

وتبين الاحصائيات أن المجتمع المدني والمنظمات الدولية تمثل المصدر الرئيسي للإشعارات الواردة على الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 حيث تشكل أكثر من 81٪ من الملفات ويأتي في المرتبة الثانية الحضور التلقائي لدى الهيئة (9.6٪).

وبلغ عدد الاتصالات عبر الرقم الأخضر 489 اتصالا تعلقت مواضيعها بمتابعة ملفات أو إشعار بوضعية أو طلب استفسار.

وبعد التحري، تعتبر الهيئة أن الحالات التي تندرج في مجال الاتجار بالأشخاص الواردة عليها خلال سنة 2018 بلغت 413 حالة من بينهم 336 نساء (81,4٪) ويمثل الأطفال نسبة لا تتجاوز 7,5٪. ويقدم الرسم التالي الهرم العمرى للضحايا المحتملين:

رسم بياني 22: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018 : الهرم العمرى

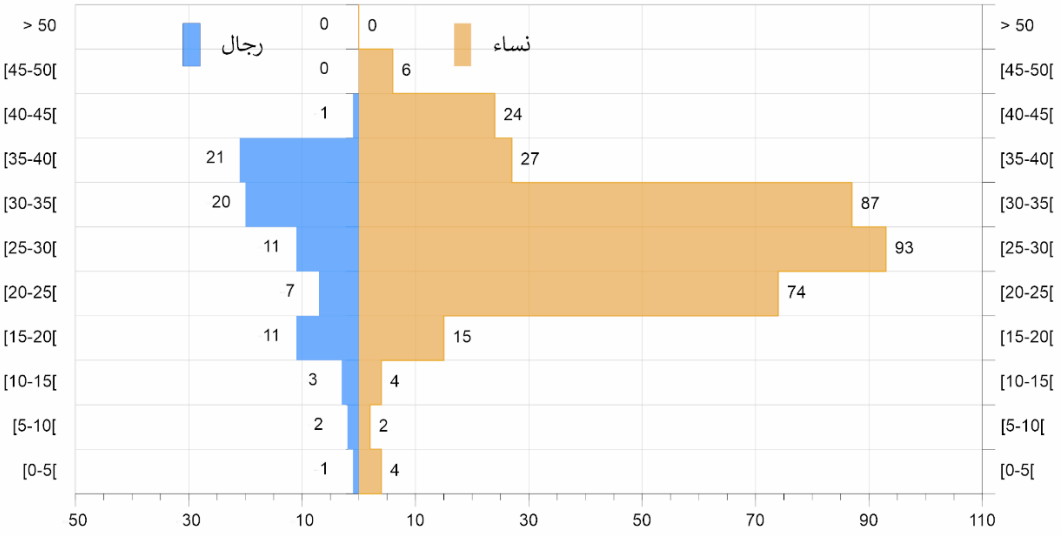

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

غالبية ضحايا الاتجار هم من الأجانب الذين يمثلون أكثر من 84 % من حالات الاتجار المسجلة في عام 2018 من خلال التقارير التي تلقتها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. فالمواطنون التونسيون لا يشكلون سوى 15,7 % من حالات الاتجار المسجلة في عام 2018. ويشكل مواطنو ساحل العاج المكون الرئيسي لضحايا تجارة الأشخاص حيث بلغ عدد الاشعارات التي تهمهم 327 أي ما يمثل 79,2% من مجموع الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018. ويبين الجدول والرسم التاليين ذلك التوزيع:

الجدول 7: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018: توزيع حسب الجنسية والنوع وفئة العمر

البلد الأصلي	توزيع حسب النوع وفئة العمر				المجموع	
	كهل		طفل		العدد	النسبة
	امرأة	رجل	انثى	ذكر		
بنغلاديش	1				1	0,2%
بوركينافاسو	1	1			2	0,5%
الكاميرون	3	4			7	1,7%
الكوت ديفوار	277	50			327	79,2%
غانا	1	3			4	1,0%
فرنسا	1				1	0,2%
مالي		2			2	0,5%
نيجيريا	1				1	0,2%
السنيغال		1			1	0,2%
التشاد	1				1	0,2%
كوبا	1				1	0,2%
تونس	32	2	14	17	65	15,7%
المجموع	319	63	14	17	413	100,0%

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

رسم بياني 23: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018: توزيع حسب الجنسية

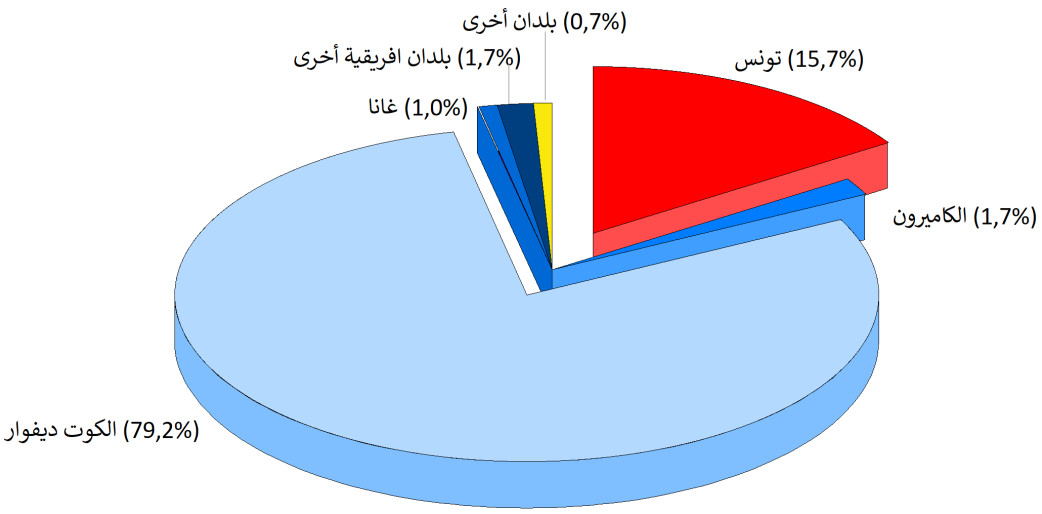

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

إن الحضور القوي وهيمنة الضحايا الإيفواريين و رعايا دول افريقية اخرى في هيكلة الحالات المسجلة سنة 2018 يفسر تركيز حالات الاتجار بالبشر في التشغيل القسري الذي يشكل أكثر من 92% من حالات الاتجار المسجلة لدى الهيئة في عام 2018 كما يبينه الجدول والرسم التاليين:

الجدول 8: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018: توزيع حسب نوع الاستغلال وفئة العمر

نوع الاستغلال	توزيع حسب فئة العمر		المجموع	
	أطفال	كهول	العدد	النسبة
الاستغلال الاقتصادي	**16**		**16**	**3,9%**
أنشطة هامشية	7		7	1,7%
العمل بمحل فريب	1		1	0,2%
العمل بورشة	1		1	0,2%
العمل بمحل عطرية	1		1	0,2%
جمع القوارير البلاستيكية	2		2	0,5%
مهنة هامشية أخرى	2		2	0,5%
التسول	9		9	2,2%
الاستغلال الجنسي	**10**	**4**	**14**	**3,4%**
السخرة أو الخدمة قسرا	**4**	**378**	**382**	**92,5%**
استغلال في السرقة والجريمة المنظمة	**1**		**1**	**0,2%**
المجموع	**31**	**382**	**413**	**100,0%**

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

رسم بياني 24: الضحايا المحتملين المسجلون لدى الهيئة خلال سنة 2018 : توزيع حسب نوع الاستغلال

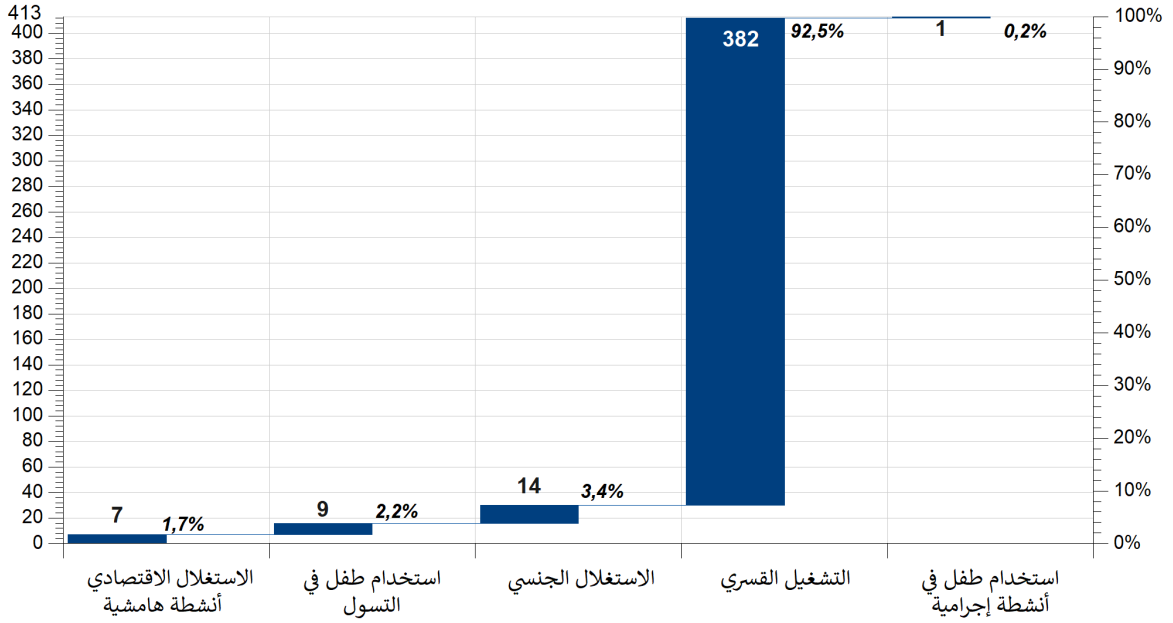

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

وتبين الإحصائيات ارتفاعا في عدد الإشعارات نظرا لوعي المجتمع التونسي بمفهوم جريمة الاتجار بالبشر وخصوصياتها وضرورة مكافحتها نتيجة العمل التكويني والتحسيسي التي تقوم به الهيئة لدى مختلف المتدخلين وبفضل جهود المجتمع المدني والإعلام والمنظمات الدولية. غير أن هذا الارتفاع التدريجي لعدد الإشعارات سيطرح على الهيئة تحديات تخص النظام المعلوماتي للهيئة وكيفية تنظيم تلقي الإشعارات الكترونيا بين مختلف المتدخلين على غرار وزارة الداخلية أو مندوبي حماية الطفولة.

3.2.3 بيانات حول حاجيات ضحايا الاتجار

تلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 حوالي 950 مطلبا تقدمت به 413 ضحية وتعلقت حوالي ثلثي الطلبات (65%) بثلاث أنواع من المطالب: الإعفاء من الخطايا القنصلية، العودة الطوعية للبلد الأصل، و المساعدة على الادماج بالبلد الأصل.

يقدم الرسم التالي تصنيف حاجيات ضحايا الاتجار التي تلقتها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018:

رسم بياني 25: تصنيف حاجيات ضحايا الاتجار التي تلقتها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018

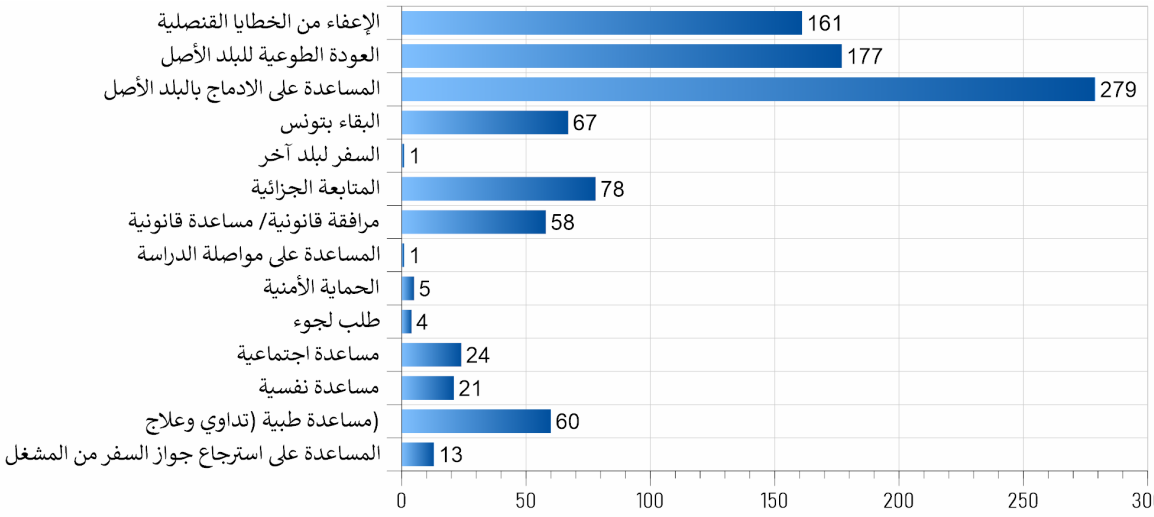

المصدر: الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

1.3 المتابعة والتتبع

تقوم الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بدور التتبع لضمان نجاعة زجر جرائم الاتجار بالأشخاص من خلال تعزيز أجهزة إنفاذ القانون المتخصصة وضمان الاستخدام الجيد لطرق التحري الخاصة للكشف عن هذه الجرائم و تجريم الذوات المعنوية فضلا عن حماية حقوق الضحايا والشهود أثناء المرحلة القضائية.

ويقدم التقرير بعض البيانات المتعلقة بمعالجة ومتابعة حاجيات ضحايا الاتجار وكذلك الاعمال المنجزة من خلال تقارير المتابعة.

1.1.3 معالجة ومتابعة حاجيات الضحايا وقضاياهم

يقدم الجدول التالي المتابعات والخدمات المقدمة من طرف الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص فيما يتعلق بمتابعة حاجيات ضحايا الاتجار خلال سنة 2018:

الجدول 9: متابعة حاجيات ضحايا الاتجار (2018)

نوع الطلب	العدد	الملاحظات ومتابعات
الإعفاء من الخطايا القنصلية والعودة الطوعية للبلد الأصل	161	تعهدت الهيئة بعدد 161 طلب اعفاء من الخطايا القنصلية، وقد تمت الاستجابة لعدد 80 طلب بعد موافقة وزارة المالية على كل المطالب الموجهة من الهيئة، في حين تعذر توجيه 46 طلب إلى وزارة المالية إعفاء بسبب تراجع عدد 3 على طلب الاعفاء وتعذر الاتصال بالبقية وعددهم 43. أما بقية مطالب الاعفاء فهي محل تعهد ومتابعة وعددها 35.
المساعدة على الادماج بالبلد الأصل	55	تتولى الهيئة بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والسلطات التونسية، تيسير العودة الطوعية وإعادة إدماج الضحايا العائدين لبلدانهم، ومن بين المنتفعين بالمساعدة على إعادة الادماج 20 ضحية من الأجانب و 35 ضحية تونسية من ضحايا شركات التوظيف بالخارج التي تمارس نشاطها بطريقة غير شرعية.
البقاء بتونس	67	عدد من الضحايا يرفضون العودة لبلدانهم وقد ضمن القانون حقهم في البقاء في تونس لمتابعة القضايا العدلية التي تقدموا بها.
المتابعة الجزائية	78	من بينهم 30 تونسية ضحايا شركات التوظيف بالخارج التي تمارس نشاطها بطريقة غير شرعية.
مرافقة قانونية/ مساعدة قانونية	58	تمت الاستجابة لجميع المطالب، بالتنسيق مع جمعية محامون بدون حدود، التي وضعت عددا من السادة المحامين للدفاع على الضحايا كلما طلبت الهيئة ذلك، أو مباشرة بالاتصال بالهيئة.
طلب لجوء	4	خارج عن مشمولات الهيئة.
مساعدة اجتماعية	24	تمت الاستجابة لجميع المطالب سواء من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية أو من طرف جمعيات ومنظمات بناء على طلب الهيئة.
مساعدة نفسية	21	تم توجيه 14 طلب من طرف الهيئة لتلقي تأهيل نفسي وطبيعي لمعهد تونس للتأهيل "نبراس" وتمت الاستجابة ومتابعة كل الحالات.
مساعدة طبية (تداوي وعلاج)	60	تمت الاستجابة لكل مطالب المساعدة سواء بالمستشفيات العمومية أو من قبل جمعية أطباء بدون حدود، أو جمعية نبراس ومركز إنجاد.
المساعدة على استرجاع جواز السفر من المشغل	13	تم استرجاع كل الجوازات المحتجزة من طرف إدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة الخارجية بطلب من الهيئة.

يقدم الجدول التالي المتابعات لمآل القضايا المنشورة بالمحاكم التونسية والواردة من الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ويبين الجدول انه من مجموع 57 قضية وقع الحكم في قضية واحدة سنة 2018 مع العلم ان وزارة العدل لم ترسل بعد حالة المتابعة في عدة محاكم.

الجدول 10: المتابعات لمآل القضايا المنشورة بالمحاكم التونسية

المحكمة	عدد القضايا	المتابعة
القضايا المنشورة بالمحكمة الابتدائية بصفاقس	22	لم ترسل وزارة العدل بعد حالة المتابعة
القضايا المنشورة بالمحكمة الابتدائية بتونس	32	
تمت بالحفظ	9	
لدى النيابة	18	
لم يرد المحضر	4	
حكمت بأربعة أشهر سجن و تمّ استئنافها	1	
القضايا المنشورة بالمحكمة الابتدائية بسيدي بوزيد	1	لم ترسل وزارة العدل بعد حالة المتابعة
القضايا المنشورة بالمحكمة الابتدائية بأريانة	1	عينت ثم أجلت لإعادة الاستدعاء
القضايا المنشورة بالمحكمة الابتدائية بقرمبالية	1	لم يرد المحضر
المجموع	**57**	

المصدر: حسب معطيات وزارة العدل

2.1.3 التعريف ومتابعة التدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

عملت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتعريف بالتدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص واعداد تقارير متابعة حالات الاتجار بالأشخاص واعداد الأجوبة على المسائل التي تطلب المنظمات الدولية ابداء الرأي فيها.

1.2.1.3 إعداد تقرير تونس حول الاتجار بالبشر الموجه إلى وزارة الخارجية الأمريكية

قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بإعداد تقرير تونس الموجه لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2017 وقد قدمت فيه مختلف التشريعات والتدابير والإحصائيات المتوفرة في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وذلك بعد سنة من تركيز الهيئة. وقد مكن هذا التقرير من تصنيف تونس بالمرتبة الثانية Tier2 أي إلى ترتيب أعلى في سلم التصنيفات نظرا للتقدم المحرز في المجال وإرساء ممارسات فضلى على غرار تكوين قضاة المرجع في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

2.2.1.3 المساهمة في تقرير GLOTIP لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات:

في إطار التعاون مع المنظومة الأممية، ساهمت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في التقرير الشامل GLOTIP لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات والذي يستعرض وضعية الاتجار بالبشر في مختلف دول العالم وذلك من خلال مد المكتب بجميع الإحصائيات والمعطيات والبيانات المتوفرة للهيئة .

3.2.1.3 المساهمة في تقرير تونس الدوري للحقوق المدنية والسياسية

تعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على متابعة تنفيذ التزامات تونس في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتبعا لذلك فقد قدمت مساهماتها فيما يخص التوصيات المقدمة للدولة التونسية من قبل اللجنة الأممية لحقوق الإنسان وذلك في إطار التقرير الدوري الذي سيتم تقديمه للأجهزة الأممية في شهر أفريل من سنة 2018.

2.3 الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي

1.2.3 التعاون مع المنظمات الدولية

1.1.2.3 التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة

في إطار الشراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمنظمة الدولية للهجرة في تونس، تولت المنظمة خلال عام 2018 دعم الهيئة لوجيستيا، كما أمنت بالتنسيق مع الهيئة العديد من أنشطة الحماية والوقاية وبناء القدرات ومساعدة الضحايا المحتملين للاتجار. كما تولت المنظمة الدولية للهجرة رصد عدد 213 ضحايا محتملين خلال سنة 2018 وإحالتهم للهيئة، وهم من 17 جنسية، أغلبهم (83٪) من كوت ديفوار و 4٪ من نيجيريا و 3٪ من السنغال. أما الجنسيات الأخرى المكتشفة فهي: بنغلاديش وبوركينا فاسو والكاميرون وكولومبيا والكونغو وغامبيا وغانا وغينيا ومالي والمغرب والفلبين والسودان وتشاد.

كما تعرفت المنظمة الدولية للهجرة على أربعة ضحايا تونسيين من ضحايا الاتجار الذين يتم استغلالهم في تونس وخارجها (ليبيريا والإمارات العربية المتحدة)، لا سيما في الدعارة القسرية والخدمات الإجبارية.

وقدمت المنظمة الدولية للهجرة، بالتنسيق الوثيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وشركائها في المجتمع المدني، المساعدة لضحايا الاتجار في السكن، و التوجيه، والمساعدة الاجتماعية، والمساعدة الطبية، والمساعدة القانونية، والاتصالات العائلية، والمساعدة في العودة الطوعية وإعادة الاندماج في بلدهم الأصلي.

وتتمحور أهم تدخلات المنظمة الدولية للهجرة على: الايواء، المساعدة الاجتماعية، الارشاد والتوجيه، المساعدة على العودة الطوعية، المساعدة على إعادة الادماج، المساعدة الطبية

كما تم، بمناسبة تدشين مقر الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، في 23 جانفي 2018 تقديم الدعم للهيئة وكذلك تأثيث الجزء المخصص لاستقبال الضحايا المحتملين لجرائم الاتجار بالأشخاص.

كما نظمت المنظمة الدولية للهجرة بالاشتراك مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومرصد حقوق الطفل مؤتمرا إقليميا بشأن اشكالية الاتجار بالأطفال حضره 140 شخصا شارك فيه خبراء إقليميون من لبنان والأردن ومصر والمغرب.

ونظمت المنظمة الدولية للهجرة زيارة دراسية إلى هولاندا في الفترة من 23 إلى 26 جويلية 2018، شارك فيها عدد 7 ممثلين عن الهيئة. وهدفت الزيارة إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين ممثلي الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تونس ونظرائهم الهولنديين في مجال الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لمحاربة الاتجار بالأشخاص وكذلك في مجال حماية الضحايا. وتهدف هذه الزيارة إلى تعميق خبرة ممثلي الهيئة وتعزيز الشراكة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

وفي نفس هذا الإطار قامت المنظمة بتطوير وسائل بيداغوجية لمنع ومكافحة الاتجار على غرار:

- طبع كتيب لنصوص باللغتين الفرنسية والعربية من القانون الأساسي عدد 61-2016 وتم توزيعه في الورشات الخاصة بتطوير القدرات.
- إعداد حاملة مفاتيح بيداغوجية تحتوي على ملخص للقانون الأساسي عدد61-2016. وعلى الرقم الأخضر للهيئة. وتهدف إلى تفسير مبسط للقانون . وقد تم توزيعه في عدد كبير من التظاهرات.

كما تم تنظيم حملة وطنية # ليس للبيع: تم من خلالها إعداد خمسة أفلام وثائقية قصيرة في إطار مشروع "شار2" وعرضها على حوالي 441 من أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين ومن قبل العموم. وتم عرض مقاطع الفيديو خلال جلسات التوعية حول ظاهرة الاتجار بالبشر وهو ما مكن المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام والشباب من التعرف على وجود هذه الحملة. استمر نشر الحملة في خلال كامل سنة 2018 وإيصالها إلى الآلاف من الناس على الشبكات الاجتماعية.ولتعميم ونشر الحملة، تم توزيع محامل إلكترونية تحتوي على هذه الحملة وذلك لتوعية الجمهور بالمخاطر وخاصة الشباب .

كما تم تطوير ملصقات وبطاقات بريدية للتوعية العامة ضد الاتجار بالبشر في تونس. وتتوفر الملصقات والبطاقات البريدية في 5 إصدارات: 3 مع شعارات باللغة العربية و 2 مع شعارات باللغة الفرنسية. وهي تحتوي على رسائل رئيسية لمكافحة الاتجار، وتتضمن تفاصيل الاتصال والرقم المجاني للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار.

وفي نفس الإطار، تمت إعادة إصدار "دليل قانون منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في تونس"و يهدف الدليل إلى تعميم القانون الأساسي عدد 61-2016لتأطير عملية أ التدريب على محتويات القانون.

وساهمت المنظمة الدولية للهجرة في تونس على تنظيم إطلاق حملة "القلب الأزرق" في تونس بالإضافة إلى المساهمة في صياغة ونشرا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ساهمت المنظمة الدولية للهجرة في تونس في تطوير مضمون الاستراتيجية الأولى لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي تم إطلاقها رسمياً في تونس في 30 جويلية 2018 .

2.1.2.3 التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

خلال سنة 2018، تعهد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز قدرة قوات الأمن الداخلي والقضاة التونسيين والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على التعرف على حالات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها، مع ضمان المساعدة والحماية لضحايا الاتجار والمهاجرين الذين تم الاتجار بهم. وتمحورت الشراكة بين الهيئة و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول المسائل التالية:

- تعزيز قدرة قوات الأمن الداخلي على كشف حالات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتحديدها والتحقيق فيها وملاحقتها، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية ضحايا الاتجار بالبشر والاتجار بهم.
- بناء قدرات القضاة لتطبيق أمثل لقانون منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته (وقد أدرجت هذه النقطة سابقا في التقرير).
- دعم تعزيز التعاون الدولي في مجال القضاء والشرطة مع بلدان المنشأ. والعبور والمقصد.
- دعم السلطات الوطنية في وضع سياسة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتنسيق بين الجهات الفاعلة.

تعزيز قدرة قوات الأمن الداخلي على كشف حالات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتحديدها والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا مع إيلاء اهتمام خاص لحماية ضحايا الاتجار والمهاجرين من ضحايا الاتجار. بداية من شهر جانفي 2018، عمل المكتب بالشراكة مع وزارة الداخلية والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على وضع منهج تدريبي لتعزيز قدرة ضباط الشرطة القضائية على التحقيق في حالات الاتجار بالبشر. في سنة 2017، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدريب المدربين لـ 25 من ضباط وزارة الداخلية. بعد ذلك، تم اختيار 10 مكونين لتدريب زملائهم في دورات تدريبية داخل الجهات، وقد صادقت وزارة الداخلية في شهر فيفري 2018 على المنهج الدراسي وطرائق هذه الدورات التدريبية في الجهات الداخلية بالجمهورية التونسية، وتم اجراء 4 دورات التكوينية في الفترة بين شهر فيفري وشهر مارس 2018 في طبرقة وسوسة وجربة وتوزر استفاد منها عدد 104مشارك من ضباط الشرطة القضائية وشرطة الحدود والمكونين في مدارس الشرطة.

واستنادا إلى هذا التدريب، تمكنت وزارة الداخلية بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من الشروع في إعداد دليل للمدرب يمكن اعتماده في مدارس الشرطة في جميع أنحاء الجمهورية.

في 23 نوفمبر 2018، حصل المدربون الذين اجتازوا التقييم بنجاح على شهادتهم وسيتم دمجهم في شهر جانفي 2019 في فريق التدريس التابع لوزارة الداخلية لتعميم وحدات التدريس على الاتجار بالأشخاص في التدريب الأولي والمستمر لمسؤولي وزارة الداخلية.

وبالإضافة إلى ذلك، بين شهر افريل وديسمبر 2018، دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وضع دليل تقني لضباط الشرطة القضائية. ونفذ هذا العمل مستشاران خبيران من وزارة الداخلية استناداً إلى أدوات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتحت إشراف فريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. يهدف الدليل إلى توجيه ضباط الشرطة القضائية في اكتشاف جميع أشكال الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها وسيكون هذا الدليل جاهزا للنشر في الثلاثية الأولى من سنة 2019.

دعم تعزيز التعاون الدولي في الشؤون القضائية والشرطة مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ودعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال سنة 2018 المشاركة في المؤتمرات الدولية للاستفادة والمساهمة في تبادل خبرات الممارسين في مكافحة الاتجار بالأشخاص حيث شاركت رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار في الدورة السادسة للفريق العامل في 2-3 جويلية 2018، التي أنشأها مؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر لا سيما النساء والأطفال، إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

دعم السلطات الوطنية في وضع سياسة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتنسيق بين الجهات الفاعلة. في 23 جانفي2018، افتتحت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص مقرها. وتمكن المكتب من دعمه عن طريق توفير معدات الحاسوب الأساسية لبدء مهمته. تميز عام 2018 بالمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من طرف الحكومة التونسية في 1 جوان 2018. وقد تم صياغة الاستراتيجية من طرف الهيئة وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبالتشاور مع كل الوزارات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في الفترة 2017-2018.

وبتاريخ 30 جويلية 2018، انضمت تونس رسميا إلى الحملة العالمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "القلب الأزرق" لتوعية الحكومة والجهات الفاعلة والمواطنين بمدى خطورة هذه الجريمة. خلال اليوم العالمي لمناهضة الاتجار بالأشخاص. وقد نظمت هذه المناسبة بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، و11 جمعية من المجتمع المدني وشارك أكثر من 200 شخص في يوم التوعية الذي انتهى بعرض فيلم وثائقي أنتجته جمعية محامون بدون حدود حول ظاهرة الاتجار بالبشر في تونس.

3.1.2.3 التعاون مع مجلس أوروبا

تم صياغة مشروع الآلية الوطنية لإحالة الضحايا بالتعاون مع مجلس من اجل وضع إطار عام وأسس للتعامل مع الضحايا والمتضررين من هذه الجريمة وتعزيز النهج تشاركي منذ لحظة العلم بارتكاب الجريمة إلى حين إعادة اندماج الضحية بالمجتمع أو إعادتها الطوعية لبلادها وضمان عدم الاتجار بها مرة أخرى مرورا بجميع وسائل المساعدة والحماية التي تقتضيها وضعية الضحية بما ينسجم مع المعايير الدولية والوطنية لحماية ومساعدة الضحايا.

وتعتبر الآلية الوطنية لإحالة الضحايا، إطار يمكن مختلف المتدخلين من التعرف على الضحايا وتحديدها وتوجيهها وبالتالي القيام بالالتزامات المحمولة عليهم في مجال حماية حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص بالتنسيق والشراكة الاستراتيجية مع مجهودات المجتمع المدني في المجال.

ولمزيد ضمان نجاعة هذه الآلية وتطبيقها الفعلي على أرض الواقع والابتعاد عن الطابع النظري والتجريدي لمثل هذه الآليات، ارتأت الهيئة ضرورة **التنزيل التجريبي** لهذه الآلية قبل تمريرها للمصادقة النهائية من قبل الحكومة.

وهو ما شرعت فيه الهيئة وذلك بالاعتماد على خبراء أكاديميين وميدانيين للتثبت من مدى نجاعة هذه الآلية بين مختلف الهياكل المتداخلة وتصحيح المنهجية ان ثبت قصورها

4.1.2.3 التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

لتنسيق جهودها مع منظومة الأمم المتحدة وتأطير المشاريع المشتركة، قامت الهيئة الوطنية بتنظيم اجتماع تنسيقي بتاريخ 26 جوان 2018 مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وذلك لمناقشة فرص التعاون والشراكات الممكنة مع المنظومة الأممية في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص.

كما شاركت الهيئة في نفس هذا الإطار التنسيقي بتاريخ 27 مارس 2018 في الاجتماع العاشر للجنة قيادة مشروع "شار 2 " في الجزء المتعلق "بمساعدة الكفاءات الوطنية في تطبيق قانون الإتجار بالأشخاص في تونس" والذي وقع خلاله التعرض إلى الأهداف التي سيتم تحقيقها إلى حدود سبتمبر 2018 والتي تتمحور حول جملة من ورشات تكوين للإطارات بمختلف هياكل الوزارات المعنية.

2.2.3 التعاون مع منظمات المجتمع المدني

1.2.2.3 التعاون مع منظمة تونس أرض اللجوء

يهدف المشروع عبر الوطني RECOLTEHA في إطار عمل منظمة تونس أرض اللجوء Terre d'Asile Tunisie، الذي يندرج ضمن الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، إلى تعزيز قدرة المجتمع المدني على إعلام ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم ورفع الوعي لديهم وحمايتهم. بالإضافة إلى إنشاء أفضل الممارسات بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني والسلطات بصفة تدريجية.

أما بالنسبة لعدد حالات الضحايا المحتملين لجرائم الاتجار بالأشخاص الذين تمت مساعدتهم من طرف منظمة أرض اللجوء خلال سنة 2018، يمكن تقديم معطيات عامة على ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين تم التعهد بهم على النحو التالي:

- 99 ٪ من الضحايا هم من الإيفواريين، ومعظمهم من منطقة أبيدجان : من بين 99 من ضحايا الاتجار المحتملين الذين تم الكشف عنهم، هناك حوالي 97 من كوت ديفوار وواحد من السنغال وواحد من الكاميرون
- 70 ٪ من النساء: من بين 23 ضحية محتملة تم اكتشافها في صفاقس، تم تحديد 17 امرأة و6 رجال. في تونس، من بين 76 ضحية محتملة تم الكشف عنها، 61 امرأة و15 رجلا.
- متوسط العمر 30 سنة
- معظم الضحايا هم غير متزوجين.
- تم الكشف عن 23 من الضحايا المحتملين من قبل قسم جمعية أرض اللجوء صفاقس مقابل 76 في تونس.
- نوع الاستغلال : أغلبية الضحايا المحتملين الذين تم الكشف عنهم، وخاصة النساء، هم موضوع الاستغلال المنزلي .يضطر الرجال أكثر للعمل الجبري، ومعظمهم في المزارع، أو مواقع البناء.

وخلال سنة 2018 أحالت منظمة تونس أرض اللجوء على الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 97 حالة ضحايا اتجار محتملين وكانت احتياجاتهم موزعة كما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول 11: منظمة تونس أرض اللجوء : احتياجات ضحايا الاتجار المحتملين (2018)

الاحتياجات	العدد	النسبة
الاعفاء من المعاليم القنصلية	99	48,3%
المساعدة القانونية	44	21,5%
المساعدة على العودة الطوعية	22	10,7%
التعهد الطبي	36	17,6%
طلب اللجوء	1	0,5%
المساعدة على الإيواء	3	1,5%
المجموع	**205**	**100,0%**

2.2.2.3 التعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين

تعمل جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين- مبادرة سيادة القانون على مقاومة الاتجار بالبشر والحد منه وذلك من خلال تقديم الدعم للهيئات القانونية في تونس والمجتمع المدني والأطراف الحكومية. وفي هذا الإطار، انطلقت الشراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال مجموعة من الأنشطة.

- تنظيم موائد مستديرة لمزيد التوعية وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف القانونية والقضائية وممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية بقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص:

- وقد تم في هذا الإطار تنظيم أول ورشة عمل جهوية بمدينة تونس خلال شهر نوفمبر 2018 بمشاركة ممثلين عن وزارة الداخلية المكلفين بملفات مكافحة الاتجار بالأشخاص، قضاة المرجع في المجال، مندوبي حماية الطفولة، الاخصائيين الاجتماعيين لكل من ولايات تونس الكبرى وزغوان ونابل.
- وتهدف هذه الورشة إلى التشبيك بين مختلف المتدخلين في نفس الجهة لمناقشة الإشكاليات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص من زوايا مختلفة.
- واستعرض المشاركون خلال هذه الورشة الإطار القانوني والمجالات ذات الأولوية المطروحة والإشكاليات المطروحة على أرض الواقع.
- وسيتم لاحقا تنظيم مثل هذه الورشات في بعض الجهات الأخرى من الجمهورية التونسية.

- تنظيم برنامج الزمالة TIP Fellows : لتطوير الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر: ويهدف هذا المشروع إلى تطوير الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر وذلك بتعزيز قدرات المجتمع المدني في هذا المجال وبعث برنامج "مشروع الزمالة لمكافحة الاتجار" للعمل على نشر المعرفة القانونية وتحسين الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر في أبرز الجهات التونسية وعملت الجمعية بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على اختيار ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والجمعيات القانونية للمشاركة في الدورات التدريبية في هذا الموضوع. وسيتم اختيار المشاركين بعد دراسة المطالب المعروضة وتمكينهم من منحة لتنفيذ عدد من الأنشطة أو لإعداد أدوات لتعزيز الوعي بالاتجار بالبشر مدة ستة أشهر.
- تدريب المحامين لتعزيز قدراتهم في مجال تقديم الاستشارة القانونية والدعم لضحايا الاتجار بالبشر. ويهدف هذا البرنامج بالشراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى احداث محامي المرجع الذين يتم اللجوء إليهم إلى جانب قضاة المرجع في كل جهات الجمهورية وذلك بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمحامين وسيتم تدريب المحامين على القانون عـ61ـدد لسنة 2016 والقوانين المتصلة وأفضل المعايير والممارسات الدولية والاعتماد على دورات لتدريب المدربين.

3.2.2.3 التعاون مع "محامون بلا حدود"

في إطار الشراكة مع منظمة "محامون بلا حدود" تم الاتفاق على التعاون في إطار المشاريع التالية:

- إعداد دراسة علمية حول مآل القضايا المحالة على المحاكم في مجال الاتجار بالأشخاص. تم في هذا الإطار التعاقد مع قاضية للقيام بدراسة علمية حول مآل القضايا المحالة في مجال الاتجار بالبشر ودراسة الأحكام والإحالات والأسس القانونية في هذا الإطار وتم ذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة للشؤون الجزائية.
- الاعتماد على "استراتيجيات دفاع" للدفاع عن الضحايا. بالشراكة مع الجمعية، تم عقد جلسات عمل لإرساء " استراتيجيات دفاع" للدفاع عن ضحايا الاتجار بالأشخاص وذلك في إطار المساعدة القانونية والإعانة العدلية للضحايا. وتم تنظيم هذه الجلسات للتباحث في ملفات الضحايا وجمع المؤيدات ودراسة الأسس القانونية التي سيعتمدها المحامون في هذه القضايا.
- إعداد دليل إجراءات للمحامين. تم بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الشروع في إعداد دليل إجراءات يبسط مقتضيات القانون وإجراءات التقاضي والمنهجية التي يجب أ، يعتمدها المحامون في الدفاع عن ضحايا الاتجار بالبشر.

- القيام بمجموعة من الدورات التكوينية بالتنسيق مع الهيئة في إطار مشروع " briser les chaines" حول الاتجار بالأشخاص:
  - القيام بدورتين تدريبيتين لمدة ثلاثة أيام لموظفي الهياكل الاجتماعية حول كيفية تحديد وتوجيه ضحايا الاتجار و حول الإطار القانوني لمكافحة الاتجار كما تم تنظيم هذا التدريب بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية (33 اخصائي اجتماعي في المجموع) وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
  - تنظيم دورة تدريبية لمندوبي حماية الأطفال المعينين بالشمال الغربي التونسي حول الإطار القانوني لمكافحة الاتجار و آليات التعرف على ضحايا الاتجار و توجيههم وشملت هذه الدورة 16 مشاركاً.
  - تنظيم دورة تدريبية لمدة يومين لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في الشمال الغربي بتونس حول آليات التعرف على ضحايا الاتجار و توجيههم ، وحول الإطار القانوني لمكافحة الاتجار في تونس واستفادت 5 جمعيات من هذه الدورة.
  - تنظيم ورشة عمل تفاعلية لمدة يومين لتنفيذ البروتوكول الجهوي الخاص بوضع استراتجية جهوية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (ولاية المنستير): ويهم ممثلي القطاع الصحي ، الأمن الوطني ، مندوبو حماية الطفولة ، الأخصائيون الاجتماعيون...)
- تم تكوين قوافل جهوية للتوعية والتحسيس حول ظاهرة الاتجار بالبشر من قبل منظمة محامون بلا حدود و وشركائها (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تالة المتضامنة، جمعية أمل الطفل و الأسرة)
  - وشملت القافلة الأولى المدارس الابتدائية ومراكز الشباب ،الأسواق المحلية ،المصانع والجامعات،
  - القافلة الثانية شملت مختلف بلديات ولاية القصرين
  - القافلة الثالثة توزعت على مختلف بلديات التابعة ولاية المنستير وسوسة
  - قافلة بوسط القيروان و زغوان
  - وقافلة بمختلف بلديات ولاية تونس.
  -
  - وكان ذلك خلال شهري أوت وديسمبر وتم تحسيس أكثر من 2000 مواطن. الهدف من هذه القوافل هو التوعية والإعلام عن جريمة الاتجار بالبشر و ذلك عبر توزيع منشورات تبسط بعض ما جاء به القانون عدد 61 – المؤرخ ب 3 أوت 2016.
- انتاج فيلم وثائقي حول الاتجار بالبشر في تونس : بالتعاون مع شريكه "نوفاكت" ،
- تقديم فيلم وثائقي حول جريمة الاتجار بالبشر في تونس "تي نورمال". وتم عرض الفيلم خلال عام 2018 في ستة مدن وحضر حوالي 100 شخص هذه التظاهرات والعروض
- إجراء عمل استقصائي بالتعاون مع الجريدة الاستقصائية "Inkyfada حول استغلال الأطفال في التسول و الشؤون المنزلية في تونس.

4.2.2.3 التعاون مع الهيئة الوطنية للمحامين

قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بتنظيم جلسة عمل بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمحامين وذلك للنظر في آفاق التعاون المشترك وتم الاتفاق على ضرورة تكوين المحامين في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص ليكونوا محامين مرجع في الجهات الى جانب قضاة المرجع كما تم التأكيد على ضرورة إدماج محور مكافحة الاتجار بالأشخاص في التكوين الأساسي للمحامين.

5.2.2.3 التعاون مع المعهد التونسي لإعادة التأهيل نبراس

في إطار الشراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والمعهد التونسي لإعادة التأهيل NEBRAS، وخاصة بعد التوقيع على مذكرة التفاهم بين الطرفين في خصوص مكافحة الاتجار بالأشخاص وتوفير المساعدة والتأهيل للضحايا وذلك عبر تحسين مؤشرات الصحة العقلية لضحايا الاتجار، وتعزيز خدمات المساعدة النفسية.

وبناء على إحالات من طرف الهيئة، تعهد المعهد التونسي لإعادة التأهيل NEBRAS ، في الفترة من 24 ماي 2018 إلى غاية شهر ديسمبر 2018 بعدد14 ضحية منهم 10 أجانب في حاجة إلى الرعاية النفسية تم تقديم المساعدة لهم ومتابعة حالتهم.

6.2.2.3 التعاون مع جمعية أمل للأسرة والطفل

تساهم جمعية أمل للعائلة والطفل في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال توعية العموم من مخاطر هذه الظاهرة وتجلياتها عن طريق أعمال متنوعة منها: توعية وتحسيس الجمهور وذلك بالتعاون مع شركائها محامون بلا حدود، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، جمعية تالة سوليدير، جمعية أمل للأسرة والطفل و تم تنظيم عدة أيام تحسيسية (في المدارس الابتدائية ، في دور الشباب ، في الأسواق العمومية ، أمام المصانع ، في الجامعات ، وما إلى ذلك) في إطار قافلة وطنية.

كما تم تنظيم 3 أيام للتوعية ضد الاتجار بالبشر في جهة تونس (في الأماكن العامة ، في الأسواق العامة ، أمام المقاهي على الشاطئ ، إلخ.) مع توزيع المعلومات والمنشورات من قبل 25 شخص من الشباب والأطفال المدربين الذين شاركوا في أنشطة التوعية الموجهة للعموم

وتم خلال هذه الحملة الوطنية في كل من تونس الكبرى ، المنار / البحيرة / سيدي بو سعيد / المرسى توعية حوالي 1200 مواطن حول مفهوم هذه الظاهرة وأسبابها ونتائج الاستغلال الاقتصادي للأطفال وكيفية معالجة هذه الظاهرة لا سيما فيما يتعلق بالعمل المنزلي.

كما تم الترويج على نطاق واسع للقانون الأساسي رقم 2016-61 المتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في تونس بالإضافة إلى التعريف برقم الهاتف المجاني للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأثناء هذه الحملة ، تم التعامل مع ضحايا الاستغلال الاقتصادي (الأطفال الذين يستغلون في بيع الزهور والشاي لساعات عديدة) وتوعيتهم كما تم حث المشاركين على زيارة بعض الأماكن التي تتوافد عليها شاحنات لإحضار الأطفال لبيع الأزهار .

كما تم إشعار المشاركين ببعض حالات "التسول" وعملة المنازل الفتيات اللواتي يشتغلن في المنازل بضواحي المرسى

وتبين من خلال هذه الحملة وجود بعض التقبل لعمل البنات كخادمات في المنازل لأنهن ، وفقا للبعض ، لا توجد بدائل أخرى للفقر وليس من السهل السيطرة على الظاهرة بالإضافة إلى التأكيد في بعض الأحيان عن عدم تطبيق القانون.

ومن إيجابيات هذه الحملة تمكن العديد من الناس من فهم الظاهرة ومحاولة المساعدة والانضمام إلى الحملة بالإضافة إلى توسيع الوعي لدى العموم بخطورة الجريمة

7.2.2.3 المشاركة في المنتدى السنوي للمجتمع المدني

وشاركت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في أول ملتقى سنوي بين الهيئات العمومية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني وذلك أيام 30 نوفمبر و 1 و2 ديسمبر 2018 تحت عنوان "نحو شراكة استراتيجية بين الهيئات العمومية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني".

ويهدف المنتدى إلى تعريف أوسع بالهيئات العمومية المستقلة ومهامها وإنجازاتها والتحديات التي تعترضها لدى منظمات المجتمع المدني من مختلف جهات الجمهورية، إلى جانب العمل على التقريب بينها وبين هذه المنظمات وذلك في أفق خلق فضاءات وبرامج للتنسيق والشراكة الاستراتيجية بينها كما يهدف المنتدى إلى عرض تجارب نموذجية للتنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني الوطنية منها والمحلية والهيئات العمومية المستقلة.

كما تم عرض خلال هذا المنتدى المشاريع الكبرى للمنظمات والهيئات الدولية والأممية التي تعتزم إقامة شراكات وبرامج مع مختلف الهيئات العمومية المستقلة والتعرف على فرص وآليات إدماج المجتمع المدني في هذه البرامج.

وشهد هذا الحدث مشاركة عدد هام من الجمعيات، مكنها من الاطلاع على عمل الهيئة واستراتيجيتها ودورهم المأمول في تفعيل هذه البرامج.

3.2.3 توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون

قامت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بتوقيع عدد من اتفاقيات الشراكة مع الهياكل الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الكليات وتهدف هذه الشراكات عموما إلى:

- سعي الهيئة للانفتاح على محيطها وتفاعلها الإيجابي مع القضايا الوطنية والكونية الراهنة، خاصة المتعلقة منها بالحقوق الإنسانية من خلال رصد الانتهاكات ومتابعة الضحايا بتوفير المساعدة القانونية الضرورية لهم أو من خلال ربط الصلة مع العديد من الهياكل ذات الصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان
- العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وعلى تنسيق الجهود في مجال تطبيق إجراءات حماية الضحايا وعلى تيسير الاتصال بين مختلف المصالح والجهات المعنية لمكافحة الاتجار بالبشر وعلى التعاون مع المجتمع المدني وسائر المنظمات ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص ومساعدتها على تنفيذ برامجها حسب التدخل الخصوصي لكل جهة.
- دعم الهيئة على أداء مهمتها والتعريف بالهيئة وبالمهام الموكولة إليها،
- التوعية والتحسيس للتعريف بأشكال الاتجار بالأشخاص، بآليات حماية الضحايا وبالعقوبات المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016،
- الدراسة والتأطير وتنظيم المؤتمرات وتنظيم دورات تدريبية وتكوينية للأساتذة والطلبة والإداريين والأعوان ولكل من ترى مصلحة في تكوينه أو تدريبه من أجل ضمان حسن تنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ولتنمية قدرات المتدربين والمتكونين في مجالات التعاطي مع ظاهرة الإتجار بالبشر والتمكن من الوسائل والآليات الموضوعة لحماية الضحايا.

وقد أبرمت الهيئة الوطنية اتفاقيات شراكة مع بعض الوزارات على غرار وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من الكليات على غرار كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة و المعهد العالي للدراسات القانونية بقابس ومعهد الصحافة بتونس كما تم إمضاء اتفاقيات مع عدد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية على غرار "محامون بلا حدود" و "لسنا للاتجار" و"الكشافة التونسية فوج التعليم العالي والبحث العلمي" و"تونس أرض اللجوء" و"تونس أرض الإنسان و"معهد تونس لتأهيل الناجين من التعذيب و "جمعية أمل للعائلة و الطفل" و "جمعية بيتي" والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

4.2.3 الشراكة مع الهيئات العمومية المستقلة في إطار رابطة الهيئات

انضمت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى رابطة الهيئات العمومية المستقلة بمقتضى مذكرة التفاهم التي تم إمضاؤها بتاريخ 7 سبتمبر 2018 مع مجموعة من الهيئات العمومية الأخرى والعاملة في مجال حقوق الإنسان وهي على التوالي:

- الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

- الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب
- هيئة النفاذ إلى المعلومة

وتهدف مذكرة التفاهم المشار إليها أعلاه إلى تنسيق الجهود بين مختلف الهيئات ومناغمة البرامج والمشاريع التي تنفذها وحسن التصرف في الموارد المتاحة وذلك لـ:

- تكريس الدور المحوري لهذه الهيئات في إرساء الديمقراطية الناشئة ودعمه.
- تعزيز روابط التعاون والتنسيق.
- ترسيخ ثقافة المواطنة وتعزيز المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان وتطويرها والعمل على تفعيلها.
- توحيد الجهود لمجابهة التحديات المشتركة.

وستخلق هذه المذكرة إطارا داما للتشاور والتنسيق يتم تأطيره من خلال تركيز تنسيقية إدارية قارة للرابطة وتنظيم ملتقيات ولقاءات تشاورية دورية بالإضافة إلى وقع آليات وبرامج مشتركة تساعد على حسن التصرف في الموارد المتاحة، وتنظيم حملات مناصرة مشتركة وتبادل الدراسات والتقارير والمنشورات وتنظيم لقاءات مشتركة لتبادل الخبرات والتعاون على إدارة المشاريع.

بالإضافة إلى المشاركة ضمن مجموعة من الاجتماعات والتظاهرات وورشات العمل في إطار تمثيل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن صلب الهيئة، تمثلت أهم أنشطة الوزارة بخصوص الشراكة فيما يلي:

- بخصوص تكوين الإطارات وتنمية مهاراتهم، تم تنظيم:
  - دورة تكوينية لفائدة الأطفال البرلمانيين للمدة النيابية 2018/2017 في مجال الوقاية من الاتجار بالأطفال بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة خلال شهر أفريل 2018 .
  - ملتقى اقليمي حول "تبادل الخبرات حول مكافحة الاتجار بالأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" يوم 9 جويلية 2018، بتونس تحت إشراف السيد الوزيرة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبمشاركة خبراء من لبنان والأردن ومصر والمغرب.

5.2.3 الاتصال والتشاور: اللقاءات مع أعضاء الحكومة

نظرا لمصادقة الحكومة التونسية على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ونظرا لتعدد المتدخلين في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، بدأت الهيئة باستراتيجية اتصالية مع أعضاء الحكومة وذلك بهدف تقييم مدى تفعيل بنود الاستراتيجية المذكورة والتباحث حول سبل التعاون والتحسيس بأهمية دورهم في منع هذه الجريمة وحماية المجتمع التونسي منها وذلك من خلال استغلال الاليات والمؤسسات المتوفرة للدولة التونسية . وتجسد ذلك من خلال لقاءات مثمرة مع عدد من الوزيرات والوزراء على النحو التالي:

1.5.2.3 لقاء مع السيدة وزيرة الشباب والرياضة

تبعا لجلسة العمل المنعقدة في مقر الوزارة بتاريخ 25 أكتوبر 2018 والتي جمعت السيدة رئيسة الهيئة روضة العبيدي بالسيدة وزيرة شؤون الشباب والرياضة وعدد من إطارات الوزارة، تم التعريف بعمل الهيئة والمشاريع التي تولت إنجازها منذ إحداثها كما تطرقت الجلسة إلى تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر وضرورة مكافحتها من خلال توحيد جهود كافة المتدخلين العموميين وذلك ضمانا لنجاعة عمل الهيئة وترشيد الإنفاق العمومي مع التأكيد على ضرورة تكثيف اللقاءات والتنسيق بين الهيئة ومختلف الهياكل العمومية وقد أبدت إطارات وزارة و شؤون الشباب والرياضة استعدادها لإنجاح عمل الهيئة لأهمية العمل التي تقوم به وانعكاسه على المستويين الاجتماعي فيما يتعلق بالعناية بالضحايا وتوفير كامل مقومات الحد من هذه الظاهرة أو كذلك على مستوى انعكاس مدى المجهودات المبذولة في مكافحة الاتجار بالبشر على صورة تونس على المستوى الدولي.

وتم الاتفاق بين الأطراف الحاضرة على إعداد مشروع اتفاقية إطارية يتم فيها تحديد مجالات التعاون إضافة إلى مأسسة عملية التدخل والتنسيق بين الهيئة ومختلف الهياكل العمومية.

بالإضافة الى السعي لترشيد النفقات الى حين إحداث مراكز مخصصة تم الاتفاق بين الهيئة والوزارة على النظر في استعمال مركبات الشباب لإيواء ضحايا الاتجار بصفة ظرفية وذلك في حدود الامكانيات المتاحة.

2.5.2.3 لقاء مع السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

تم بتاريخ 23 أكتوبر 2018عقد جلسة عمل مع السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والإطارات المرافقة لها وذلك للتباحث حول سبل التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه خاصة وأن أكبر نسبة من الفئات المستهدفة في هذه الجريمة هم الأطفال والنساء.

وتم خلال هذه الجلسة الاتفاق على استثمار الخبرات المتوفرة لدى الهيئة لتنمية قدرات الإطارات الراجعة للوزارة على المستوى المركزي والجهوي ولتكوين مندوبي حماية الطفولة المرجع.

كما تم الاتفاق على استحداث مركز جديد يعنى بالتعهد وإيواء أطفال ضحايا الاستغلال الاقتصادي وذلك في إطار حماية هذه الفئة المستضعفة.

وتم الاتفاق على بلورة اتفاقية شراكة بين الهيئة والوزارة لتحديد محاور التعاون المشترك ومتابعة اليات تنفيذ البرامج المستقبلية المشتركة.

3.5.2.3 لقاء مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية

عقدت رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص اجتماعا مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 8 نوفمبر 2018 تم التباحث فيه حول قنوات التعاون بين المؤسستين والصلة المتينة بين عمل الهيئة ومشمولات الوزارة.

كما تمت مناقشة مختلف الاليات التي تمكن من الوقاية من هذه الظاهرة وحماية الفئات الهشة من جميع أشكال الاستغلال. و تم الاتفاق على العمل على تكوين متفقدي الشغل باعتبارهم الهيكل المعني بصفة مباشرة بتحديد ضحايا الاتجار بالبشر بالإضافة إلى تكوين الأخصائيين الاجتماعيين المكلفين بالتعهد بالضحايا.

واقترح السيد الوزير على الهيئة تخصيص غرف بالمراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية لإيواء ضحايا الاتجار بالأشخاص والتعهد بهم . واتفق الطرفان على إبرام اتفاقية شراكة تؤطر كافة المشاريع المستقبلية في المجال.

4.5.2.3 لقاء مع السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

انتظم بتاريخ 28 نوفمبر 2018 لقاء جمع السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان برئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص . واستعرضت رئيسة الهيئة في هذا الاجتماع رؤية الهيئة في مجال منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته و أهم ما تم إنجازه منذ تركيز الهيئة من دورات تدريبية وتحسيسية . كما تم التعرض إلى أهم الصعوبات التي تواجهها الهيئة في مجال تحقيق أهدافها . ومن ناحية أخرى أكد السيد الوزير على أهمية دور الهيئة في مجال النهوض بمنظومة حقوق الإنسان بتونس وتعهد بمساندة أعمال الهيئة والعمل على تذليل الإشكاليات التي تواجهها خاصة على المستوى النصوص التطبيقية للهيئة.

وتجدر الإشارة ان مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان تعاضد العمل الوقائي للهيئة من خلال الاختصاص الأفقي لهذه الهياكل المتمثل في صدور القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أكتوبر 2018 والمتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهو يعتبر من القوانين المساندة للقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته من خلال مزيد تعزيز المنظومة الحقوقية باحترام حقوق الإنسان وبالتالي حقوق المهاجرين ذوي البشرة السوداء المعرضون للتمييز العنصري وبالتالي للإتجار. كما عملت المصالح على إعداد القانون الأساسي عدد 51 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 والمتعلق بهيئة حقوق الإنسان والتي ستعمل على مراقبة احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

بالإضافة إلى أعمال اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان والتي بصدد إعداد التقرير الدوري حول تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كما أنها بصدد التحضير لتقديم تقارير تونس حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

5.5.2.3 لقاء مع السيد وزير التربية

عقدت رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص جلسة عمل مع السيد وزير التربية بتاريخ 03 جانفي 2019 وذلك في إطار سلسلة اللقاءات المبرمجة مع أعضاء الحكومة. وأكد السيد الوزير على ضرورة مكافحة هذه الجريمة ونشر الوعي بخطورتها لدى التلاميذ والأسر والإطار التربوي والإداري التابع لوزارة التربية.

ومن جهتها أكدت رئيسة الهيئة استعدادها للعمل بالشراكة مع الوزارة على تكوين المكونين في المجال ونشر ثقافة مكافحة الاتجار بالأشخاص لدى الإطار التربوي ولدى التلاميذ خاصة وأن الفئة الكبرى المستهدفة تعد من التلاميذ وفي المقابل تعهد السيد الوزير بمنح جميع الإمكانيات المتاحة للعمل مع الهيئة في هذا المجال.

وتم الاتفاق على إبرام اتفاقية شراكة تؤطر كافة جوانب العمل المشترك من أجل الوقاية من الاتجار بالأشخاص وخاصة الأطفال.

6.5.2.3 لقاء مع السيد وزير الدفاع الوطني

انتظم بتاريخ 7 جانفي 2019 اجتماع بين رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والسيد وزير الدفاع الوطني وعدد من الإطارات السامية للوزارة. وتتطرق اللقاء إلى خطورة جريمة الاتجار بالأشخاص وضرورة مكافحتها من خلال كافة الاليات التي وفرها القانون للهيئة.

وتم الاتفاق خلال هذه الجلسة على إدراج مادة مكافحة الاتجار بالأشخاص بمدارس التكوين الراجعة بالنظر لوزارة الدفاع الوطني والعمل على تكوين الإطارات التابعة للمؤسسة العسكرية في المجال لتسهيل عملية تحديد هذه الجرائم والتعرف على الضحايا كما تم الاتفاق على تكوين قضاة عسكريين مرجع في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وستعمل المؤسستين على ضبط إطار التعاون في إطار اتفاقية تحدد اليات هذه الشراكة.

3.3 توصيات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

خلاصة لتحليل حالة الاتجار بالأشخاص خلال سنة 2018 تتمحور توصيات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص فيما يلي:

في مجال الإطار القانوني المتعلق بالهيئة :

- تفعيل أحكام القانون الأساسي عدد61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته بإصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بضبط تنظيم الهيئة وطرق سيرها، والمتعلقة بضبط شروط وطرق التكفل بمصاريف علاج الضحايا الذين نص القانون على تمتيعهم بمجانية العلاج والتداوي بالهياكل الصحية العمومية عند الاقتضاء.
- تفعيل الفصل 44 من القانون عدد 61 لسنة 2016، وذلك بتخصيص اعتمادات للهيئة للقيام بمهامها تلحق بميزانية وزارة العدل.

في مجال الإطار التشريعي المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص :

- الإسراع في سن القانون المتعلق بمؤسسات التوظيف بالخارج خاصة بعد أن تم استكمال المشروع المتعلق بالموضوع.
- مواءمة التشريعات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص مع المعايير الدولية المعتمدة ومبادئ حقوق الإنسان المكرسة بالدستور والقوانين الوطنية مع التركيز على حقوق الضحايا والعمل على إدراج الطفل ضحية جرائم الاتجار بالأشخاص ضمن التنقيح الذي ستشهده مجلة حماية الطفل والتي سيدرج بها باب ثالث خاص بالطفل الضحية على غرار الطفل المهدد والطفل في خلاف مع القانون.
- دعوة الدولة التونسية لاستكمال المصادقة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص على غرار الاتفاقية رقم 180 بشأن حقوق المهاجرين وأسرهم والمصادقة على الاتفاقية الدولية للعمل عدد 138 المتعلقة بحماية الأمومة والاتفاقية رقم 189 المتعلقة بالعمل المنزلي، واتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الاتجار بالأشخاص لسنة 2005 والاتفاقية رقم 129 حول تفقدية الشغل في القطاع الفلاحي.

في مجال دعم قدرات الهيئة وشركائها:

- احداث موقع الكتروني للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لنشر الوعي ومكافحة الاتجار بالأشخاص.
- إحداث قاعدة بيانات بغاية تجميع المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص في إطار رابط إلكتروني مع الوزارات والهياكل المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الفنية لتجسيم حماية المعطيات الشخصية.

- تعزيز الدعم المادي للمجتمع المدني باعتباره شريك فاعل في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص عبر تخصيص موارد عمومية لذلك.
- وضع الوسائل المادية الضرورية لنقل ضحايا الاتجار بالأشخاص وتسهيل تنقل أعضاء الهيئة داخل الجهات للقيام بمهامهم.
- تمكين الهيئة من الموارد المالية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتبادل الخبرات
- العمل على تفعيل وتعزيز التعاون الدولي والقضائي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.
- معاضدة مجهودات الهيئة في تنمية قدرات نقاط الاتصال المرجع من قضاة وأمنيين ومتفقدي شغل ومندوبي حماية الطفولة وأطباء وممثلين عن المجتمع المدني ومحامين على كامل تراب الجمهورية.
- العمل على نشر ثقافة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالمؤسسات التربوية وبكافة مناطق الجمهورية.
- تعزيز التعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.
- إدراج مادة مكافحة الاتجار بالأشخاص في المدارس والمعاهد والكليات ذات العلاقة لتدريسها.

في مجال الإحاطة بالضحايا:

- تفعيل الفصل 65 من القانون عدد 61 لسنة 2016 والنظر في إمكانية تمكين ضحايا الاتجار بالأشخاص الأجانب من الحق في الإقامة مؤقتا بالبلاد التونسية أو التمديد في إقامتهم لمباشرة إجراءات التقاضي الرامية إلى ضمان حقوقهم، وذلك بعد أخذ رأي الهيئة على غرار ما تم اقراره بالأمر الحكومي عدد 1061 لسنة 2017 مؤرخ في 26 سبتمبر 2017 الذي يتعلق بضبط تعريفات المعاليم القنصلية لضحايا الاتجار بالأشخاص الراغبين في مغادرة التراب التونسي في إطار العودة الطوعية.
- التسريع بسن الأمر الحكومي المتعلق بمجانية العلاج لضحايا الاتجار بالأشخاص.
- معاضدة مجهودات الهيئة لإعادة إدماج ضحايا الاتجار بالأشخاص.

في مجال نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الاتجار بالأشخاص:

- معاضدة الدولة لمجهودات الهيئة في مجال نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الاتجار بالأشخاص.
- العمل على نشر ثقافة مكافحة الاتجار بالأشخاص بالمؤسسات التربوية والجامعية ومؤسسات التكوين المهني وبالمبيتات الجامعية بكافة مناطق الجمهورية.
- معاضدة الإعلام لمجهودات الهيئة للتعريف بالجريمة لدى العموم.
- العمل على إعلان يوم 23 جانفي ذكرى إلغاء العبودية والرق بتونس يوما وطنيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الملاحق

ملحق عدد 1: القانون الأساسي عدد61 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016، يتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته

ملحق عدد 2: الأمر الحكومي عدد 1061 لسنة 2017 مؤرخ في 26 سبتمبر 2017 يتعلق بضبط تعريفات المعاليم القنصلية

ملحق عدد 3: مداخلات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في وسائل الاعلام

ملحق عدد 4: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية " تونس أرض الانسان"

ملحق عدد5: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والمعهد العالي للدراسات القانونية بقابس

ملحق عدد 6: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "معهد تونس لتأهيل الناجين من التعذيب"

ملحق عدد 7: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "أمل للعائلة والطفل"

ملحق عدد 8: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "بيتي"

ملحق عدد 9: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "أرض اللجوء، تونس"

ملحق عدد 10: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

ملحق عدد 11: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة

ملحق عدد 12: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومنظمة "لسنا للاتجار"

ملحق عدد 13: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية "محامون بدون حدود"

ملحق عدد 14: مذكرة تفاهم

ملحق عدد 15: اتفاقية إطارية للتعاون والشراكة، بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ووزارة المرأة والطفولة وكبار السن

ملحق عدد 16: اتفاقية تعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

ملحق عدد 17: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين

ملحق عدد 18: اتفاقية شراكة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ومعهد الصحافة وعلوم الإخبار

الملحق عدد 3 : تدخلات الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في وسائل الاعلام

- 3 فيفري 2013، تم تداول على مواقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" إعلان لمواطن سعودي لبيع معينة منزلية تونسية مقابل مبلغ مالي.وكان الإعلان يحمل نسخة من عقد العمل مصحوبا بصورة للفتاة المعنية بالأمر. وعلى اثر ما أحدثه هذا الإعلان من ردود فعل من قبل الرأي العام التونسي، تدخلت على الفور رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص السيدة روضة العبيدي و قدمت تصريحا لوكالة الأنباء الرسمية التونسية "وكالة تونس إفريقيا للأنباء" تناولته فيما بعد كل وسائل الإعلام التونسية، أفادت خلاله بأن التحقيق الذي قامت به الهيئة بالتنسيق مع وزارة الداخلية ووكالة الجمهورية أثبت صحة العقد الذي تم تداوله، و هو بصدد الاستكمال من طرف المعنية بالأمر بعد إمضائه عن طريق مكتب توظيف بالخارج، في حين تبين أن صورة الفتاة المصاحبة له مركبة. وطمأنت السيدة رئيسة الهيئة الرأي العام التونسي أن كلا الفتاتين صاحبة العقد و صاحبة الصورة موجودتان في تونس و لم تغادرا البلاد.

- 8 فيفري 2018، أكدت السيدة روضة العبيدي رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، على موجات إذاعة كاب أف أم، التنسيق مع الجهات الخارجية لتعقب الأطراف المورطة في جرائم الاتجار بالأشخاص، مشددة على التعهد القضائي لعديد الحالات التي تمت المتاجرة بهم داخل تونس و خارجها.

- 21 فيفري 2018، كان للسيدة رئيسة الهيئة روضة العبيدي حوارا مع جريدة المغرب تحت عنوان "روضة العبيدي رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للمغرب : تلقينا أكثر من 700 ملف وحالات الاستغلال الاقتصادي و الجنسي في المراتب الاولى".

  هذا الحوار قدمت خلاله السيدة رئيسة الهيئة عدد الملفات المودعة لدى الهيئة التي تجاوزت 700 ملف" تم تجميعها من مختلف المؤسسات المتداخلة على غرار مندوبيات حماية الطفولة، وزارة الداخلية وغيرها، وتتصدّر الملفات المتعلقة بالاستغلال الاقتصادي سلّم الترتيب والأطفال هم ضحيته الأولى".

  وأفادت السيدة روضة العبيدي بأن عدد الشكايات المنشورة لدى القضاء فيما يتعلق بالاتجار بالبشر وتحديدا الاستغلال الاقتصادي بلغت 18 شكاية، أما بالنسبة للإشعارات التي تلقتها الهيئة منذ حصولها على مقرّ قد بلغ عددها 100 إشعار عن حالات الاتجار بالبشر.

- 2 أفريل 2018، نفت رئيسة الهيئة السيدة روضة العبيدي لموقع الصباح نيوز المعلومات الرائجة التي تتحدث عن إرغام عائلة لابنتها على الحمل و بيع رضيعها الى عائلة أخرى بغاية التبني، مؤكدة أن الإتجار بالأشخاص يتطور في تونس، وأن هناك أشخاصا يقومون بتأجير الرضع للتسول بهم.

كما حذرت رئيسة الهيئة من ظاهرة انتشار شبكات الاتجار بالأطفال و التي عادة ما تكون مسيرة من طرف عصابات و شبكات تكون أحيانا عائلية.

- 16 أفريل 2018، تم الاستماع لرئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص السيدة روضة العبيدي في لجنة شؤون التونسيين بالخارج بمواكبة من عديد وسائل الإعلام.

و مثلت هذه الجلسة فرصة مهمة للهيئة لمصارحة نواب الشعب المنتخبين و الرأي العام التونسي من خلال وسائل الإعلام، بإعلانها لأول مرة عن قضية اشتغلت عليها الهيئة، ألا و هي قضية الفتيات التونسيات ضحايا عقود العمل الوهمية ببعض الدول العربية، بعد تعرضهن إلى شتى أنواع الاعتداءات بالإضافة إلى ظروف الإقامة المهينة للذات البشرية.

و نبهت السيدة الرئيسة خلال جلسة الاستماع إلى الخطورة الكبيرة لملف عقود التشغيل الوهمية، داعية إلى وجوب تضافر كل الجهود، من بينها جهود مجلس نواب الشعب للقضاء على شركات التوظيف بالخارج التي تمارس بطرق غير قانونية و كشف المتورطين ومحاسبتهم.

و لفتت السيدة روضة العبيدي نظر اللجنة إلى وجود عدد هائل من مكاتب توظيف التونسيين بالخارج التي تعمل بصفة غير قانونية و غير خاضعة للرقابة.

هذا التصريح لرئيسة الهيئة نال اهتمام وسائل الإعلام التونسية، بالتركيز على ملف مكاتب التشغيل والتوظيف بالخارج التي تمارس بطرق غير قانونية و الوقوف على الخروقات و عمليات التحيل التي تقوم بها هذه المكاتب في حق التونسيين الراغبين في الهجرة و العمل اللائق.

- 6 جويلية 2018، تدخلت السيدة رئيسة الهيئة في برنامج السلطة الخامسة مع الإعلامي يسري فودة على قناة "دولتشي فيلا "DW الألمانية" ، ونفت خلال هذا اللقاء تسجيل أي حالة اتجار بالأعضاء في تونس، مؤكدة على دور الإعلام خاصة و المجتمع المدني في مقاومة هذه الجريمة، داعية إلى وضع سياسات واضحة في هذا المجال.

- 23 جويلية 2018، نشرت جريدة الصباح الأسبوعي يوم 23 جويلية مقالا بعنوان "25 ألف حالة عبودية حديثة في تونس"، وقد تناقلت العديد من وسائل الإعلام هذا المقال الذي اعتمد على تقرير لمنظمة أسترالية ووك فري فونديشن".

و على إثر صدور هذا المقال تدخلت رئيسة الهيئة السيدة روضة العبيدي في إذاعة "إي أف أم" في برنامج 90 دقيقة و نفت وجود هذا الرقم في تونس، ولم يبين التقرير المذكور مصادر المعلومات التي قدمها.

كما تدخل عضو الهيئة الممثل لقطاع الإعلام السيد مالك الخالدي يوم 24 جويلية 2018 على موجات إذاعة شمس أف أم في برنامج الماتينال، و نفى هذا الرقم، موضحا أن المقاييس التي اعتمدها التقرير غير واضحة و غريبة في نفس الوقت.

وقد تداولت مداخلة السيد مالك الخالدي بعض وسائل الإعلام على غرار موقع "HUFFPOST" الناطق باللغة الفرنسية.

في نفس السياق، نفى عضو الهيئة السيد مالك الخالدي في حوار لموقع " Economiste maghrébin" نشر يوم الإحتفال بعيد الجمهورية في 25 جويلية، أن هذا الرقم مجانب للصواب، و أن الهيئة رصدت في سنة 2017، 742 حالة اتجار بالأشخاص.

- 30 جويلية 2018، أعلنت تونس في هذا التاريخ، بمناسبة إحياء اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، انضمامها الى حملة القلب الأزرق العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من طرف السيد وزير العدل غازي الجريبي لدى افتتاحه لأشغال الندوة الدولية التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة و مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة و المخدرات.

و شهد هذا الحدث حضورا لكافة وسائل الإعلام الوطنية تقريبا و بعض وسائل الإعلام الأجنبية التي واكبت أيضا إعلان الهيئة عن إستراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص.

و تحدثت رئيسة الهيئة في تصريحاتها لوسائل الإعلام عن ملف 35 فتاة وقعن ضحية تحيل مكاتب تشغيل مشبوهة تعمل خارج إطار القانون، وارسالهن إلى دول عربية و جعلهم أحيانا عرضة للبيع، لافتة النظر الى غياب الرقابة على هذه المكاتب من أية مؤسسة من مؤسسات الدولة، مذكرة برصد الهيئة ل742 حالة إتجار بالأشخاص خلال سنة 2017.

وأضافت أن اغلب الحالات تتعلق بتشغيل الأطفال والتسول مع تعمد كراء الرضّع و الأطفال أحيانا من عائلاتهم لاستعمالهم في التسوّل مقابل أجرة يومية تتراوح بين 15 و20 دينارا.

وأشارت رئيسة الهيئة الى وجود شبكات تسول عائلية، حيث يقوم العمّ أو الخال أو أي فرد من عائلة بتجميع أطفال العائلة لاستخدامهم في التسوّل، مضيفة انه يتم في آخر اليوم اقتسام المبالغ التي تم جمعها بالتساوي بين أفراد العائلة.

- 16 اوت 2018، أفادت رئيسة الهيئة الوطنية مكافحة الاتجار بالأشخاص السيدة روضة العبيدي لإذاعة شمس أف أم أن طرفين يقفان وراء استغلال الأطفال اقتصاديا وهما العائلة و الشبكات الإجرامية.

وقالت خلال استضافتها في برنامج الماتينال إن الأطفال الذين يبيعون المشموم أو المناديل الورقية تستغلهم أحيانا عائلاتهم أو شبكات اجرامية. .

- 5 سبتمبر 2018، أفاد عضو الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الممثل على قطاع الإعلام السيد مالك الخالدي في تدخله على قناة الميادين في برنامج لعبة الأمم حول "تجارة الأعضاء البشرية" بأن الصنف الوحيد من جرائم الاتجار بالأشخاص الذي لم يتم تسجيله في تونس هو جريمة التجارة بالأعضاء. مذكرا بأن تونس كانت من البلدان الأوائل في العالم التي ألغت الرق في 23 جانفي 1846 في عهد أحمد باشا باي.

- 24 أكتوبر 2018، أفادت رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تصريح للإذاعة الوطنية على إثر جلسة عمل في إطار دعم التنسيق الوطني في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، مع السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن نزيهة العبيدي، بأن الهيئة تعمل على وتطوير آليات للتصدي لظاهرة الاتجار بالأشخاص والوقاية منها وعلى تعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي لوضع استراتيجية وطنية شاملة، وخطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

  وذكرت السيدة روضة العبيدي، بأن الهيئة وضعت رقما أخضر 80104748 لتلقي الشكاوي، والإبلاغ عن التجاوزات والانتهاكات المدرجة في سياق جرائم الاتجار بالأشخاص.

- 9 نوفمبر 2018، قامت السيدة رئيسة الهيئة بحوار مع جريدة المغرب تطرقت فيه إلى عدد الملفات الواردة على الهيئة عبر الإشعارات أو الاتصال المباشر بالهيئة، 742 ملف.

- 2 نوفمبر 2018، كشفت رئيسة الهيئة الوطنيّة لمكافحة الاتجار بالأشخاص روضة العبيدي لموقع "إلترا تونس" عن حالات الاتجار بالأشخاص في تونس وعن طرق تفاعل الهيئة مع هذه الحالات.

  وأعلنت رئيسة الهيئة في حوارها عن تبني استراتيجية جديدة في المرافقة القضائية للضحايا الذين تتعهدّ بهم هيئة مكافحة الاتجار بالأشخاص، مبرزة أنّ عمل الهيئة لا يتوقّف عند مرافقة الضحايا بل هي تعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع.

  كما أفادت بأن الهيئة تعمل على توفير المساعدة القانونية لضحايا الاتجار بالأشخاص، كما تعمل على توفّير محامين للدفاع عنهم بالتعاون مع منظمة "محامون بلا حدود."

  وقالت إن للهيئة برنامج ومسار كامل لإدماج 35 ضحية من بينها 4 ضحايا متحصلات على شاهدات عليا، وذلك عبر تمكينهم من تركيز مشاريعهم الخاصة بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية، وهو ما يساهم في إعادة الأمل للضحايا وتجنيبهم خطر الاتجار بهم مرة أخرى.

- 21 ديسمبر 2018، قالت رئيسة هيئة مكافحة الاتجار بالأشخاص السيدة روضة العبيدي في تصريح لعديد وسائل الإعلام التي واكبت إمضاء اتفاقية شراكة إطارية مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، إنها ستعرض تقريرها السنوي يوم 23 جانفي القادم بالتزامن مع ذكرى إلغاء العبودية والرق في تونس.

  و شددت السيدة رئيسة هيئة مكافحة الاتجار بالأشخاص على وجوب التسريع بإصدار قانون حماية المواطنين من عقود الشغل الوهمية للعمل في الخارج.

- 24 ديسمبر 2018، أكدت السيدة روضة العبيدي رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص خلال حضورها في برنامج في تونس على القناة الوطنية الأولى أن العبودية الحديثة اتخذت العديد من الأشكال، و أن كل الفئات و الشرائح العمرية مستهدفة، مذكرة بتعريف الاتجار بالأشخاص.

وقالت السيدة روضة العبيدي أن التشغيل القسري والاستغلال الاقتصادي هو الشكل الأكثر رواجا من بين جرائم الاتجار بالأشخاص.

وذكرت أنه بالرغم من غياب الإمكانيات المرصودة للهيئة و أعضائها، فإن ذلك لم يمنعها من القيام بدورها بالتعاون مع مؤسسات الدولة، ودعم المنظمات الدولية.

و طالبت بتنقيح القوانين التي تسمح بتشغيل الأطفال، موضحة أن الهيئة تشتغل حاليا على ملائمة التشريعات مع عديد الوزارات في مجال تشغيل الأطفال.

❖ 2 جانفي 2019، شاركت السيدة رئيسة الهيئة روضة العبيدي في تقرير أعدته قناة الميادين حول ارتفاع اكتشاف جرائم الاتجار بالأشخاص في سنة 2018، و قبول الهيئة للضحايا بمقرها بصفة يومية.

❖ من 21 جانفي إلى 3 فيفري 2018، شارك عضو الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الممثل لقطاع الاعلام الصحفي مالك الخالدي في جولة صحفية حول مكافحة الاتجار بالأشخاص بالولايات المتحدة الأمريكية، رفقة 20 صحفيا من دول العالم، بعد اختياره من طرف وزارة الخارجية الأمريكية، الصحفي الوحيد من العالم العربي (شمال إفريقيا و العالم العربي).

و مكنت هذه الجولة عضو الهيئة مالك الخالدي من التعرف على طريقة عمل مختلف المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، بعد زيارة 3 ولايات أمريكية و هي واشنطن و كاليفورنيا (لوس أنجلس) و تكساس (هيوستن).

و أنتج السيد مالك الخالدي خلال هذه الزيارة 6 مقالات نشرت على موقع الواب للإذاعة التي يشتغل بها (شمس أف أم) و هي تحمل عناوين :

- شرطة هيوستن في تكساس الأمريكية :لم نسجل اية ضحية اتجار بالأشخاص من الشرق الاوسط وشمال افريقيا
- المركز القانوني الأمريكي: رصد 6 حالات اتجار بالأشخاص في 'واشنطن دي سي' ارتكبها دبلوماسيون
- مركز تقييم الأطفال في تكساس: استقبلنا 52 ألف طفل معتدي عليه جنسيا منهم من تمت المتاجرة به في الجنس
- 78بالمائة بالمائة من ضحايا الاتجار بالأشخاص في لوس أنجلوس لا يعلمون أنهم ضحايا هذه التجارة
- منظمة 'أيودا' الأمريكية: استقبال 135 حالة اتجار بالأشخاص في واشنطن دي سي من 28 دولة
- طبيب مغربي ضحية الإتجار بالأشخاص في الولايات المتحدة يروي قصته لشمس أف أم

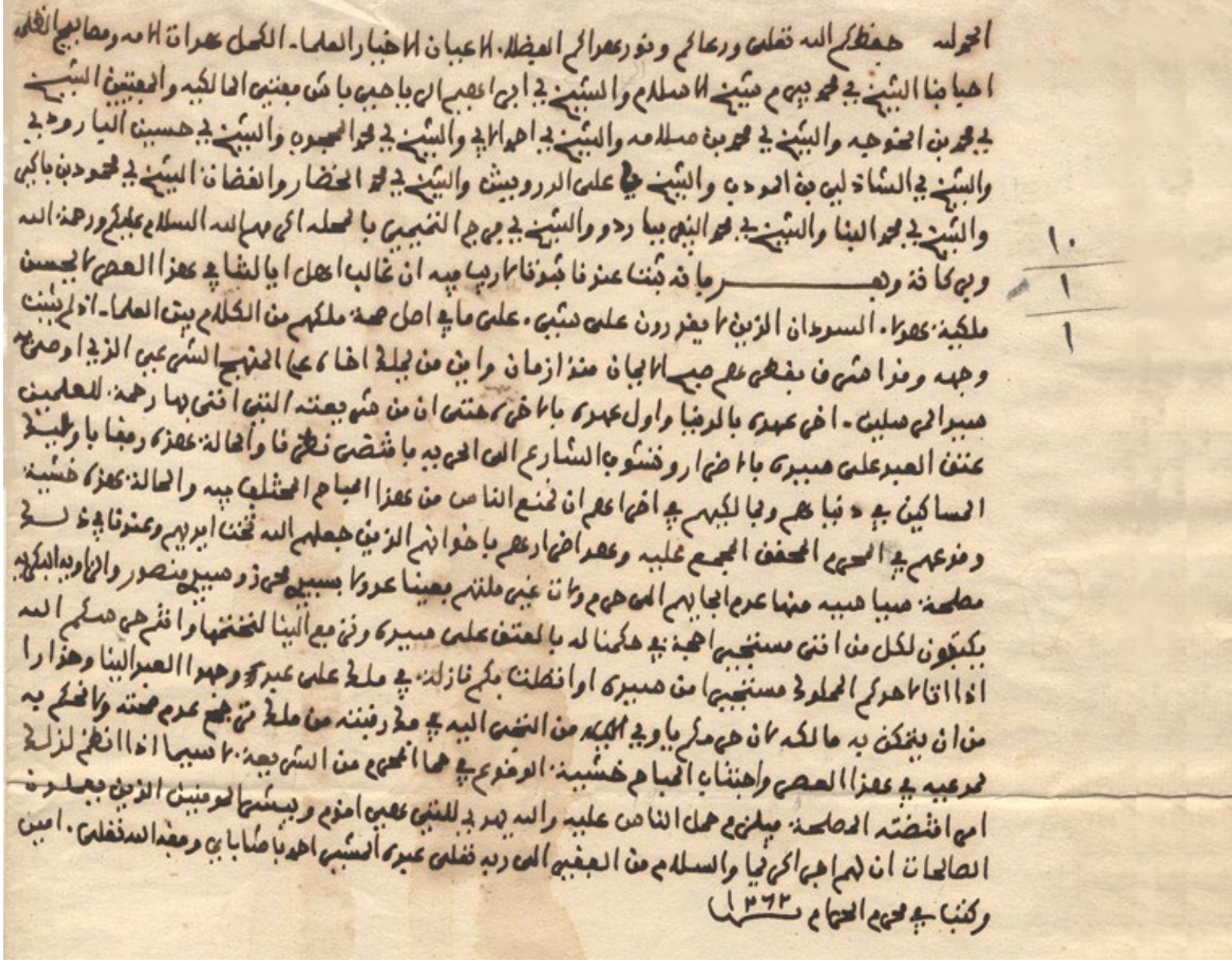

الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

Instance nationale de lutte contre la traite des personnes

5 نهج ابن شرف، حي الحدائق

تونس البلفدار 1002

80 10 47 48

Instance Nationale de Lutte Contre la Traite des Personnes en Tunisie